الجامعة الأميركية في بيروت

ظاهرة جمع التكسير في العربية
دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية

إعداد
وافي حاج ماجد

رسالة
مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أستاذ في الآداب
(الماجستير)
إلى دائرة اللغة العربية و لغات الشرق الأدنى
في كلية الآداب و العلوم
في الجامعة الأميركية في بيروت

بيروت، لبنان
أيار ٢٠٠٣

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

BROKEN PLURALS IN ARABIC: A STUDY OF THEIR FORMAL AND SEMANTIC CHARACTERISTICS

by
WAFI HAG MAGID

A thesis
submitted in partial fulfillment of the requirements
for the degree of Master of Arts
to the Department of Arabic and Near Eastern Languages
of the Faculty of Arts and Sciences
at the American University of Beirut

Beirut, Lebanon
May 2003

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

BROKEN PLURALS IN ARABIC: A STUDY OF THEIR FORMAL AND SEMANTIC CHARACTERISTICS

by
WAFI HAG MAGID

Approved by:

Dr. Ramzi Baalbaki, Professor — Advisor
Arabic and Near Eastern Languages

Dr. Saleh Said Agha , Associate Professor — Member of Committee
Arabic and Near Eastern Languages

Dr. Abdel Fattah al-Zein, Lecturer — Member of Committee
Lebanese University

Date of thesis defense: May 28,2003

AMERICAN UNIVERISTY OF BEIRUT

THESIS RELEASE FORM

I, Wafi Salaheldein Hag Magid

☐ authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals upon request.

☑ do not authorize the American University of Beirut to supply copies of my thesis to libraries or individuals for a period of two years starting with the date of the thesis defense.



Signature

24 / 6 / 2003

Date

مستخلص لأطروحة

وافي حاج ماجد　　　لماجستير في الآداب
الاختصاص: اللغة العربية وآدابها

العنوان: ظاهرة جمع التكسير في العربية، دراسة لأبرز خصائصها اللفظية والمعنوية

بالرغم من الأهمية الكبرى لجمع التكسير بوصفه أحد أبواب الصرف الأساسيّة، إلا أن معظم المصنفات التي تناولته بالدراسة كانت ذات طابع كلاسيكي، يكتفي في الغالب بعرض خصائصه العامة وأحكامه النحوية والصرفية، وقلما نظفر بمصنف يتناول هذه الخصائص والأحكام بالتحليل المنهجي؛ فأردت أن أسلك المسلك التحليلي في دراسة بعضها مرتكزا على ثلاثة عوامل رئيسية: التحليل والربط والتجميع، بحيث نخلص إلى رؤية جديدة تفسر بعض خصائص هذه الظاهرة، وتكشف عن عمق الفكر النحوي القديم في تقرير بعض الأحكام الخاصة بها، وخصوصا في مسألة هامة ألا وهي: أصالة انقسام الجمع إلى قلة وكثرة، واثبات وعي العرب الفصحاء لهذا الانقسام مما يعكس دقة النحاة في التحليل والاستنتاج، وتناول الظواهر اللغوية عامة.

وقد قدمت لهذه الدراسة التحليلية لخصائص ظاهرة جمع التكسير بفصل بينت فيه تميّز العربية بها من خلال بحث مقارن موجز بينها وبين أخواتها الساميات، يدرس خصائصها ويبيّن مدى انتشارها فيها.

ثم ختمت الأطروحة بفصل ثالث جعلته دراسة تطبيقية تعرض مجمل أفكار النحاة و مذاهبهم في معالجة ظاهرة القلة والكثرة، وذلك في توجيههم ورود تركيب ثلاثة قروء في الآية القرآنية ﴿**وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ [البقرة/٢٢٨].

AN ABSTRACT OF THE THESIS OF

Wafi Hag Magid for Master of Arts
Major: Arabic Literature and Language

Title: Broken Plurals in Arabic: a Study of their Formal and Semantic Characteristics

The broken plurals (جموع التكسير) are an essential part of Arabic morphology. They have, unfortunately, hitherto not been studied comprehensively or analytically. I shall collect the data on these plurals from the medieval Arabic sources, and discuss it under sections that cover the main issues which the grammarians have raised. Along with that, I intend to refute some of the ideas presented by modern scholars on the subject of broken plurals, and particularly the difference between the plurals of multitude (جموع الكثرة) and the plurals of paucity (جموع القلة).

My intention is to prove that the phenomenon of broken plural is deeply rooted in the morphology of Arabic and the southern Semitic languages, and to demonstrate the interrelationship between these plurals and several morphological and syntactical peculiarities of Arabic. Furthermore I will consecrate a whole chapter for the discussion of a Qur'anic verse which has raised grammatical controversy, in the hope that this discussion would strengthen the results that I have reached in the various sections of my thesis.

المحتويات

الثالث. مبدأ القلة والكثرة

الفصل الأول

المقدّمـــــة

قد يرى بعض القُرّاء أن عنوانا عاما كـ(خصائص جمع التكسير) ليس بالعنوان الغني بالمعلومات الكفيلة بجعله مادة لأطروحة في الدراسات العليا الجامعية. و لعل السر في هذا هو الانطباع السائد في أذهان الكثيرين – من غير أهل الاختصاص – بأن جمع التكسير هو نوع من أنواع الجموع يقابل الجمع السالم بنوعيه. فبدل أن تقول: طالبون وطالبات محافظا على بنية المفرد، فإنك تقول: طلاب و طلبة مغيّرًا في بنيته الأساسية. هذا هو مبلغ مقاصد جمع التكسير في نظرهم؛ و لكنّ الحقيقة أن شأنه أكبر من هذا بكثير وإن كان التغيير – أساسا – هو مفتاح بابه؛ فتغيير بنية المفرد هو البداية، هو ساحل هذه الظاهرة العميقة و الواسعة و الغزيرة؛ العميقة في مراميها، والواسعة في انتشارها ودلالاتها، والغزيرة في مسائلها وخصائصها كما سيتبين خلال هذه الأطروحة.

هذا و إن العاكف على دراسة هذه الظاهرة اللغوية الهامة سيجد أنه بالرغم من الأهمية الكبرى لجمع التكسير بوصفه أحد أبواب الصرف الأساسية، فقد كانت معظم

المصنفات التي تناولته بالدراسة ذات طابع كلاسيكي، يكتفي في الغالب بعرض خصائصه العامة و ذكر أحكامه النحوية والصرفية. و قلَّما نظفر بمصنَّف يتناول هذه الخصائص و الأحكام بدراسة تحليلية متخصصة؛ لذا فقد أردت أن أقوم بهذه الدراسة مرتكزا على عاملين رئيسيين هما التحليل والربط؛ أما التحليل فعلى مستويين:

الأول: تحليل مباشر لبعض خصائص الظاهرة وما يتعلق بها من قضايا و أحكام.

الثاني: مناقشة بعض آراء النحاة و الدارسين المحدثين.

أما الربط فعلى ثلاثة مستويات:

الأول: ربط نتائج التحليلات بالأصول اللغوية و النحوية المختلفة.

الثاني: ربطها ببعضها البعض.

الثالث: ربطها بأقوال النحاة و اللغويين، بحيث أخلص إلى رؤية جديدة تفسر بعض خصائص هذه الظاهرة، وتكشف عن عمق الفكر النحوي القديم في تقرير بعض الأحكام الخاصة بها، و خصوصا في مسألة هامة وهي: قضية أصالة انقسام الجمع إلى قلة وكثرة، وإثبات وعي العرب الفصحاء لها. و قد قُمت بتجميع أقوال النحاة و مذاهبهم في بعض المسائل ذات الصلة، رابطا فيما بينها تارة، ومعلقا عليها تارة أخرى، مسلطا

الضوء على طريقتهم في التحليل والتعليل و الاستنتاج، الأمر الذي يعكس منهجهم في تناول الظواهر اللغوية عامة، وقضايا جمع التكسير خاصة.

وقد قدّمتُ لهذه الدراسة التحليلية بفصل فيه عرض لخمس سمات من أبرز سمات هذا الجمع في العربية، مع تناولها بشيء من التحليل بغية إظهار تميز العربية بها، داعماً ذلك ببيان موجز لانتشار ظاهرة جمع التكسير في اللغات السامية الجنوبية، الأمر الذي يُظهر بالنتيجة تميز العربية بها، وخصوصيتها فيها. ثمّ تلا ذلك فصل يدرس بعمق وتفصيل خاصية فريدة وجوهرية من خصائص جمع التكسير في العربية ألا وهي انقسام صيغه إلى صيغٍ دالة على القلة، وصيغ دالة على الكثرة. وهذه الدراسة كانت عصب الأطروحة إذ جاءت شاملة لكل جوانب هذا المبدأ، وما يتعلق به من أحكام. وقد استفدت في ذلك من معظم خصائص جمع التكسير الأخرى إضافة إلى عدد من القواعد والأصول اللغوية: النحوية والصرفية والبلاغية، التي كانت مفاتيح هامة للتحليلات التي قمت بها، ولمناقشتي الآراء المختلفة للقدماء والمحدثين. ثم ختمت الأطروحة بفصل ثالث جعلته دراسة تطبيقية متعلقة بمبدأ القلة والكثرة؛ إذ أبرزتُ أثره في توجيه تفسير بعض النصوص كالآية القرآنية ﴿**وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ [البقرة/٢٢٨]؛

وفيه نرى كيف اعتمد النحاة واللغويون والمفسرون على هذا المبدأ في تفسير الآية. ومع أن المبدأ واحد وهو انقسام الجمع إلى قلة وكثرة، وأنهم متفقون على ذلك إلا أن مقاربتهم في التوجيه اختلفت اختلافا كبيرا حتى آل بهم الأمر إلى نحو أحد عشر قولا، ولكنها تظهر بوضوح الترابط القائم بين هذه الظاهرة وبين الأصول اللغوية المختلفة.ثم ختمت الأطروحة بملخص شامل لقضاياها الأساسية،و بيان لأبرز النتائج التي توصلت إليها.

هذا وأشير هنا إلى الموقف العام من قضية الأطروحة المركزية - قضية القلة والكثرة- في ضوء التباين الكبير بين الفريقين: القدماء وبعض المحدثين؛ فقدماء النحويين واللغويين مجمعون على أصالة انقسام صيغ الجمع إلى قلة و كثرة، أمّا الدارسون المحدثون فقد كان لبعضهم رأي مخالف و معارض لما ذهب إليه القدماء. وراية الاعتراض هذه قد رفعها منهم د.يوسف الصيداوي، و د.محمد خير الحلواني، و أمين خير الله؛ وهذا الاعتراض يشكل حالة قائمة تعكس منحىً فكريا حديثاً لم أظفر بباحث معاصر قام بمناقشتِهِ ونقدِه والتصدّي له، ولا بتحليل وافٍ في هذه القضيّة لنحويّ قديم، إذ لم تكن مثارةً آنذاك؛ فعدت إلى المصادر القديمة باحثا و منقبا بغية الوصول إلى الحقيقة. و قد وُفِّـقْتُ إلى تحقيق بعض النتائج، و التوصل إلى عدد من الأدلة و الشواهد التي

تثبت صحة ما قالوه وصواب ما ذهبوا إليه في هذه القضية، و بالتالي رُجحان كفّتهم على كفّة منتقديهم والمعترضين عليهم.

وثمة موقفان آخران قد طالتهما يد البحث والمناقشة قبل مناقشة قضية الأطروحة المركزيّة، وهما يتعلقان بصيغ الجمع وتحديداً صيغ القلّة؛ الأول منهما للإمام الفرّاء، والثاني لـــ د.خديجة الحديثي.

أما الفرّاء فقد نقل عنه شذوذه عن الجمهور بإضافته ثلاث صيغ إلى صيغ القلّة المشهورة، في حين أنها صيغٌ للكثرة عند الجمهور. المصادر القديمة تنقل عنه ذلك، وتنقل أنّ فلانا و فلانا من النحاة قد اعترض عليه أو خطّأه، دون بيان دواعي هذا التفرّد منه، أو تعليل اعتراض النحاة عليه؛ لذا فقد تتبعت رأيه والشُــبَه المحتملة التي ربما ألجأته إلى مثل هذا الرأي، ثمّ ناقشتها مبيّنا مقاصده المحتملة – إن ثبت النقل عنه– من باب الظنّ لا اليقين؛ وكان من الطبيعي أن أتساءل عن سبب تفرّد الفرّاء بهذا الرأي المنقول عنه. ولمّا لم أجد مناقشةً منهجيّةً لرأيه هذا، لا عند القدماء ولا عند المحدثين، أفردته بمناقشة خاصة، خلصت منها إلى بعض النتائج.

أما الحال عند د.خديجة الحديثي فمختلفة؛ فقد انفردَتْ بذكر مسئلة لم أقع عليها عند واحد من المحدثين بلهَ القدماء، وهي قولها بأن صيغة (فَعْلَة) – و مثالها رَجْلَة – هي صيغة سماعية للقلة عند سيبويه في كتابه!

والمثير في الأمر أنها ذكرت ذلك في طيات رسالتها في الماجستير التي نشرتها كتابا بعد ذلك ؛ لذا فقد توقفت عند مقالتها تلك، ووضعتها على بساط المناقشة والتحليل، مبيّنا الشُبَهَ المحتملة التي قادتها إلى ذلك، خالصا إلى عدم صحة ما قالته وما نسبته إلى سيبويه.

وأود في هذه المقدمة أن أؤكد على النقطتين التاليتين:

- فهميَ لواقع الدراسات الصرفية واللغويّة الحديثة، والارتباط العملي القائم بين مباحث علم الصرف وعلم الأصوات الحديث.

- إدراكيَ التام للمسلك الذي اتبعتُهُ في هذه الأطروحة، وهو التنقيب عن آراء القدماء وفهم مقاصدهم كما أرادوها وتواضعوا عليها. وقد اخترته دون سواه من مسالك الدراسة الحديثة التي تستند إلى مباحث الدراسات الصوتية والألسنية المختلفة، *واعياً* للفروق بينه وبينها. ولم يكن اختياري هذا ناتجا أساسًاعن مفاضلة بين المسلكين؛ غير أني

ارتأيت أن أحلل أساليب النحويين واللغويين من وجهة نظرهم هم، فجعلت هذا أحد حدود البحث الواضحة التي رسمت الإطار العام لملامح الأطروحة.

وقد آثرت الاقتصار على دراسة هذه القضية من قضايا جمع التكسير- وهي ظاهرة القلة والكثرة- دون عدد من القضايا الرئيسية الأخرى مخافة الإطالة والتوسع، ورغبة في حصر نطاق البحث في دائرة محددة غنية بالمسائل والأحكام الهامة التي يتجرد لها يراع الباحث؛ ليخرج بعد ذلك بنتائج محددة و واضحة، هي ثمرة البحث المرجوّة، ولا سيّما وأنها لم تحظ بدراسة خاصة تبحث في مسائلها وأحكامها. وأذكر فيما يلي ثلاثا من قضايا جمع التكسير الكبرى التي لم أتطرق إليها، والتي تحتاج إلى بحث مفصل يستوعب مسائلها الكثيرة والمتشعبة:

- قضية القياس و السماع في صيغ جمع التكسير.
- قضية جمع المصادر، و ارتباطها بالمعنى.
- قضية أقل الجمع، و الخلاف الكبير فيها بين اللغويين والأصوليين.

ونظراً لأن هذه المقدمة لا تحتمل التفصيل والإطالة، فقد اكتفيت بوصف هذه القضايا الثلاث بأنها غزيرة المسائل والتفاصيل، دون بسطها وذكرها؛ إذ هي غير

مقصودة لِذاتها، وإنما المقصود الإشارة إلى ما لها من أهمية واتساع يتجاوز حدود هذه الأطروحة.

وقد خضت غمار هذا البحث ساعيا بهذا الجهد الأكاديمي إلى تأدية خدمة نافعة للغتنا العربية، وتراثها النحوي والصرفي العريق، عبر دراسة حديثة لبعض خصائص ظاهرة جمع التكسير، وإخراجها في حلة جديدة تظهر تميز العربية بها بين أخواتها من الساميات، ومدى متانة الارتباط القائم بين خصائصها وبين القواعد والأصول اللغوية المختلفة، موجها سهام البحث والدراسة إلى آفاق جديدة نلمح في سمائها كواكب تهدي بسنائها بصائر الباحثين وطلاب المعرفة إلى كشف النقاب والستور عن جملةِ أسرارِ وخصائصَ وسماتٍ للغَةِ لسانُ حالِها يبقى مرددا مدى الدهور والعُصُر [الطويل]:

أنـــا البحرُ في أحشائـــه الدر كامنٌ — فهل سألـــوا الغـــواصَ عن صدفاتي؟

الفصـــــل الثاني

ظاهرة جمع التكسير في اللغات السامية عموماً، و العربية خصوصاً

١. القضية الأولى: ظاهرة جمع التكسير في اللغات السامية الجنوبية

أولاً. بيان اللغات السامية التي ظهرَ فيها جمع التكسير: (لمحة عن أسرة الساميات)

قبل أن ألج مباشرة إلى الحديث عن ظاهرة جمع التكسير في اللغات السامية رأيت أن أمهد لذلك بذكر أسرة الساميات حتى يتسنى لنا معرفة الانتشار الإقليمي والتاريخي لهذه الظاهرة.

قسم الباحثون الساميات إلى ثلاث مجموعات كبرى كما يلي:[١]

- المجموعة الشرقية، وتضم: البابلية والآشورية، وتعرف أيضا بالأكدية، وقد تركز انتشارها في شمال العراق وجنوبه. وتعد أقدم اللغات السامية.

---

١ انظر: الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية لباكيزة حلمي – المقدمة (و – ي).

- المجموعة الغربية، وتضم: الكنعانية والآرامية، التي انتشرت في بلاد الشام والعراق ومصر. وهذه بدورها أسرة كبيرة تنطوي تحتها اللغات التالية:

  - الكنعانية القديمة.
  - المؤابية.
  - الفينيقية.
  - العبرية. وهذه الأربع من فروع الكنعانية؛ أما الآرامية فتنطوي تحتها لغتان أساسيتان: الآرامية القديمة، والآرامية الحديثة؛ وهذه بدورها تطورت إلى مجموعتين: شرقية وغربية.

- المجموعة الجنوبية: وتضم: العربية بقسميها الشمالي والجنوبي، والحبشية؛ وقد عدها بعض المستشرقين لغة متفرعة عن الساميات الشمالية قبل اتصالها بالسامية الجنوبية (العربية).

ثانيا: ظاهرة جمع التكسير فيها

يعدّ جمع التكسير في نظر كثير من الباحثين المعاصرين من عرب ومستشرقين ظاهرة مألوفة في اللغات السامية، ولا سيما الجنوبية منها؛ وقد علل بعضهم ذلك بأن تغيير بنية المفرد – الذي هو عمدة فكرة التكسير – هو أمر من طبيعة هذه اللغات، لذلك فلم يكن من المستغرب ظهور جمع التكسير فيها إضافة إلى الجمع السالم وظاهرة التثنية.

وقد تحدثت باكيزة حلمي عن وجود هذه الظاهرة في جميع الساميات ولكن بنسب متفاوتة، فقالت في بحثها الشامل المتعمق حول هذه الظاهرة: "وجود جموع التكسير أمر طبيعي في جميع اللغات السامية، ومؤكّد لأنه جزء من تكوينها الطبيعين وغير طارئ أو مستحدث"، وقالت أيضا:" اللغة العربية لا تنفرد بين أخواتها الساميات بهذه الظاهرة، بل إن جميع أخواتها تشاركها في هذا الأمر".[1] ثم تطرقت إلى اللغات التي ظهرت فيها جموع التكسير، فعدّتْ منها إضافة إلى العربية بفرعيها الجنوبي والشمالي: الحبشية فالأوكريتية، ثم

---

١ انظر: الجموع في اللغة العربية ١٧١، ٢٤٥.

العبرية والأرامية ولكنْ بآثار أقل فيهما.[1] وقد وافقها في ذلك عدد من الباحثين منهم:[2] علي وافي، وإبراهيم السامرائي، ورمزي بعلبكي، من العرب؛ أما من المستشرقين فأذكر Wrightو O'Leary وMoscat. وهم في هذا مجمعون على تقديم الحبشية على سائر الساميات بعد العربية في ظهور جمع التكسير فيها؛ تقول باكيزة حلمي:[3] " ولكنني أرى أن التكسير ظاهرة بارزة في هذه اللغات ولا سيما في العربية والحبشية ،....، وآثار وجودها في اللغات السامية الأخرى أكيدة".

و بالمقابل، فثمة أصوات معارضة لفكرة وجود جمع التكسير وانتشاره في الساميات، إذ يرى هذا الفريق بأن التكسير ظاهرة خاصة بالعربية فقط دون سائر أخواتها السامية. ومن هذا الفريق محمد حسن آل ياسين الذي يقول في كتابه " أبحاث في تاريخ

---

١ انظر: المرجع السابق ٢٤٢.

٢ انظر على الترتيب: فقه اللغة لعلي وافي ٢١٠ – ٢١١، فقه اللغة المقارن للسامرائي ٩٥ – ٩٦، وفقه العربية المقارن لرمزي بعلبكي، و Wright (١٨٩٠) ص ١٤٨، و O'Leary (١٩٢٣) ص١٩٤، و Moscati (١٩٦٤) ص ٨٩.

٣ انظر: الجموع في اللغة العربية ١٧٢.

العربية و مصادرها"[1]: "و الجموع في العربية نوعان: جموع سلامة ،...، وجموع تكسير غير مطردة في القياس ،...، وتشترك اللغات السامية مع العربية في النوع الأول فقط [أي: الجمع السالم] ،...، أما النوع الثاني [أي: جمع التكسير] فهو خاص بالعربية، لا تشترك معها فيه لغة أخرى".

و لكن يبدو أن هذا الرأي ليس مقنعا؛ إذ لا يوجد لدى القائلين به حجة قاطعة، بل يبدو أن نتائج الدراسات الحديثة ترجح كفة الفريق الآخر القائل بانتشار هذه الظاهرة في الساميات. ولحسم الخلاف في هذه القضية لا بدّ من دراسات مركزة وشاملة للساميات، وتطورها، وتأثرها بالعربية وتأثيرها عليها. وهذا وحده ميدان واسع تضيق عنه ثنايا هذه الأطروحة التي هي مخصصة لدراسة ظاهرة جمع التكسير في اللغة العربية. لكن ذلك لا يمنع من القول بأن اللغة العربية قد تميزت بهذه الظاهرة التي إن وجدت في غيرها من الساميات إلا أنها قد غدت خصيصة فريدة من خصائص العربية، كما ستكشف ذلك مكنونات الصفحات القادمة.

---

١ انظر: كتابه ٧٥.

٢. القضية الثانية: ظاهرة جمع التكسير في العربية

ظاهرة جمع التكسير ليست ظاهرة عرضية أو هامشية أو نادرة في العربية، وإنما هي ظاهرة ذات أصالة فيها، تظهر من خلال عدة جوانب بارزة جعلت منها خصيصة رئيسة من خصائصها. وهذه الجوانب مجتمعة تشكل أبرز سمات جمع التكسير وخصائصه اللغوية. وأذكر فيما يلي أبرز تلك السمات والخصائص:

أولاً: تناولها عددًا مهمًّا من مباحث الصرف الأساسيّة

تناول جمع التكسير عددًا مهمًّا من مباحث الصرف الأساسية من إبدال، وقلبٍ إعلاليٍّ، وقلبٍ مكانيٍّ، وحذفٍ، وزيادةٍ، وإدغامٍ، وفكِّ إدغام وتشديد، وتحريكٍ وتسكين.

وإذا عدنا إلى تعريف جمع التكسير في الاصطلاح فإننا سنلحظ الرابط بينه وبين تلك المباحث الصرفية المذكورة آنفًا؛ فجمع التكسير هو الاسم الذي يدل على أكثر من

اثنين بتغيير ظاهر أو مقدَّر يطرأ على بنية اللفظ المفرد.[1] وذلك التغيير الحاصل في اللفظ المفرد يشمل القلب والإبدال والإدغام والحذف والزيادة ... إلخ، كما هو مُمَثَّلاً فيما يلي:

- الإبدال،[2] ومنه:

– إبدال حرف المد الزائد همزة نحو: صحائف جمع صحيفة، والأصل فيها: صحايف، ثم أبدلت الياء همزة فصارت صحائف.

– وإبدال الواو والياء من الهمزة نحو:

قضايا في جمع *قضية*، مما لامه ياءٌ أصلية والأصل فيها: أن تجمع قضية على قضايي، بيائين الأولى منهما ياء فعيلة والثانية لام قضية، ثم أُبدلت الياء الأولى همزة فصارت قضائي، ثم قُلبت كسرة الهمزة فصارت قضاءَي، ثم قلبت الياءُ ألفًا فصارت قضاءَا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة المتوسطة بين الألفين ياءً فصارت قضايا، فحاصل التغيير الذي جرى باختصار يظهر كما يلي:

---

١ انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٣٧، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٨/٣، وشذا العرف ١١٢ وتهذيب التوضيح ١٢٨/٢.

١. الإبدال في الاصطلاح الصرفي: هو إزالة حرفٍ ووضع ءاخر مكانه، ويكون في الحروف الصحيحة وفي الأحرف العليلة. انظر: جامع الدروس العربية ١٢٠/٢.

(إبدال)

قضية ← قضايي ← قضائِي ← قضاءَي ← قضاءا ← قضايا[1]

(مفرد) (أصل الجمع) (١) (٢) (٣) (٤)

ومثلها هَرَاوَى جمع *هِراوة* مما لامه واوٌ سلمت في الواحد كما يظهر باختصار في المخطط التالي:

هِراوة ← هَرَاوِوُ ← هرائِوُ ← هرائِيُ ← هراءَيُ ← هراءَا ← هراوى[2]

(مفرد) (أصل الجمع) (١) (٢) (٣) (٤) (٥)

- والإعلال[3]، ومنه إعلال بالقلب كقلب الواو ياءً:

– فيما عينه حرف علة ساكن نحو:

ديار ورياح في جمع دار وريح، والأصل فيه: دِوَار ورِواح.

و *ثياب وسياط* في جمع ثوب وسوْط، والأصل فيه: ثِوَاب وسِوَاط[1].

---

١. انظر: تهذيب التوضيح ١٩٢/٢ وشذا العرف ١٦٥ والنحو الوافي ٧٦٨/٤.

٢ انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٢/٢-٢٩٣، وأوضح المسالك ٤٧٤، وتهذيب التوضيح ١٩٢/٢-١٩٣، وشذا العرف ١٦٥، والنحو الوافي ٧٦٩/٤-٧٧٠.

٣ الإعلال عند النحاة هو: حذف حرف العلة أو قلبه أو تسكينه. جامع الدروس العربية ١٠٤/٢.

– وفيما لامه واو نحو: دُلِيّ وعُصِيّ في جمع دلْو وعَصا، والأصل فيه: دُلُوْوٌ وعُصُوْوٌ.

• والقلب المكاني[2]: وهو أنواع كثيرة[3]، من أبرزها تقديم العين على الفاء في المفرد ثلاثيّ الأصول. ومن ذلك:

– وزن (أعْفال) مقلوب (أفْعال): ومنه قولهم: آبار وآرام وآراء وآناء وآثار، مقلوبات من: أبْآر وأرْآم وأرْآء وأنْآء وأثْآر على الترتيب. وهي جموع لـــ: بِئر ورِئم ورَأي ونُؤي وثأر على الترتيب[4].

---

١ انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، وجامع الدروس العربية ١٠٨/٢-١١٠، والنحو الوافي ٧٧٧/٤.

٢ هو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض. انظر: شرح الشافية للرضي ٢٢١/١، وتهذيب التوضيح ٨/٢، وهو بخلاف القلب الإعلالي، فالقلب الإعلالي يختص بحروف العلة، بقلبها بعضها من بعض، أو بقلبها همزة؛ انظر: تهذيب التوضيح ١٨٥/٢.

٣انظر: كتاب "ظاهرة القلب المكاني في العربية" لعبد الفتاح الحموز، إذ جمَعَ فيه مؤلفه أغلب ما يتعلق بهذه الظاهرة من شواهد وخصائص، مرتبةً بحسب الصيغ للمفرد والجمع، وكذلك ما كان منها في الأفعال.

٤انظر: لسان العرب والقاموس المحيط في المواد التالية على الترتيب: بئْر ورئم ورأي ونأي وثأر، وظاهرة القلب المكاني في العربية ٧٨.

– وزن (أَعْقُل) مقلوب (أَفْعُل): ومنه قولهم أَوْنُق وأَيْنُق مقلوبين عن أَنْوُق وأَنيْق[1]. يقول سيبويه[2] :"ومن ذلكَ أينُق، إنما هو أَنْوُقٌ في الأصل فأبدلوا الياءَ مكان الواو، وقلبوا". فأنوقٌ: مرة قُلبت مباشرة، فصارت: أَوْنُقًا، ومرةً أبدلت واوها ياءً، فصارت: أنيقًا، ثم قلبت فصارت: أينقًا.

- والحذف نحو: كُتُب وجُدُر في جمع كتاب وجدار.
- والزيادة نحو: رِجال في جمع رجل. وأنْمار وأسود في جمع نمر وأسَد. وقد تكون بأكثر من حرفين كما في مَشْيُوخَاء ومَعْبودَاء في جمع شيْخٍ وعبْدٍ.
- والإدغام نحو: أعِنَّة وأدِلَّة وأكِفَّاء في جمع عِنان ودليل وكفيف.
- وفك الإدغام نحو: بررة في جمع بارّ، وسُدُود في جمع سدّ.
- والتشديد نحو: فُسَّاق وعُمَّال وفُجَّار في جمع فاسِق وعامِل وفاجر.
- والتحريك نحو: سُقُف جمعًا لسقْفٍ.
- والتسكين نحو: أُسْد جمعًا لأسَدٍ.

---

١ انظر: اللسان والقاموس مادة نوق.

٢ انظر: الكتاب ٣/٤٦٦، وظاهرة القلب المكاني في العربية ٧٩.

ومما اجتمع فيه خمسة أنواع من هذه التغييرات التصريفية كلمةُ قِسِيّ في جمع قوس، إذ اجتمع فيها: الزيادة، وتغيير الحركات، والإدغام، والقلب المكاني والقلب الإعلالي. يقول الحملاويُّ في "شذا العرف" :"وكما في قِسِيّ فالأصل: جُمِع قَوْس على قُوُوْس، [وهذه زيادة]، ثم قلب قُوُوس على قُسُوو، [وهذا قلب مكاني]، ثمَّ قُلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفًا فصارت قُسُوْي، ثم قلبت الواو الأولى ياءً لاجتماعها مع الياء وسَبْق إحداهما بالسكون، فصارت قُسُيي، [وهذان قلبان إعلاليان]، ثم أدغمت الياء الأولى في الياء الثانية، [وهذا إدغام]، ثمَّ كسرت السينُ لمناسبة الياء، والقافُ لعُسْرِ الانتقال من ضَمّ إلى كسر. هكذا بَسَطَ المسئلة أهل اللغة والصرف".[1]

فمن هذه التغييرات المتعددة والمتنوعة التي حصلت في بنية المفرد أثناء جمعه جمع تكسير يظهر لنا بوضوح ما للتكسير من رسوخ في العربية، إذ لولا ذلك الرسوخ لما كان محورًا تدور حوله هذه التغييرات التصريفية المتنوعة التي تتناول معظم ما قد يطرأ على الكلمة من تغيير.

---

١ انظر: الصحاح للجوهري مادة قوس، وشرح الشافية للجاربردي ٢٢/١، وشذا العرف، بتصرف ٢٨-٢٩.

هذا، وإنني لم أتناول مبحث الإعلال و الإبدال بالتفصيل، فلم أذكر مذاهب القدماء فيه، ولا آراء الباحثين المعاصرين التي جاء فيها ما يخالف مذاهب القدماء؛ فقضيتي الأساس ليست في بحث ظاهرة الإعلال والإبدال ومناقشة مذاهب النحاة والمعاصرين فيها، وإنما أطروحتي هي في إثبات تجذر ظاهرة جمع التكسير ورسوخها في العربية؛ ومن المسالك التي سلكتها لتحقيق ذلك إثبات عمق عددٍ من خصائصها وسماتها الرئيسية، ومنها انتشار التكسير في معظم أبواب المباحث الصرفية اللفظية الهامة كالإعلال والإبدال والإدغام.

هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية، فإنني لم أشأ أن أوسع نطاق البحث، إذ إنه سيفتح أبواباً من الدراسة والمناقشة، وسيَحرِف مسار الأطروحة إلى دائرة علم الأصوات والدراسات الألسنية الحديثة، فلذلك أحجمتُ عن التوسع مخافة التشعب والإطالة، وبالتالي الابتعاد عن القضية المركزية. ومن جهة ثالثة، فسواء أَخَذْتُ بمذاهب القدماء في قواعد الإعلال والإبدال- وهو ما حصل - أم بآراء المحدثين فإن النتيجة واحدة، وهي أن جمع التكسير قد تم تناوله في بابي الإعلال والإبدال، وهما بابان مهمان ورئيسيان من أبواب الصرف اللفظية، الأمر الذي يثبت عمقَ الظاهرة في العربية وانتشار خصائصها في أبواب الصرف، وهو الثمرة المرجوةُ من هذا العرض.

ثانيًا: ملاحظة النحاة أنّ جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها

لاحظ النحاة أنّ جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها، أي بجمع الكلمة جمع تكسير قد يعود حرفٌ محذوفٌ أو يبدل حرف منقلبٌ إلى أصله الذي انقلب منه، وهذه خاصية هامة تنبه لها النحاة واللغويون، وقد ذكروا لذلك شواهد كثيرة، نحو: شَفَةٌ وأَمَةٌ وماءٌ ويَدٌ وأخٌ وحِرٌ ودينارٌ. هذه الكلمات مفردة، وعند جمعها جمع تكسير نلاحظ عودة حرف أصلي كان قد حذف منها. وفي هذه الأمثلة المذكورة سنجد أن الحرف المحذوف هو لام الكلمة، أي حرف مِن الأصول، وهذا فيما عدا نحو كلمة دينار، والأحرف المحذوفة هي الواو والياء والهاء والحاء.

فأمةٌ لامها المحذوفة واو، فأصلها أَمَوَةٌ. يقول الجوهري[1]: "وأصل أمةٍ: أَمَوَةٌ بالتحريك، لأنه يجمع على آمٍ" ،...، وقال أيضًا: "*وتجمع على إموانٍ*، مثل إخوان".

وأخٌ لامه المحذوفة واو، فأصله أَخَوٌ لأنه يجمع على إِخوة، وإخوان[2].

---

١ انظر: الأصول في النحو ٢/٤٤٧، والصحاح مادة (أما).

٢ انظر: الصحاح مادة (أخا).

ويَدٌ لامها المحذوفة ياءٌ، فأصلها يَدْيٌ. يقول الجوهري[1]: "اليد أصلها: يَدْيٌ، على فَعْلٍ ساكنة العين؛ لأن جمعها أيدٍ ويُدِيٌّ، وهذا جمع فَعْلٍ مثل: فَلْسٍ وأفلُس وفُلُوس".

أما شَفَةٌ فقد اختلفَ في لامها المحذوفة، فقالَ بعض هي الهاء، واستدلوا بجمعها على شِفَاهٍ، وقال آخرونَ هي الواو واستدلوا بجمعها على شفوات. ففي "لسانِ العرب"[2]: "الليث: الشفةُ نقصانها واو؛ تقول: شَفَةٌ *وثلاث شَفَواتٍ*. قال: ومنهم من يقول: نقصانها *هاءٌ، وتجمع* على *شفاهٍ*". فعلى القول بأن لامها واو يكون أصلها: شَفْوة، وعلى القول بأنَّ لامها هاء يكون أصلها شَفْهَة، وقيل: شَفَهَة بالتحريك، وهو قول السِّيرافي.

وشاةٌ وماءٌ لامهما المحذوفة هاءٌ، فأصلهما، شَوْهَة وَمَوَهٌ[3]؛ ودليل ذلك جمعهما على: شِياهٍ ومياهٍ على الترتيب. وفي "لسانِ العرب": "والشاة أصلها شاهَة، فحذفت الهاء الأصلية، وأُثبتت هاء العلامة التي تنقلب تاءً في الإدراج، وقيل في *الجمع*: شياهٌ، كما قالوا: ماءٌ، والأصل: مَاهةٌ وماءَةٌ، *وجمعوها*: مياهًا. قال ابن سيدةَ: *والجمع*: شاءٌ، *أصله*:

---

[1] انظر: الصحاح مادة (يدي)، وشرح المفصل ٥/٨٣-٨٤.

[2] انظر: لسان العرب مادة (شفه) ومادة (شفي).

[3] انظر: الصحاح مادتي (شوه) و(موه)، والأصول في النحو ٢/٤٤٧، وشرح المفصل ٥/٨٢-٨٣.

شاة، وشِياة وشواةٌ وأشاوهُ". وقال ابن يعيش: "وأمّا شاة فالأصل فيها: شَوْهةٌ أيضًا بسكون العين، ولامها هاءٌ *بدليل* قولهم في التصغير شُوَيهة، وفي *الجمع* شياهٌ، فظهور الهاء *دليل* على ما قلناه، فحذفت اللام على حد حذفها في شفة ،...، فصارت شاة". وقال الجوهري في بيان أصل ماء: "أصله مَوَهٌ، بالتحريك؛ لأنه يجمع على أمواهٍ في القلة، ومياهٍ في الكثرة ،...، والذاهب منه الهاء"[1].

وحِرٌ لامه المحذوفة حاءٌ، فأصلُهُ: حِرْحٌ. قال ابن منظور[2]: "الحِرُ مخفف، وأصله: حِرْحٌ، فحذف على حد الحذف في شفةٍ، *والجمع*: أحراحٌ، لا يُكَسَّرُ على غير ذلك".

أما كلمة دينار فأصل يائها نونٌ ساكنة قُلبت في المفرد ـ للتخفيف ـ ياءً، أي إنَّ أصل دينار دِنَّارٌ. ودليل ذلك ظهور هذه النون عند التكسير، فدينار جمعها: دنانير، ولو لم تكن ياء دينارٍ منقلبة عن نون ساكنة لكان جمعُ دينار دَيَانير[3].

---

١ انظر: لسان العرب مادة (شوه).

٢ انظر: لسان العرب مادة (حرح).

٣ انظر: الصحاح ولسان العرب مادة (دنر)، والنحو الوافي ٦٨١/٤.

فهذه الأمثلة، وغيرها، تبين أصالة جمع التكسير في العربية، فمعرفة أصول الكلمة من أهم ما يُحتاج إليه في اللغة والقواعد لمعرفة وزنها وتصريفاتها المختلفة، وتبيان الأصلي من الزائد أو المنقلب أو المعوض به؛ وما ردُّ الأشياء إلى أصلها لا يكون عابرًا أو سطحيًا أو دخيلاً؛ فالتكسير لأصالته وعمقه في العربية كانت له هذه الخاصية الهامة.

ثالثًا: كثرةُ صيغِ التكسيرِ عمومًا، وكثرتها وتنوعها لبعض المفردات خصوصًا

فمن حيث العمومُ نقلَ الحريريُّ في شرحه لملحة الإعراب عن بعض النحاة أن أبنية جمع الكثرة تناهز أربعين بناء[1]، وإن كان الغالب في تصانيف النحاة أنهم يذكرون للكثرة ثلاثة وعشرين بناءً، وما زاد من أبنية للكثرة فهو ما كان من صيغ منتهى

[1] انظر: شرح ملحة الإعراب ١٢٠.

الجموع[1]. أما من حيث الخصوص، فبعض المفردات نجد لها عددًا من الجموع قد تصل إلى ستة أو ثمانية أو عشرة أو أكثر، فمن ذلك:

- كلمة أسد، فمن جموعها: أُسُد، وأُسْد، وأُسْدَان، وأُسُود، وآساد، ومَأْسَدَة.
- وكلمة ناقة، تجمع على: ناق ونُوق، وأنْوُق وأنْؤُق، وأوْنُق، وأنْيُق، وأيْنُق، ونِياق، وأنْواق، وأيانِق.
- وكلمة عَبْد، تجمع على: أعْبُد وعباد وعبيد، وعُبُد وعَبُد، وعُبْدان وعِبْدان وعِبِدَّان وعِبِدَّاء وعِبِدَّى ومَعَابِد، ومَعْبَدَة ومَعْبُودَاء.

وهذه الخاصية لجمع التكسير تجعل منه ظاهرة فريدة في العربية، تعكس مدى اهتمام العرب بقضية الجمع. وبالنظر إلى هذه الخاصية فإننا نلاحظ فيها ما يلي:

أولا: كثرة دوران هذه المادة الجمعية على الألسن، إذ لولا ذلك لما حصل هذا التعدد.

---

[1] ومن المتأخرين الذين اتبعوا هذا الأسلوب الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه "جامع الدروس العربية"؛ إذ أفرد لصيغة لمنتهى الجموع وحدها تسعة عشر بناءً.

ثانيًا: اهتمامَ المستعمل العربي المميزَ بها، فنحنُ إذا أخذنا ــ على سبيلِ المثال ــ المفردات التالية: قلم، وعبد، وناقة، ثم نظرنا إلى جمع التكسير لكل منها فإننا نجد أن كلمة (قلم) لم تجمع سوى على أقلام فلم يسمع لها أي جمع آخر، فيما سمع لكل من كلمتي (عبد) و(ناقة) ما يزيد على ثماني صيغ للجمع.

وإذا نظرنا إلى اهتمام العرب القدماء في شؤون حياتهم ونمط معيشتهم وسلوكهم فإننا نجدهم قد أولَوا الناقة والعبد اهتمامًا بالغًا يفوق بكثير اهتمامهم بالقلم، أي بالكتابة وأدواتها، مما يدفعنا إلى أن نخلص بالقول إلى أن تعدد صيغ الجمع للمفرد يعكس بوضوح اهتمام المستعمل العربي باللفظ المجموع في حياته وشؤونه، وهذا يرتقي بالتفسير من حالة لسانية مجردة أو قضية لفظية بحتة إلى جعله قضية ذات صلة ببيئة العربي وفكره وحياته، مما يكسبه عمقًا وتأصلا ظاهرين.

هذا، وقد أحجمتُ عن الخوض في تعليل كثرة صيغ الجمع للفظة الواحدة فرارا من التوسع والتشعب، وبالتالي تجاوز حدود الفكرة الرئيسة المطروحة. ولكنني من باب الإيجاز أقول: لقد عزا بعض الباحثين المعاصرين – كعلي عبد الواحد وافي وإبراهيم

السامرائي[1] – هذه الظاهرة إلى تعدد اللهجات العربية، وتأثرها بما حولها من لغات. وهذا وحده كافٍ لفتح باب نقاش كبير على مصراعيه بحيث يتطلب البحث فيه الخوض في مقارنة بين العربية وأخواتها الساميات، إضافةً إلى عدد من الدراسات "الصوتية"[2] الحديثة لظاهرة جمع التكسير تحديدا، وبيان الأثر *الحقيقي* للهجات العربية على ذلك، ومقارنته بظاهرة تعدد المصادر، والعلاقة المعنوية القديمة بين المصادر والجموع في الساميات عموما، وما إذا كانت هناك عوامل أخرى لتعدد صيغ التكسير كالحاجة إلى بعض المعاني غير الدلالة العددية، كالقلة والكثرة مثلا، أو جمود الجمع السالم عند صيغٍ تركيبيةٍ محدودةٍ تصطدم مع مرونة اللغة وقابليتها لاستيعاب المعاني المختلفة، وغير ذلك مما قد يطرح في هذه المسئلة؛ لهذا كله لم أتطرق إلى أسباب تعدد صيغ جمع التكسير للمفرد الواحد.

---

١ انظر: فقه اللغة لعلي وافي ٢١١، وفقه اللغة المقارن للسامرّائي ٩٥، ٩٩ – ١٠٠.

٢ انظر: الصرف و علم الأصوات لــ ديزيره سقّال ٧٣-٧٧، و فنون التقعيد و علوم الألسنة لــ ريمون طحّان و دنيز طحّان ٢٣٣-٢٣٥.

رابعًا: بقاء عدد من صيغ جموع التكسير في ألسنة العوام، ومحافظتهم عليها

وذلك نحو صيغ: فُعُول، وفُعُولة، وفِعال، ومَفاعِل ومَفاعيل، وفَعاعيل كـ : (دكاكين في جمع دُكّان، وخفافيش في جمع خُفَّاش)، وأَفْعَال.

فالعوام، وإن فسدت ألسنتهم في الإعراب فسادًا ظاهرًا وكبيرًا، فإنها في صيغ الجموع لم تفسد ذلك الفساد، بل الخلل الذي حدث في أوزان الجمع أقل بكثير من الخلل في الإعراب، وهذا أمر ملاحظ في لهجات العامة المختلفة، بل بعضهم قد يخطّىء من يُخِلُّ بوزن الجمع، فيعتبره لحنًا بالنسبة إلى قواعد لهجته.

هذا والمتتبع لأوزان التكسير عند *العوام* يجد قياسًا مطردا في معظمها، بل قد يعرّبون بعض الألفاظ الأعجمية ثم يجمعونها جمع تكسير على صيغة مقيسة عندهم؛ من ذلك استعمال بعضهم في أيامنا هذه لفظة (فِلْتَر) ــ بمعنى آلة تصفية الماء ــ ويجمعونها على لفظ (فَلاتِر)، وذلك على نحو قياس مِفْعَل على مفاعِل كـ (مِعْوَل) و(مَعَاول)، (ومنبر ومنابر) كذلك جمعهم لـ (مَتْش) ــ بمعنى مباراة رياضية ــ على (مُتُوش و متوشة)، و(فِلْم) على (أفلام وفُلُومة)، و(سيجارة) على (سَوَاجير) كـ (سروالة وسراويل)، وكَأَنَّ أصل (سيجارة) (سِوْجارَة)، فحصل إعلال للواو فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

فصارت (سيجارة)، ثم عند الجمع ردت الياء إلى أصلها وهو الواو، لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصلها، فجاء الجمع على (سواجير) وليس على (سياجير)!

وهذه المزية الهامة لجمع التكسير تثبت كذلك أصالته وتمكنه في العربية، إذ حافظ على عددٍ من صيغه سليمة وقوية في استعمال الناس حتى عصرنا هذا، فيما تطرق الخلل والفساد إلى معظم أبواب النحو والإعراب، وفي ذلك يقول الحريري في شرحه على ملحة الإعراب ناقلاً قول شيخه أبي القاسم النحوي "فسدت ألسنة العامة إلا من نوعين وهما الجمع والتصغير"[1]. وذكر ابن حمدون في حاشيته على شرح المكودي أنَّ "من النحويين مَنْ لم يتعرض للجموع في كتابه أصلا، وعلل ذلك بأنّ ألسنة العامة إنما فسدت في المفردات والمركبات ولم تفسد في الجموع غالبًا، بل ينطقون بها على الصواب من غير معرفة نحو"[2] فخطأ الألسنة ولحنها في الإعراب كثيرٌ في العامة، وأقل منه في الخاصة، بينما خطؤها في الجمع قليل. وهذا يدل بوضوح على عمق الجمع في اللغة وأنه

---

١ انظر: شرح ملحة الإعراب ١١٩.

٢ انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٢/٢٢٢.

لم يتجه إلى الندرة أو الاضمحلال في استعمال المتكلم العربي، وإنما هو مادة لغوية أصيلة ما تزال غنية، ومحافظةً على مقاييسها وأصولها العامة.

خامسًا: استعمالُ العرب جموعًا أهملت مفرداتها

و هي جموعٌ لم تُسمع لها مفرداتٌ، أو سُمعت لها مفرداتٌ على ندرة، وإنما بقيت هذه الجموع مستعملة في كلامهم. وهذه الجموع نوعان: جموع لم يسمع لها واحد ألبتة، وجموع لم يسمع لها بمفرد مقيس من لفظها.

أ. <u>النوع الأول : جموع لم يسمع لها واحد ألبتة</u>

الجموع التي لم يسمع لها واحد ألبتة لا من لفظها ولا من غير لفظها، ولا قياسي ولا غير قياسي، اعتبرها النحاة جموعًا لآحاد مهملة، فجعلوا آحادها مقدرة؛ *يقول* **السيوطيُّ:** كل اسم دل على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه فهو جمعُ واحدٍ مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه، مثاله الخاص: عبابيد وشماطيط؛ فهذا جمع وإن لم ينطق له بمفرد لأنه جاء على وزن يختص بالجمع؛ *إذ لم يجيء لنا من لسانهم اسم*

مفرد *على هذا الوزن*. ومثال الغالب أعراب فإنه جمع لمفرد لم ينطق به وجاء على وزنٍ غالبٍ في الجموع لأن أفعالاً قل في المفردات جدًا"[1]؛ واستعمال عبارة (لا قياسي ولا غير قياسي) في وصف واحد هذه الجموع المهمل ورد في عبارة **الرضي** في شرحه على الشافية، فقد ذكر أنه "قد يجيء جمع لا واحد له أصلا، لا قياسي ولا غير قياسي كعباديد وعبابيد"[2].

وقد اعتبرها **ابن عصفور** في شرحه لجمل الزجاجي من الأحوال الشاذة للجموع فقال: "وقد شذت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو: عباديد وشماطيط، ألا ترى أنه لا يقال: عُبْدُود ولا شُمْطُوط، ولا لُفِظَ بشيءٍ يمكن أن يكون مفردًا لهذه الجموع"[3].

ويدلل أبو زيد على عدم وجود مفرد لهذا النوع من الجموع بقضية النسبة إليها مباشرة، إذ لو كان لها مفرد لصارت النسبة إليه، فيقول:

---

١ انظر: همع الهوامع ١٢٦/٦، وكذلك ذكر الأشموني في شرحه على الألفية ١٩٢/٣.

٢ انظر: شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢.

٣ انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٩/٢.

"وإن أضفتَ إلى عباديدَ قلتَ: عَباديديٌّ *لأنهُ ليس له واحد*، وواحده يكون على: فُعلول أو فِعليل أو فِعلال، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى من أن أُحدثَ شيئًا لم تكلم به العرب، وتقول في الأعراب أعرابي لأنه ليس له واحد على هذا المعنى"[١].

ويرى الشيخ مصطفى الغلاييني أنه كان لهذه الجموع مفرد فيما مضى ثم أهمل فنُسيَ ولم يستعمل، فيقول تحت عنوان: "الجمع لا مفرد له" ما نصه[٢]: "ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا بصيغة الجمع لأن مفرده قد أهملَ قديمًا فنُسي وذلك: كالتعاشيب وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوان العشب وضروبه، والتعاجيب وهي العجائب، والتباشير وهي البشائر، والتجاويد وهي الأمطار الجيدة النافعة، والأبابيل وهي الفِرَق"[٣].

---

١ نقله عنه سيبويه في الكتاب ٣/٣٧٩.

٢انظر: جامع الدروس العربية (٢/٦٧).

٣ وهذه الجموع قد ذكر معظمها عباس أبو السعود في كتابه الفيصل في أنواع الجموع (٢٥٤ـ ٢٥٧)، وهي اثنتان وثلاثون كلمة، ولكن منها خمس كلمات تعد في أسماء الجموع، فما كان ينبغي له أن يضعها ضمن خانة الجموع إذ إنها ليست على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه، وهي (الطُّنوج: الكراريس والصنوف، والهَزَلَى: الحيّات، والفِئام: الجماعة من الناس، والخور: النساء الكثيرات الريب لفسادهن، وكسور الأودية: معاطفها وشعابها). هذا، وبعض هذه الجموع قد اختلف فيه إن كان سمع له مفرد قياسي أم لا، نحو كلمة أبابيل. يقول الجوهريُّ في الصحاح ــ مادة أبل ــ عن أبابيل: "وهو من الجمع الذي لا واحد له، وقال بعضهم: واحده

وعبارة الشيخ الغلاييني في وصف هذا النوع من الجموع أوضح، وأوفق لقواعد الصرف وأصول النحو، إذ قد بيّن أن لهذه الجموع مفردات ولكنها أهملت ونسيت قديمًا، فلم تعد مستعملة في الألسن، وليس الأمر كما قد يظن البعض أنه ليس لها مفردات ألبتة، أو لم يكن لها مفردات قط. ويعضد هذا استعمالُ ألفاظ لم تسمع أصولها، كفِعْلَي: يَدَعُ ويذرُ، وأصلهما: ودع ووذر، وقد عبَّرَ النحاة عن ذلك *بالإماتة*، فقالوا إن العرب *أماتت* ماضي يدع وماضي يذر فتركوا استعمالهما[1]. ويذكر ابنُ دريد في "الجمهرة" ــ في غيرما موضعٍ ــ نحو خمسة عشر فِعْلاً كانت مستعملةً ثم *أميتت*، وجيء بألفاظ تفرعت منها ونابت عنها[2].

إبَّوْل مثل عِجَّوْل. وقال بعضهم: واحده إبِّيل. قال ــ أي الأخفش ــ ولم أجد العرب تعرف له واحدًا، في حين أن الراغب الأصفهاني يذكر في "المفردات" أنَّ واحد أبابيل هو إبِّيل. انظر: معجم مفردات ألفاظ القرءان ١٢، والمزهر ٢/١٩٨.

١ انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٩١، وشرح مختصر التصريف العزي للتفتازاني ١١٢.

٢ انظر: المزهر ٢/٤٦ – ٤٧.

والجمعُ كما هو مقرر عند النحاة فرع عن الواحد[1]، المفرد، والفرع لا بد له من أصل، إذن فهذه الجموع لا بد لها من أصول وهي مفرداتٌ معينة، بغض النظر عن تحديدِها ومعرفةِ وزنها، وكونِها أهملت أم استعملت، فالقضية هي: هل كان لهذه الجموع مفردات أم لا ؟ إن القول بوجودٍ قديمٍ لهذه المفردات يوافق أصول النحو، وإن لم تسمع أو تستعمل، إذ عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، فكوننا لم نسمع بواحدٍ لها لا يعني ولا يستلزم أنه لم ينطق لها بمفرد قط، ولذا فأغلب الظن أنّ مفرد هذه الجموع يمكن اعتباره موجودًا بالقوّة في الذهن العربي، فهو شيء محتسب في وعي المستخدم العربي؛ وفي كتاب سيبويه دليل يؤيد ذلك في مسئلة تصغير الجمع الذي ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه، فقد بيّن سيبويه أن تصغيره يكون على واحدٍ من لفظه، موافق للقياس، نحو (عباديد)، فإذا صُغّر قيل: (عُبيديدون) لأن (عباديد) إنما هو جمع (فُعلول)

---

[1] انظر: أسرار العربية للأنباري ٦٥، ٢٧٢. وقد نقل الزجاجي الاتفاق بين النحاة على أن الواحدَ أصلٌ والتثنيةَ والجمعَ فرعان؛ انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣١- ١٣٢.

أو (فعليل) أو (فِعلال)، فتصغير هذه الأبنية الثلاثة يكون على (فُعَيْلِيل) فيجمع على (عبيديدون أو عبيديدات)[1].

ب. النوع الثاني : جموع لم يسمع لها بمفرد مقيس من لفظها

وإنما سمعت مفردات قد جمعت على هذه الجموع، وذلك نحو: محاسن وملامح وأباطيل وليال، جموعًا لـــ: حسنةٍ ولمحة وباطل وليلة [2] على الترتيب. والأصل والقياس فيها أن تكون جموعًا لـــ: مَحْسَنَة أو مَحْسَن، ومَلْمَحَة أو مَلْمَح، وإبطال أو إِبطيل أو أُبطولة، ولَيْلاةٍ[3]، ولكنّ هذه المفردات لم تسمع، فهي مقدرة.

فهذا النوع من الجموع يختلف عن النوع السابق، مع أنهما يتفقان في خاصية رئيسية وهي أنه لم يرد لهما واحدٌ مقيس من لفظهما. وإنما يكمن الخلاف بينهما في أن النوع الأول لم يسمع له مفرد أصلا، أما النوع الثاني فقد سمعت مفرداتٌ جُمِعَت عليه.

---

١ انظر: كتاب سيبويه ٤٩٣/٣.

٢ انظر: الكتاب ٢٧٥/٣، والتكملة ٤٤٩، وارتشاف الضرب ٤٦٦/١- ٤٦٧.

٣ انظر: الكتاب ٢٧٥/٣، والتكملة ٤٤٩، وجامع الدروس العربية ٦٨/٢.

واختلف النحاة في تصنيف هذا النوع من الجموع، فذهبوا إلى ثلاثة مذاهب أساسية[1]:

المذهب الأول، وهو مذهب سيبويه والجمهور: وهو مذهبٌ يَعُدُّ هذا النوع جمعا لمفردات مقدرة أو مهملة، إذ لم ترد في الاستعمال. فنحو محاسن وملامح جموع لآحادٍ مهملة في الكلام، فليست محاسن جمعا لـ (حُسْن)، ولا ملامح جمعًا لـ (لَمْحَة)، فلو نُطِقَ مفرد لمحاسن لكان مَحْسَن[2]، فهذا هو القياس على المسموع من كلام العرب. وعبارة سيبويه في الكتاب: "جاء بعض الجمع على غير ما يستعمل واحدًا في الكلام نحو: مذاكير وملامح"، وقال أيضًا: "ألا تراهم" ـ أي العرب ـ "قالوا: مَلامح ومَشَابِه ولَيَالٍ، فجاءَ جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون: مَلْمَحَة ولا ليلاة"[3]. وفي ارتشاف

---

١ انظر: ارتشاف الضرب ٤٦٨/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٩٧/٣- ١٩٨.

٢ يقول الجوهري في الصحاح: "الحُسن نقيض القبح، والجمع محاسن على غير قياس، كأنه جمع مَحْسَن"؛ انظر: الصحاح: مادة حسن.

٣ انظر: كتاب سيبويه ٢٥٦/٣-٢٥٧، ٣٧٩. وقول سيبويه: "على حد ما لم يستعمل في الكلام" أي جاء جمعا لمفرد لم يستعمل في كلام العرب، أي جمعا لمفرد مهمل لم يستعمل ولم يَرد به سماعٌ. هذا وقد اختُلِفَ في ورود السماع ببعضها نحو كلمة ليلاة؛ يقول السيوطي في "الهمع" ١٢٠/٦ – ١٢١:" والليالي مفرده ليلة ،...، ولكنه استُعمل قليلا: ليلاة، قال (الراجز): يا ويحه من جمل ما أشقاه في كل يوم ما وكل ليلاة،

الضرب لأبي حيان قوله: "وهذا الذي ذهبَ إليه سيبويه من أن هذه جموع لما لم يُنطَق به، لا لِلَفْظِهِ المنطوق به هو قول الجمهور"[1]، وعُبِّرَ عن هذا الجمع بالجمع بالاستغناء، أي بالاستغناء عن مفرده الأصلي القياسي المهمل، كما في تعبير الأشموني عن هذه الجموع بأنها "جموع لواحدٍ مُهْمَلٍ /ستغنـيَ به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيبويه والجمهور"[2]. فتعبير الأشموني يُفهِمُ أن هذا النوع من الجموع عند سيبويه له مفردٌ، لكنهُ مُهْمَلٌ غيرُ مُستعملٍ، فمحاسنُ عندهُ ليست جمعًا لحُسْنٍ ألبتة، وإنما واحدها مهملٌ مُمَاتٌ لم يسمع، وتقديره مَحْسَن. فعند سيبويه – كما تبين من كلامه السابق- لا فرق من حيث الأصل بين هذا النوع من الجموع و النوع الذي قبله كـــ (عباديد) ، فكلاهما لا واحد له من لفظهِ، ولكن الثاني – عنده – يتميّزُ بأنّ العرب جمعت عليه مفردات معينة وإن لم تكن هي لهُ في الأصل.

فجاءت الليالي على مراعاة هذا القليل". وقال ابن سيده في "المخصص" ١٤/١١٥:" وقالوا لُيَيْلِيَة، فجاءت على ليلاة في التصغير كما جاءت عليه في التكسير".

١ انظر: ارتشاف الضرب ١/٤٦٨.

٢ انظر: شرح الأشموني على الألفية ٣/١٩٧، وقال مثله زكريا الأنصاري في شرحه على الشافية ١٠٧.

والمذهب الثاني: مذهب ابن الحاجب ورضي الدين الاستراباذي وجماعة، فهم يذهبون إلى أن نحو محاسن وملامح وأباطيل هي جموع لحُسْنٍ ولَمْحَة وباطل ولكن على غير قياس، أي هي جموع شاذة لهذه المفردات فجاءت على غير قياس، وليست جموعا لآحادٍ مقدرةٍ مهملة. يقول ابن الحاجب في الشافية: "ونحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِير وأمْكُنٍ على غير الواحد منها" أي على غير قياس آحادها المسموعة[1]، وممن صرح بوصف هذا النوع من الجموع بالشذوذ ابن عصفور في "المقرّب" بقوله: "قد شذّت أيضًا جموع فلم تأت على قياس واحدها المنطوق به نحو: ملاقح ومذاكير وأراض وأحاديث وأقاطيع وأباطيل، وأطيار وتؤام وأعاريض وأهال وليال وكِرْوَان ووِرْشَان وأمْكُن وأَطْحُل"[2]، ويرى ابن عصفور كذلك أن هذا النوع من الجموع محفوظ ولا يقاس عليه[3].

---

١ انظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٢٠٤- ٢٠٧.

٢ انظر: المقرب ٥٠١. وعبارة أبي علي الفارسي في "التكملة" تظهر مذهبه إذ يقول:" باب: ما بناء جمعه على غير بناء واحد المستعمل وذلك قولهم باطل وأباطيل ...إلخ" انظر: التكملة ٤٤٩.

٣ انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٠.

والمذهب الثالث هو مذهب ابن جني، فقد ذهب إلى أن الاسم المفرد المراد جمعه يُغيَّرُ إلى هيئة أخرى ثم يُكَسَّر. وممن نقل عنه ذلك أبو حيان الأندلسي في "الارتشاف" فقال: "وزعم ابن جني أنّ الاسم بعينه يغير إلى هيئة أخرى وحينئذ يكسر، فيرى في (أباطيل) أن الاسم ــ أي باطل ــ غُيِّرَ إلى إِبطيل أو أُبطول ثم كُسِّرَ، وكذلك سائرُ الباب"[1] أي فيصير جمعُ أباطيل، حينئذ، على إِبطيلٍ أو أُبطولٍ قياسيًا، وهذا المذهب جاء توفيقيًا وسطًا بين المذهبين السابقين، ففي المذهب الأول لا تعد أباطيل جمعًا لباطل، وإنما واحدها مهمل مقَدَّر؛ وفي المذهب الثاني أباطيل جمع لباطل، ولكنه جمع شاذٌ غيرُ قياسي. أما في المذهب الثالث فأباطيل جمع قياسيٌ لإبطيلٍ أو أبطولٍ المنقولِ من باطلٍ، وكأنها جمع قياسيٌ غير مباشر لباطلٍ[2].

---

١ انظر: ارتشاف الضرب ٤٦٨/١.

٢ ويقول ابن منظور في (اللسان) مادة بطل: "والباطل نقيض الحق، والجمع أباطيل على غير قياس، كأنه جمع إبطال أو إبطيل، هذا مذهب سيبويه. وفي التهذيب: وجمعُ الباطل بواطل، قال أبو حاتم: واحدةُ الأباطيلِ أُبطولة، وقال ابن دريد: واحدتها إبطالة". ويعلل الغلاييني هذه الظاهرة تعليلا يعضد نظرة ابن جني، فهو يرى ــ مثلاً ــ بأن العرب استعملت في بادىء الأمر ألفاظ: لَيْلاة وأَهْلاة وأَرْضاة، فجمعوها على ليالٍ وأهالٍ وأراضٍ، كما يقتضيه القياس، ثم عنّ لهم التخفيف للتسهيل، فخففوا ليلاة إلى ليلة وأهلاة إلى أهل وأرضاة إلى أرض، فاستعملوا المفردات المخففة، وأهملوا المفردات الأصول حتى نُسيت وانقرضت، وبقيت بعد ذلكَ جموعها مستعملة كما هي دون تغيير لتكون دليلاً عليها، وإشارة إلى أنّ هذه الصيغ المخففة المستعملة ليست هي الأصل؛ انظر: كتابه نظرات في اللغة والأدب ٤٠-٤١.

هذهِ الفئةُ من الجموع التي لا واحد لها ـــ على ما فيها من تفاصيلَ وآراءٍ وأنواع مختلفة ـــ تظهر لنا دلالةً هامةً هي بيتُ القصيد، وهي أن العرب استعملتها وصرفت إليها بالغ اهتمامها دون مفرداتها وآحادها، مؤكِّدةً بذلك رسوخ ظاهرة جمع التكسير في لغتها، فمفردات هذه الجموع قد أهملت وأميتت، أما الجموع فقد بقيت، ومازالت مستعملة ومنتشرة.

من ذلك كله، ومن خلال الخصائص الآنفة الذكر لجمع التكسير في اللغة العربية فإننا نرى بكل وضوح مدى عمقه و أصالته فيها، قديمًا وحديثًا، في لسانِ الناطق العربي؛ فهو إذ ينتشر هذا الانتشار الواسع و المتنوع في مباحث اللغة المختلفة – كما تقدم – فإنه بذلك يعكسُ عمق تَجَذُّرِهِ فيها، بخلاف حاله في اللغات السامية الأخرى؛ إذ إنَّ وروده فيها لا يدل على أي تجذر أو رسوخ، و إنما هو ظاهرة سطحية لا ترقى إلى أن تكون خاصية بارزة مؤثرة فيها، و أحياناً يكون مجرد ظاهرة عابرة أو غابرة في بعض الساميات، و هذا إذا سلَّمنا بوجودهِ الحقيقي فيها إذ بعض الساميات مختلف في ورود جمع التكسير فيها؛ و حتى في الساميات الجنوبية – كالحبشية – التي ظهر فيها التكسير أكثر من غيرها، فأين حجم ظهوره فيها من حجم ظهوره في العربية؟ لذلك فهو يُعَدُّ خصيصة

بارزة للعربية وليس ظاهرة عرضية طارئة، وبالتالي فهو مادة لغوية غنية بالمسائل والقضايا اللغوية والصرفية والنحوية التي سنحاول إماطة اللثام عن بعضها في ثنايا هذه الأطروحة.

الفصـــــل الثالث

مبدأ القلة والكثرة

١. مفهوم القلة والكثرة

قَسَّمَ النحاة صيغ جموع التكسير إلى قسمين بحسب دلالتها العددية؛ فما دلَّ من هذه الصيغ على العدد القليل أو أدنى العدد عُرِفَ بصيغ القلة, وما دل منها على العدد الكثير أو أكثر العدد عرف بصيغ الكثرة.

فالقلة والكثرة إذن وَصْفَانِ اصطلاحيَّانِ لصيغ الجموع، يرجعُ مفهومهما إلى مقدار الكمية العددية التي تدل عليها صيغة الجمع. وهذا المبدأ ليس خاصا بجموع التكسير فحسب، بل يرتبط كذلك بالجمع السالم بنوعيه: المذكر والمؤنث، أو ما جمع بألف وتاء مزيدتين[١].

---

١ انظر: النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٩٩٩، وألفاظ الشمول والعموم للمرزوقي٥٨، والإيضاح في علل النحو ١٢٢، وخاتمة المصباح المنير ٢٦٦.

٢. حد القلة والكثرة

لَمَّا تَمَيَّزت الجموعُ إلى قسمين: جموع قلة وجموع كثرة، اقتضى ذلك- تبعاً للاختلاف بين الكميات العددية القليلة و الكثيرة- وجود حَدٍّ فاصل بينهما. وقد اشتهَرَ عند كثير من النحاة أنّ جموع القلة تطلق لما بين الثلاثة والعشرة، وأنّ جموع الكثرة تطلق لما فوق ذلك. يقول أبو محمد الحريريٌّ[١]: "...وجملة القولِ أنّ جمع التكسير ينقسم قسمين: قسم وضع لأقل العدد، وقسم وضع للكثرة. وحد القليل ما بين الثلاثة إلى العشرة وحد الكثير ما جاوز ذلك".

أولا: حَدُّ القلة

اتفقت كلمةُ النحاة على أنّ حدَّ القلة هو من الثلاثة إلى العشرة، وعلى هذا اللغويون، فقد ذكر الفيوميُّ أنّ "العدد يضاف إلى مميزه وهو من ثلاثة إلى عشرة قليل".[٢] ومع هذا فقد اختلفوا في العشرة، أهي من القِلة أم من الكثرة، أي: أهي منتهى القلة أم هي

---

١ انظر: شرح ملحة الإعراب ١٢٠.

٢ انظر: المصباح المنير (مادة قرء).

مبتدأ الكثرة. فهاهنا مذهبان للنحاة[1]. يقول العُكبري في شرح عبارة ابن جني في اللمع "جمع القلة من الثلاثة **إلى** العشرة" ما نَصُّهُ[2]: "واختلفوا في ما يلي (إلى) التي للتحديد، هل هو داخل في المحدود أم لا، فقال قوم: يدخُلُ في المحدود، فعلى هذا تكون العشرة منتهى جمع القلة، ولهذا قالوا: عشرةُ أَفْلُسٍ وعشرُ نسوةٍ. وقال الآخرون: لا تدخل في المحدود، فعلى هذا تكون العشرةُ أولَ جمع الكثرة والتسعةُ منتهى جمع القلة، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى ﴿**عليها تِسْعَةَ عَشَرَ**﴾ فإنه جَمَعَ هذا العددُ بين أكثر القليل وأقل الكثير". وفي كلا المذهبين، القلةُ والكثرةُ مختلفان مبتدأً ومنتهًى[3].

---

١ وهذا بخلاف ما ذكره بعض الأصوليين ــ كالقَرَافيّ ــ من اتفاق النحاة على عَدّ العشرة منتهى القلة؛ إذِ النقولُ على النحاة ــ كما سيأتي ــ تُظْهِر أنهم لم يتفقوا في هذه المسئلة؛ انظر: الكاشف عن المحصول للأصفهاني ٣٥٢/٤ ،و نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي المالكي ١٩٣٦/٤.

٢ انظر: المتَّبع في شرح اللمع ٦٠٥/٢.

٣ هذا، وقد أشار بعضهم إلى خلافٍ حاصل بين النحاة في تحديد مبتدأ القلة، أهو الاثنان أم الثلاثة؛ وتلك قضية خلافية متشعبة، ثار حولها جدل كبير بين النحاة واللغويين، ولا سيما الأصوليين منهم والمفسرين، وقد اكتفيتُ بالإشارة إليها في الحاشية دون تناولها بالبحث والتحليل في هذه الأطروحة احترازا من الإطالة والتفريع في مضمونها، كما بينت ذلك في المقدمة؛ انظر ما ذكره القرافي في "نفائس الأصول" حول هذه المسألة وعلاقتها بحد القلة ١٩٣٦/٤-١٩٣٨.

فالمذهب الأول؛ يرى أصحابُهُ بأنّ العَشرة ضمن حدِّ القلة وأنَّها منتهاها، وأنّ حد الكثرة هو ما فوق العشرة، وهو الرأي الشائع[1]، ورأس هذا المذهب هو سيبويه، وتبعَه في ذلك عدد من النحاة، أبرزهم[2]: ابن السرّاج، والرضيّ، وابن الناظم، وابن عقَيل، والفيومي، وابن هشام، والأشموني، والصَّبَّان، والمكُودي. ويرى أبو حيَّان الأندلسيّ أنَّ صيغة جمع القلة مجردةً عن (ال) التي للاستغراق تفيد ما دون العشرة، وأنّها تصير بأداة الاستغراق متعينة للعشرة[3].

المذهب الثاني؛ يرى أصحابه بأن العشرة ليست ضمن القلة، وأنّها – بالتالي – أول حد الكثرة، ومن أبرز القائلين بذلك من المتقدمين الزَّجَّاجيُّ، فقد ذكر[4] في (الإيضاح

---

١ انظر: نفائس الأصول للإمام القرافي المالكي ١٩٣٦/٤، و النحو الوافي ٦٢٧/٤.

٢ انظر على الترتيب: الكتاب لسيبويه ٥٦٧/٣، والأصول في النحو ٤٣٠/٢، وشرح الكافية للرضي ٤٦٧/٣، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٧٦٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٩٣/٣، والمصباح المنير ٢٦٦، وأوضح المسالك ٦٨٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٠/٤، وشرح المكودي على الألفية ٢٢٢/٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٥٥/٢ وحاشية شرح التصريح على التوضيح ٣٣٥/٢،والكاشف عن المحصول ٣٥٢/٢،ونفائس الأصول ١٩٣٨/٤.

٣ انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٠/٣.

٤ انظر: الإيضاح في علل النحو ١٢٢.

في علل النحو) عقب بيان صيغ القلة أنَّ "هذه الأمثلة واقعة على أقل العدد، وهو ما دون العشرة"، وتبعه في ذلك إمام الحرمين أبو المعالي الجويني[1] إذ ذكر بأنَّ جمع القلة في وضع اللسان العربي يدل على ما دون العشــرة، وعلى ذلك السيوطيُّ أيضًا[2].

ثانيا: حَدُّ الكثرة

اختلفت الكلمة من النحاة في تحديد مبتدأ الكثرة، وإن كانت قد اتفقت على منتهاها، وهو ما لا نهاية له، فهاهنا – كذلك – مذهبان للنحاة:

المذهب الأول؛ يرى بأنَّ أوَّل الكثرة يبدأ بعد منتهى القلة، ولمّا كان منتهى القلة قد اختلف فيه على قولين، كانَ في ابتداء الكثرةِ قولان أيضًا:

القول الأول؛ يرى أصحابه ابتداء الكثرة بالعشرة إلى ما لا نهاية له، وهو قول الزجاجيّ والجويني والسيوطي.

---

[1] انظر : البرهان في أصول الفقه ٣٢٦/١.

[2] انظر: همع الهوامع ٨٧/٦.

القول الثاني؛ وهو قول الأكثرين، يرى أصحابه ابتداء الكثرة بالأحد عشر إلى ما

لا نـــهاية له.

المذهب الثاني؛ يرى بأنَّ حد الكثرة يبتدئ بالثلاثة إلى ما لا نـــهاية له، وقد عُزِي هذا المذهبُ لمحققي النحاة و الأصوليين.يقول الخفاجي:"إن جمع الكثرة يستعمل فيما دون العشرة حقيقة،وإنما ينفرد بالإطلاق على ما فوقها كما اختاره *المحققون* من *النحاة و الأصوليين*" [1]؛ يقول الخضري :"واختار **السَّعْدُ** [2] وغيرُهُ أنَّ بدءَ كل منهما ثلاثةٌ وانتهاءَ القلة عشرةٌ ولا نهاية للكثرة فيتحدان بدءًا لا انتهاءً" [3]. وقد ذكر نحوَه الصَّبَّانُ وزادَ [4]: "قال ابن قاسم: وممَّنْ أطنبَ في أنَّ كلا الجمعين يُطْلَق حقيقةً على الثلاثة ونحوها، وفي رَدِّ ما يخالف ذلك، **الشمسُ الأصفهانيُّ** [5] في شرح المحصول".

---

١ انظر: شرح درة الغواص للخفاجي ٢١٢، والنحو الوافي ٤/٦٢٧.

٢ هو سعدُ الدين التَّفْتَازاني ،إمامٌ فقيه أصوليٌّ، ولغويٌّ نحويٌّ محقق، توفي سنة ٧٩١ هـــ.

٣ انظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/١٥٦.

٤ انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/١٧٠.

٥ هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد الأصفهاني، قاضٍ شافعي أصولي متكلم، توفي سنة ٦٨٨هـــ.

ويبدو أنَّ هذا المذهبَ قد لاقى رواجًا عند المتأخرين أكثر من المتقدّمين، الذين منهم أبو علي المرزوقي، فقد ذكر أنَّ أبنية الكثرة ترتقي من الثلاثة[1]. ولعل عددا من النحاة المتأخرين وجمعًا من علماء الأصول كالتفتازاني والشمس الأصبَهاني[2] قد أخذوا به رغبة في التيسير وتبسيط المسائلِ خروجا من أي تَفَرُّع أو تعقيد يثيرُ خلافات وزوابعَ من التعليلات والافتراضات المرهقة[3]، إذ الأخذ به يريح من عناء البحث في علة ورود صيغ للكثرةِ لمعدوداتٍ واقعة بين الثلاثة والعشرة، نحو: خمسة رجال، وسبعة كُتُب، وثلاثة دراهمَ، ونحوه مما ورد به السماع، وفيما إذا كان ورودها من باب الحقيقة أم المجاز، أم من باب الاشتراك المعنوي، أم هو من باب الاستغناء، وإن كان استغناءً فهل هو استغناء وضعيٌّ أم استعماليّ...إلخ. وتلك الأسئلة تشكل محطات تَحَدٍّ تواجه القائلين باختلاف جمعي القلة والكثرة مبدأً ومُنْتَهًى.

---

١ انظر: ألفاظ الشمول والعموم ٦٠.

٢ انظر: الكاشف عن المحصول ٤/٣٥٢-٣٥٣.

٣ انظر: جامع الدروس العربية ٢/٢٨.

وخلاصة ما تقدَّم في بيان حد القلة والكثرة ما يلي:

- اتفاقُ النحاة على تحديد مبتدأ القلة ومنتهى الكثرة.
- اختلافهم في تحديد منتهى القلة ومبتدأ الكثرة.
- قول الجمهور بأنَّ القلةَ تبتدىء بالثلاثة وتنتهي بالعشرة، والكثرةَ تبتدىء بما فوق العشرة إلى ما لا نـــهاية له.
- قول بعض المتقدمين وعددٍ من المتأخرين – وعُزِيَ إلى المحققين – بأنَّ القلة والكثرة متفقان مبدأً وهو الثلاثة، ومختلفان منتهىً؛ فالقلة تنتهي بالعشرة، أمّا الكثرة فإلى ما لا نهاية له.

٣ – *أبنية القلة والكثرة*

لَمّا انقسمت الجموع بحسب دلالتها العددية إلى قسمين: جموعٍ للقلة، وجموعٍ للكثرة، كان لا بُدَّ من التمييز بينهما، ولَمَّا كان جمع التكسير يعتمد على تغييرٍ في بناء الكلمة، من بناءٍ للمفردِ إلى بناءٍ للجمع، وكان هذا البناءُ الجمعيُّ من شأنه أن يَدُلَّ إمَّا على

القلة وإمّا على الكثرة، كان بالتالي الفيصلَ في التمييز بينهما صيغةُ الجمع نفسِهِ؛ لذلك فقد وُضِعت صيغ تدّل على القلة أصالةً، وصيغ تدل على الكثرة أصالة.

يقول الأنباري[1]:"فلما كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير، وكان المرادُ بهِ معنىً واحدًا، أُلْزِمَ طريقةً واحدةً، ولمّا كانَ التكسيرُ أقوى من التصغير في التغيير، ويكون كثيرًا وقليلا، وليس له نهاية ينتهي إليها، خُصَّ بأبنية تدل على القلة والكثرة؛ فلذلك اختلفت أبنيته". ويقول الزجاجيُّ[2]:"والجموعُ تختلف في الكمية والأعداد، في قلتها وكثرتها، كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها؛ فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها وأنواعها وأجناسها، وقلتها وكثرتها، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها وألفاظها وأجناسها وأنواعها وخلقها، وكما لم تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع".

أولًا: أبنية القلّة

وهي قسمان: أبنية اتفق على كونـــها للقلة و أبنية اختلف فيها.

---

١ انظر: أسرار العربية ٣١٥.

٢ انظر: الإيضاح في علل النحو ٣٢١.

أ. الأبنية المتفق عليها

هي أربعة أبنية: أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ، مجموعةٌ في قول الناظم[1] [البسيط]:

بِـأَفْـعُـلٍ وبِأَفْـعَـالٍ وأَفْعِلَـةٍ وفِعْلَةٍ يُعْـرَفُ الأدنى مِـنَ العَـدَدِ

وهذه الأبنية منها ما يَطَّرِدُ في أوزانٍ بعينها، ولا يطرد في أخرى إذْ مجيئه فيها سماعيّ، وهي الأبنية الثلاثة الأُول: أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلة. أمّا البناء الرابع منها – فِعْلَة – فهو مقصور على السماع فيحفظ ولا يطّرد[2]؛ ولذلك فقد عدَّه ابنُ السّرّاج اسمَ جمع لا جمعًا[3]. قال أبو حيان: "وشبهتُهُ أنّه رآه لا يطَّرِد"، ثم رَدَّ عليه بقوله "وهذه شبهة ضعيفة، لأنّ لنا أبنية جموعٍ بإجماعٍ ولا تطرد".[4]

---

١ بلا نسبة إلى مُعَيَّن في المصباح المنير ٢٦٦، والمساعد ٣٩٤/٣ والأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

٢ انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨١٥، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٩١٧.

٣ انظر: الأصول في النحو ٤٣٢/٢، وارتشاف الضرب ٤٠٥/١-٤٠٦.

٤ انظر: همع الهوامع ٩١/٦.

ب. الأبنية المختلف فيها

هي خمسةُ أبنية: فُعَلٌ وفِعَلٌ وفِعَلَةٌ وفَعَلَةٌ وأَفْعِلاءُ. فقد ذهبَ الفرّاء إلى عَدِّ فُعَلٍ – كَظُلَمٍ–، وفِعَلٍ – كنِعَمٍ – ، وفِعَلَةٍ –كَقِرَدَةٍ – من أبنية القلة[1]. وذهب غيره إلى عَدِّ فَعَلَةٍ – كبَرَرَةٍ – منها، وذهب أبو زيد الأنصاريُّ إلى عَدِّ أَفْعِلاءَ – كأصدقاءَ – منها[2]. والصحيح – عند جمهرة النحاة – أنَّ هذه الصيغ الخمسَ هي للكثرة[3]. هذا، وقد عَدَّتْ خديجة الحديثي بناءَ فَعَلَةٍ من أبنية القلة السماعية عند سيبويه[4] ، ولعلها وهمت في ذلك، إذ هو قول تفردت به، وفي كلام سيبويه ما ينقضه كما سيأتي. ونَقَلَ السيوطيُّ[5] عن تاجِ الدينِ بنِ مَكْتُومٍ قولَهُ ناظمًا جموعَ القِلَّةِ [البسيط]:

---

١ انظر: شرح الكافية للرضيّ ٤٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٤٠٦/١، والمساعد ٣٩٤/٣.

٢ انظر: شرح الأشموني على الألفية ١٧٠/٤، ولم يذكر الأشمونيُّ صاحبَ هذا القول إنما ذكر أنّ ابن الدّهّان نقله، أمّا الرّضيُّ فقد نسبه إلى الفراء وقال: "وزاد الفراء (فَعَلَة)، كقولهم "هُمْ أَكَلَةُ رأسٍ"، أي: قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد". ثم انتقد هذا الرأيَ بقوله "وليس بشيء، إذ القلةُ مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق فَعَلَة" . انظر: شرح الكافية للرضي ٤٦٧/٣.

٣ انظر: شرح الأشموني ١٦٠/٣، والمساعد ٣٩٤/٣ – ٣٩٥.

٤ انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣١٩.

٥ انظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

لجمـع قِـلَّـةٍ اجمـالٌ وأرغِفَةٌ　　وأرْجُـلٌ غِـلْمَةٌ، وسُـرَرٌ[1] بَرَرَهْ

وأصـدقاءٌ مَعَ الزَّيْدِينَ معْ نِحَلٍ　　ومسلمـاتٌ وقَـدْ تَكَمَّلَتْ عَشَـرَهْ

هـذا جماعُ الذي قالوه مُفْتَرِقًا　　وقد يَـزِيدُ أخـا الإكثارِ مَنْ كَثَرَه

جـ. مناقشة بعض الآراء

أ. رأي الفَـرّاء

عَدَّ الفراءُ وزْني فُعَل وفِعَل من أوزان القلة- كما تذكره المصادر التي أوردت رأيه- دون ذكرٍ أو إشارةٍ إلى ما دعا الفراءَ لاعتماد ذلك؛ وقد رفض عدد من النحاة

---

١ سُرَر – بضم ففتح – بوزن فُعَل جَمْعُ سُرَّة، كما في القاموس المحيط والصّحاح (مادة سرر)، وسُرَّةٌ تجمع على سُرّات وعلى سُرَر، انظر:الكتاب لسيبويه ٥٨٠/٣. وسُرَر أيضا جمعٌ لسرير، لكنَّهُ خُفِّفَ من سُرُرٍ – بضمتين – إلى سُرَر – بفتح الثاني، وهي لُغَةٌ لبعض بني تميم. انظر: خاتمة المصباح المنير ٢٦٧. وكذا الشأن في مثيلاتها نحو جُدُد وذُلُل؛ يقول المبرّد فأمّا قولهم جُدَد وسُرَر في جمع جَديد وسرير فإنّ الأصل والباب جُدُدٌ وسُرُرٌ، وإنما فتح لكراهة التضعيف مع الضمة. انظر: المقتضب ٢١٢/٢. وقال ابن السراج:"والمضاعف – أي من باب فُعْلَة – يُكَسَّرُ على فُعَلٍ مثل رُكْبَة ورُكَب، وقالوا: سُرّات وسُرَر" أي جمعين لِسُرَّة. انظر: الأصول في النحو ٤٤٠/٢.

هذا، وإثباتُ لفظة (سُرَر) في البيت لا يُخلُّ بالوزن الشعريّ، إلاّ أنّ فيه زحافًا مزدوجًا يُسَمَّى الخَبْلَ وهو: حذف الثاني والرابع الساكنين، وبه يصبح (مُسْتَفْعِلُنْ) مُتَعِلُنْ، وهو زحاف جائز في بحر البسيط؛ انظر: العقد الفريد لابن عبد ربه ٣٨٩/٥، وفن التقطيع الشعري والقافية ٢٠٧. وقد اقتصر الناظم على ذكر وزنين من ثلاثة للقلة من مذهب الفراء هما فُعَل وفِعَل ممثلا لهما بسُرَر ونِحلَ، على الترتيب، مغفلا وزن فِعَلَة كقِردة، ولعله لم تثبت لديه نسبته إلى الفراء، أو إلى غيره. وإنما بَيَّنْتُ ذلك عن كلمة (سرر) الواردة في البيت لأنني وجدتُها في أربع نسخ مطبوعة للأشباه والنظائر غير مضبوطة، فرأيت توجيه ضبطها على النحو الذي قدَّمْتُهُ.

رأيه، وعارضوه دون مناقشة عِلَله أو بيان ما استند إليه ثم الرد عليه، فأبو حيان الأندلسي[1] – مثلا– يعارضه بقوله:"وليس من جموع القلة (فُعلَ) نحو ظُلَم، ولا (فِعَل) نحو سِدَر، ولا فِعَلَة نحو قردة، خلافا للفراء، بل هُنَّ جموع كثرة" .وكذلك في شرح الأشموني على الألفية[2].

أمّا ابنُ عقيل[3] – في شرحه على التسهيل لابن مالك – فيرى أنّ الفراء عَدَّ هذه الأوزان الثلاثة أســماءَ جموع، لا جموعًا، ثم ذكر شبهة الفراء في ذلك، ورَدَّ عليها، فقال شارحًا عبارة ابن مالك *(وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلَة، خلافًا للفراء)* ما نَصُّهُ : " أي ليس من *أســماء الجموع* هذه الأوزان نحو: ظُلَم وسِدَر وقردة، وكأنَّ *شبهة* الفَرَّاء في جعلها من أســماء الجموع قولهم: ظُلَمات وسِدَرات، فجمعُ الجمعِ لا ينقاس، وجمع اسم الجمع أسهل؛ لأنّه أقرب إلى المفرد، وهو ضعيف، فظلمات ونحوه جمع ظُلْمَة لا جمع ظُلَم". أي أنَّ الفراء رأى أنَّ ظُلَمات جمع ظُلَم، لا ظُلْمة، وكي يبتعد عن القول بأنها جمعُ جمعٍ، عَدَّ

---

١ انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٠٦.

٢ انظر: شرح الأشموني على الألفية ٤/١٧٠.

٣ انظر: المساعد لابن عقيل ٣/٣٩٤.

(ظُلَمًا) اسمَ جمعٍ، ثم جمعها على ظُلَمات، فصارت جمعا لاسم الجمع، وهذا ما ضعَّفه ابن عقيل، ثم صار يُدَلِّلُ على كونها _ أي نحو ظُلَم وسدر وقِردة – جموعًا، فقال[1]: "ودليلُ أنَّ هذه صيغُ جمعٍ أنها تعامل معاملة الجمع في *الخبر والوصف*، نحو: *الظُّلَمُ* انجلين، وهذه غُرَف انهدمن[2]، وأمَّا ﴿وأسبغَ عليكم نِعَمَهُ ظاهرةً وباطنةً﴾[3] و ﴿غُرَفٌ مبنيةٌ﴾[4] فمن باب ﴿وإذا الرُسُلُ أُقِتَّت﴾[5]؛ وأمّا كونها *للكثرة* فباتفاق" . ويظهر أنّ شبهة الفراء التي ذكرها ابن عقيل هي من باب الظن لا اليقين، لأنّ ابن عقيل قال (وكأنَّ شبهة الفراء...) بإيراده لفظ (وكأنَّ) أي ذلك احتمالٌ وظنٌّ.

---

١ المصدر السابق ٣/٣٩٤ – ٣٩٥.

٢ أي في التأنيث، لأنّ الجموع مؤنثة، أمّا أسماء الجموع فتُذَكَّر. وجملة (انجلين) خبر، وجملة (انهدمن) نعت. يقول سيبويه في الكتاب (٣/٥٨٢):"والفُعَلَةُ تُكَسَّرُ على فُعَل إنْ لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: تُخَمَةٌ وتُخَمٌ، وتُهَمَةٌ وتُهَمٌ، وليس كـ (رُطَبَة) ورُطَب. ألا ترى أنّ الرُطَب مُذَكَّرٌ كالبُرِّ والتَّمْرِ، وهذا مؤنث كالظُّلَم والغُرَف". فرطب اسم جنس جمعيٌّ واحده رُطَبَة، بزيادة تاءِ التأنيث على آخره، أمّا تُخَم وتُهَم فمؤنثة، فهي جموع.

٣ لقمان ٢٠.

٤ الزمر ٢٠.

٥ المرسلات١١.

وإذا تتبَّعنَا ما ورد في كلام بعض النحاة عن صيغتي فُعَل وفِعَل، فإننا قد نجد مسوغا أو طَرَفَ شُبهة يحتمل أن يكون الفراء قد بنى عليها رأيه، وهو عَدُّهما من صيغِ الجموعِ- لا أســماء الجموع كما قال ابن عقيل- الدالةِ على القلة. فمن ذلك:

- يقول سيبويه[1]: "وقد يقولون: ثلاث غُرَفٍ ورُكَبٍ وأشباه ذلك، كما قالوا: ثلاثة قِرَدَة وثلاثة حِبَبَة، وثلاثة جُروح وأشباه ذلك. وهذا في *فُعَلَة* كبناء الأكثر في فَعْلة، إلاَّ أنَّ التاء[2] في فَعْلة أشدُّ تمكنا ؛ لأنَّ فَعْلَة أكثر، ولكراهية ضمتين". وقال أيضًا: "فإذا أردتَ بناء الأكثر قلتَ: سِدَرٌ وقِرَبٌ وكِسَرٌ.... وقد *يريدون الأقلَّ* فيقولون: كِسَر وفِقَر؛ وذلك لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب لكراهية الكسرتين. والتاء في الفُعْلة أكثر لأنَّ ما يلتقي في أوله كسرتان قليل".

- وأيَّده السيرافي شارحًا كلامه[3]: "يعني: يقولون: ثلاث كِسَر، وثلاث فِقَر، كما قالوا:ثلاث غُرَف. وثلاث كِسَر أقوى من ثلاث غُرَف، وذلك أنَّ غُرُفات أكثر في كلامهم

---

١ انظر: الكتاب ٣/٥٨٠-٥٨١.

٢ أي الجمع السالم بالألف والتاء.

٣ انظر: الكتاب، في الحاشية ٣/٥٨١.

من كِسِرَات وفِقِرَات، لأنّ التقاء الكسرتين في كلمة أقل من التقاء ضمتين، ألا ترى أنّه ليس في الكلام فعل إلا الإبِل، وقال بعضهم: إطِل وبِلِز، وفُعُل كثير في الكلام. كقولك: جُنُب وعُنُق وعُطُل، وأشباه ذلك كثير". فإذن: فَعَلاتٌ في الكلام أكثر من فُعُلات لخفتها، وفُعُلات أكثر من فِعِلات. فمراعاةً للخفة في الكلام، وطلبًا للأسهل، قالت العرب (ثلاث كِسَر)، و(ثلاثُ غُرَف)، وكأنهم عدلوا عن الجمع السالم بالتاء الذي فيه دلالة القلة إلى الجمع المُكَسَّر، فرارًا من توالي ضمتين في فُعُلات وتوالي كسرتين في فِعِلات. ومراعاةُ الخفة وتركُ الثقل غايةٌ مقصودة عند العرب في كلامهم، فلأجلها يحذفون ويختصرون ويُضمرون ويُقَدِّرون ويتوسعون. يقول ابن جني[1]: "فإنَّ أحدًا لم يتكلف الكلام على عِلَّة إهمالِ ما أهمل، واستعمال ما استعمل. وجماعُ أمر القول فيه، والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه، لزومُك مَحَجَّة القول بالاستثقال والاستخفاف" ويقول في موضع آخر[2] عن إيثار العرب للتخفيف :"والثالث: أنها قد تنطق بالشيء غيرُهُ في أنفسها أقوى منه؛ *لإيثارها التخفيف*" .

---

١ انظر: الخصائص ١/٧٧.

٢ انظر: المصدر السابق ١/٢٤٩.

• يقول ابن السَّرَّاج[1]: "وقد يريدون الأقلَّ فيقولون: كِسَر وفِقَر في القليل، لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب".

• ويقول أبو علي الفارسيّ[2] :"ومن قال غُرَفات قالَ سِدَرات، والكثير سِدَر وقُرَب. وقد *يستعملون* ذلك لأقل العدد استعمالهم الألف والتاء كراهةً لتوالي الكسرتين".

• ويعضُدُ الرضيُّ كلام سيبويه، ويتوسع في بيانه، فيقول: "وأمّا فِعْلة فإنّه يكسر على فِعَل، في الصحيح[3] كان أو في غيره ، كَكِسَر وقِدَد، ولِحَى ورِشَىً، وذكر غيرُ سيبويه فُعَلاً كـــ (لُحَى) و (حُلَى)، والكسر فيهما أجود، قال سيبويهِ: "الجمع بالألف والتاء قليل في فِعْلَة في الصحيح كان أو في غيره"؛ لأنّ إتباع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس، وفِعِلٌ كإِبِلٍ بناء عزيز، بخلاف فُعُلات كخُطُوات، إذ نحو عُنُق وطُنُب كثير، فلهذا كان استعمال (*فِعَل*) في *القلة أكثر وأحسن من استعمال فُعَل فيها*، فثلاث كِسَر أقوى من ثلاث غُرَف، بل الأَولى ثلاث غُرُفات مع جواز ثلاث غُرَفٍ أيضًا. قال سيبويه: "ولا

---

[1] انظر: الأصول في النحو ٢/٤٤١.

[2] انظر: كتاب التكملة ٤١٨.

[3] أي: صحيح اللام، أو معتل اللام بالواو أو بالياء.

يكادون يجمعون بالألف والتاء في الناقص واويًا كان أو يائيًّا"، يعني مع الإتباع، فلو قلت في رِشْوَةٍ رِشِوات لانقلبت الواو ياءً، فاجتزَوُوا بفِعَلٍ في *القلة والكثرة*، وقد عرفت أنَّ الكسر في الصحيح قليل، فكيف في المعتل" ... ثمّ يقول "وأمّا فُعْلَة – بضم الفاء – فَعَلى فُعَلٍ غالبًا، وقد يستعمل في القليل أيضًا نحو ثلاث غُرَفٍ، وهو قليل[1]" .

- وفي المصباح المنير، يقول الفَيُّوميُّ[2] : "وأمَّا فِعْلة – بالكسر – فبابها فِعَل في الكثير نحو سِدَر وجِزَى، وفِعَلات[3] بالتاء في القليل، وقد *استعمل* فِعَل في القليل لِقِلَّة التاء في هذا الباب".

يتبين لنا من كلام النحاة في هذه المسئلة اتفاقهم على ما يلي:

- قلةِ استعمال فُعُلات وفِعِلات – باتباع العين للفاء – فرارًا من ثقل توالي ضمتين، وتوالي كسرتين.

---

١ انظر: شرح الرضي للشافية ١٠٣/٢–١٠٥.

٢ انظر: خاتمة المصباح المنير ٢٦٧.

٣ بكسر العين إتْباعًا للفاء، وفتحها وتسكينها للخفة.

- استعمالِ صيغتي فِعَل وفُعَل في الكثرة.

- ورودِ استعمالهما في القلة، نحو: ثلاث غُرَف، وثلاث كِسَر.

- تعليلُ هذا الاستعمال بأنه فرارٌ من نحو فِعِلات وفُعُلات.

- عدمُ الإشارة إلى قضية النيابة أو التوسع المجازي في هذه المسئلة.

فالأمر إذن لفظيٌّ صوتيٌّ، وسعيٌ للخفة والسهولة في الكلام. ولَمَّا كان مذهبُ الفرّاء – المنسوب إليه – قد نُقِلَ عن بعض النحاة[1]، ولم يصلنا نصًّا صريحًا منه محدِّدًا لأوزان القلة وأوزان الكثرة، وعلة اختياره لها، فإن تساؤلات عدة تُطرح أمَامنا:

- هل عَدَّ الفراء صيغ فِعَل وفُعَل وفِعَلَة جموعا أم أسـماء جموع؟

- وإن كان قد عَدَّها جموعا، فهل أطلق القول بأنـها للقلّة، أم أنه عدَّها مشتركة بين القلة والكثرة؟

- وإن كان عدّها للقلة، فهل ذلك في كل الأحوال، أم فقط في حالة جمع ما كان على فُعْلة وفِعْلَة خاصة؟

---

[1] و قد بحثتُ في فهرسة كتاب الفرّاء "معاني القرآن" لـ (N. Kinberg) فلم أجد فيه ذكراً لرأي الفرّاء هذا؛ لذلك فقد اعتمدتُ في مناقشتي لهُ على ما نسبه إليه النحاة.

- وهل كان مراده بذلك – إن كان يعني هذه الحالة الخاصة تحديدا – أنها ترد للقلة فيها وضعا، أم من باب النيابة الاستعمالية؟

فهذه التساؤلات تبقى إجاباتـــها غير قطعية مع انعدام وجود نص قاطع على مذهب الفراء في هذه الصيغ. ولكننا إذا استبعدنا رأي ابن عقيل في مذهب الفَرَّاء واستبعدنا كذلك احتمال أنه أراد النيابة الاستعمالية أو الوضعية[1] فإنه يبقى لدينا احتمالان:

إمّا أن يكون الفراء قصد إطلاق القول بأنّ هذه الصيغ الثلاث للقلة في كل الأحوال، أي أنّها كصيغ أفْعُل وأفْعالٍ وفِعْلَة وأفعِلَةٍ مخصصةٌ للقلة.

وإمّا أن يكون أراد أنّها للقلة في حالة خاصة، حالة جمع فُعْلَة وفِعْلَة، ولكنها تأتي أيضًا للكثرة، أي هي مشتركة بين القلة والكثرة، **فالأصل** أنــها للكثرة، ولكنها تأتي للقلة أحيانًا، في غير مسئلة النيابة.

---

١ فنحن نلاحظ أنّه لم يُنقَلْ عنه عَدُّه (فُعُولاً) من أبنية القلة، برغم ذكر سيبويه لها مع صيغتي فُعَل وفِعَلة في قوله (وقد يقولون: ثلاث غُرَف ورُكَب ،...، كما قالوا: ثلاثة قردة وثلاثة جُرُوح) مما يَصرِف احتمال كونه أراد النيابة، لأنّه لو أراد النيابة، الاستعمالية أو الوضعية، فإنّ الأمر لا يقتصر على صيغ فُعَل وفِعَل وفِعَلة، بل يتعداه إلى سائر أبنية الكثرة، إذ إنها قد تنوب عن القلة وضعا أو استعمالاً، ومنها صيغة فُعُول كجروح. ولو كان كذلك، لما رَدَّ عليه من رَدَّ عليه من النحاة، لأنّهم كلُّهم قائلون بجواز النيابة.

وكلا الاحتمالين جائز أنْ يكون مذهب الفراء، إن ثبت النقل عنه؛ فإن كان مراده الاحتمال

الأول فلعل شبهته فيه ما سُمِعَ عن العرب من قولهم ثلاثٌ غُرَفٍ وثلاث رُكَبٍ وأشباه

ذلك، وثلاثة قِرَدة وثلاثة حِبَبَة وأشباه ذلك. وهي على قلتها، إلا أنها وردت أكثر من

ورود نحو ثلاثة جروح، كما يظهر من تمثيل سيبويه، ومَنْ تلاه من النحاة.

والكوفيّون كانوا يعتمدون في صياغة قواعدهم على ما سـمع من العرب، ولو كان قليلا أو نادرًا، ويبنون عليه القاعدة، بخلاف منهج البصريين في تمحيصهم وتحقيقهم للمسموع من العرب[1]. لذلك، فلا يستغرب من أن يكون الفراء قد اعتمد هذه الصيغ للقلة، مرجحًا إياها على كونـها للكثرة.

هذا، وللاحتمال الثاني وَجهٌ قويٌّ بأن يكون مذهبَ الفراءِ؛ إذ هو ظاهر كلام سيبويه وابن السراج والفارسي والرضي، وداعيهم إلى ذلك الفرارُ من الثقيل إلى الخفيف طلبًا للسهولة، إضافة إلى قلة استعمال العرب الجمع المصحح بالتاء الذي فيه إتباع حركة العين للفاء المضمومة أو المكسورة في وزن (فعلات). ويدل على ذلك أنّ كثرة ورود فُعُلات –بضم العين – وقلة ورود فِعِلات – بكسرها – يقابلها قوة استعمال فِعَل – بكسر

---

[1] انظر: الاقتراح للسيوطي ٢٠١-٢٠٢، ودراسة في النحو الكوفي ١٤٣-١٤٤.

ففتح – على فُعَل بضم ففتح؛ فالفِرار من فِعِلات إلى فِعَل أكثر من الفرار من فُعُلات إلى فُعَل. وهذا التعليل من النحاة قد يسوغ عَدَّ الفراء فُعَلا وفِعَلا وزنين للقلة، ولكنه لا يسوغ عدَّه فِعَلَةً وزنا للقلة؛ إذ هي ليست من هذا الباب.

فمِن هنا قد يترجح الاحتمال الأول، وهو أنَّ الفَرَّاء قصد إطلاق القول بأنَّ هذه الصيغ الثلاث هي للقلة في الأصل ولهذا عارضه بقية النحاة. ولعل هذا ما فهموه، إذْ لو فهموا منه قصد متابعة سيبويه ومن نحا نحوه في جمع فُعْله وفِعْله لما جعلوه مخالفا للنحاة، ولما رَدُّوا عليه.

ii. رأي د.خديجة الحديثي

قولها بأن فَعَلَةً صيغةٌ للقلة عند سيبويه: قالت في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) عند ذكر أوزان جمع القلة السماعية[1]:"**فَعْلَة**: قال سيبويه: في (فَعُل)، وجعلوا أمثلته على بناءٍ لم يُكَسَّر عليه واحده، وذلك قولهم: ثلاثة رَجْلَة، استغنوا بها عن أرجال ". وقد ذكرَت هذا البناء بعد ذكرها لأبنية القلة الأربعة المتفق عليها، أفْعُلٍ وأفعَالٍ

---

١ انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣١٩.

وفِعْلة ٍ وأفْعِلَةٍ. فهي بذلك ترى أنّ صيغة (فَعْلَة) عند سيبويهِ من صيغ القلة، ولكنها من الصيغ السماعية فلا تنقاس ولا تطرد.

شبهتها في ذلك: لعل مِمَّا دفعها إلى هذا القول ما ورد في كلام بعض النحاة مِنْ عَدِّ رَجْلَة جمعا لرَجُل، وأنها جمع جاء لأدنى العدد. فمن ذلك:

- قول المبرّد[1]: "ولم يقولوا أرجال لقولهم في *أدنى العدد* رَجْلَة" فهذا تصريح من المبرد بأنّ رجلَة جاءت لأدنى العدد، أي للقلة.

- وكذا قول ابن السراج[2]:"الثالث: فَعْلة: جمعوا (فَعُل) عليه؛ قالوا: رَجُلٌ *وثلاثة رَجْلة*، استغنوا بـــها عن أرجال".وهذا ما فهمه عنه الفيومي فقال في المصباح[3]: "قال ابن السراج: جُمِع رَجُل على رَجْلَةٍ في *القلة*، استغناء عن أرجال".

- قول أبي علي الفارسي[1] :"وقالوا في *العدد القليل* من الرجال رَجْلَة، واستغنوا به عن أرجال".

---

١ انظر: المقتضب ٢/٢٠١.

٢ انظر: الأصول في النحو ٢/٤٣١.

٣ انظر: المصباح المنير مادة (رجل).

مما تقدم من عبارات النحاة السابقين يتبين إقرارهم بما يلي:

- أنّ رَجُلاً يجمعُ على رَجْلَةٍ.
- وأنّ هذا الجمع يفيد العدد القليل.
- وأنّه جمع مستعمل، مستغنى به عما لم يستعمل وهو أرْجَال.ولعل ذلك كله

كان مما حمل د.الحديثي على الفهم بأنّ سيبويه اعتمد (فَعْلة) جمعا ســماعيا لفَعُل، مفيدا للقلة.

مناقشة رأيها، والاعتراض عليه: لمناقشة رأي د.الحديثي، سأبين أولا مذاهب النحاة في مسئلة جمع رَجُل على رَجْلَة، فبذلك يظهر مدى مقاربتها أو مفارقتها لما هم عليه، بَلْهَ القواعدَ الصرفية المقررة والمتفق عليها لأبنية جموع التكسير.

وقبل ذلك أعرض ما ذكره اللغويون في معاني كلمة رَجُل، إذْ هي مفتاح هذه المناقشة.

---

١ انظر: شرح جمال الدين الحسيني -المعروف بـــ نقرة كار- على شافية ابن الحاجب. انظر: مجموعة الشافية ٢/٨٦.

• قال الأزهري ناقلاً عن الليث[1]: "الرجُل: معروف. وفي معنىً تقول: هذا رجُلٌ كامِلٌ، وهذا رجُلٌ؛ أي: فوق الغلام، وتقول: هذا رَجْلٌ، أي *راجِلٌ*، وفي هذا المعنى للمرأةِ: هي رَجُلَةٌ أي راجِلَة".

• وقال الفيومي[2]: "ويُطلق الرجل على *الراجِل*، وهو خلاف الفارس".

• وقال الفيروزآبادي[3]: "والرجُل بضم الجيم وسكونه: (معروف)،...، والراجل والكامل،...، ورَجِلَ، كفرِحَ، فهو *راجِلٌ ورَجُلٌ*، ورَجِلٌ، ورَجيلٌ ورَجْلٌ ورَجْلانُ: إذا لم يكن له ظهر يركبه".

• وفي (لسان العرب)[4]: "وتقول: هذا رَجْلٌ أي *راجِلٌ*،...، وقد تأتي رَجُلٌ بمعنى راجِل، قال الزّبرقان بن بدر:

آليتُ للهِ حَجًّـــا حافِيًــا رَجُلاً   إنْ جاوز النخل يمشي وهــو مُندفِعُ

---

١ انظر: تــهذيب اللغة: مادة (رجل).

٢ انظر: المصباح المنير: مادة (رجل).

٣ انظر: القاموس المحيط: مادة (رجل).

٤ انظر: لسان العرب: مادة (رجل).

،...، كما يقول العرب: جاءنا فلانٌ حافيا رَجُلا أي *راجِلاً* ".

١) ويقول الزبيديُّ في تاج العروس[1]: "ويقال: هذا رَجُلٌ أي *راجلٌ*، وهذا رَجُلٌ أي كاملٌ، كما في العين".

يتبين لنا مما سبق أنّ كلمة رَجُل تدور حول ثلاثة معانٍ: الذكر – ضد الأنثى؛ والرَّاجلِ خلافِ الفارسِ، والكاملِ، مَدْحًا، فالمعنيانِ الأوَّلان هما الأساسيان.

والنحاة واللغويون عندما بحثوا في جمع كلمة (رجُل) لم يغب عنهم ما لها من معانٍ، فوجَّهوا جمعها بحسب المعنى المراد منها. فإن أريد منها معنى الذَّكَر جمعت على رجال. وإن أريد منها معنى الراجل جمعت على عدة صيغ، منها رَجْلَة.

نظير ذلك كلمة أمْرٍ، فإنها تجمع على أمورٍ، وعلى أوامر، وذلك بحسب المعنى المراد منها. فإن أريد بالأمر ضدُّ النهي فإنها تجمَعُ على أوامر، وإن أريدَ بها الشيء أو الشأن فأنها تجمع على أمور[2].

---

١ انظر: تاج العروس: مادة (رجل).

٢ انظر: المصباح المنير مادة (أمر)، ونظرات في اللغة والأدب للغلاييني ٣٥-٣٨.

أما المناقشة والاعتراض، فيتلخصان بالنقاط التالية:

- اختلف النحاة في(رَجْلَة) على عدة أقوال: فأكثرهم عدّها اسمَ جمعٍ قام مقام جمع القلة، لا جمعًا أصيلا[1]، فهي تدلّ على العدد القليل؛ لأنه سُمع "ثلاثة رَجْلَة".

وبعضهم عدّها جمعًا، وهؤلاء على عدة آراء:

– فمنهم من يرى أنـــها جمعُ راجِل[2].

– ومنهم من يرى أنها جمعُ رَجُلٍ، وهؤلاء ثلاثة أقسام:

فقسمٌ يرى أنـــها جمع رجُلٍ بمعنى الذكر، خلاف الأنثى، كالفيوميّ[3].

وقسم يرى أنها جمع رجُلٍ بمعنى الراجل[4].

---

١ نحو: سيبويه والمبرد والفارسي وابن الحاجب والرضيّ وبعض شُرّاح الشافيةوابن عصفور وابن مالك. ووافقهم من اللغويين كذلك ابن فارس في (المجمل) – مادة (رجل) – بقوله: "والرَّجْلَةُ: جماعة من الناس" مشيرًا بذلك إلى كونـــها اسم جمع. هذا ويُعَدُّ اسم الجمع دالاًّ على العدد القليل. يقول الفيومي: وكذلك اسم الجمع نحو: قوم ورهط من جموع القلة". وعدَّ مثلَه اسمَ الجنس الجمعي. انظر: خاتمة المصباح المنير ٢٦٦.

٢ وهو قول الأزهري في (التهذيب) – مادة رجل – عن أبي عمرو، ولعله الشيبانيُّ.

٣ بِعَدِّ فَعْلَةٍ صيغةً شاذةً للجَمْعِ، وهو قول ابن السراج، وظاهر كلام الفيوميّ، وغيرهما؛ انظر: المصباح مادة (رجل).

٤ ومنهم الفيروزآبادي، ومرتضى الزَّبيدي، ونقله الجاربردي في شرح الشافية عن ابن الخَبّاز، وتابعه ابن جماعة في حاشيته عليه. انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية ١٣٠-١٣١.

وقسم يرى بأنها جمع رَجُلٍ بمعنى الرَّجَّالة، و هي خلاف الفرسان[1].

– ومن النحاة من يرى أنـــها جمعٌ لراجلٍ، ولرَجُلٍ بمعنى الذكر.

– ويرى أبو العباس (ثعلب)[2] – كما في لسان العرب – أنّ رَجْلَة صيغةٌ مخففة عن اسم الجمع رَجِلةٍ – بوزن فَعِلَةٍ – الذي هو جَمْعٌ – من حيث المعنى – لرجُل بمعنى الذكر.قال ابن منظور[3]: "وقد حكى أبو زيد في جمعه – أي في جمع رَجُلٍ بمعنى الذكر – رَجِلة، وهو أيضًا اسم جمع لأنّ فَعِلَةً ليست من أبنية الجموع".

وتتلخص الأقوال السالفة في المخطط التالي:

---

١ أورد هذا الرأي نقرة كار في شرحه على الشافية؛ انظر: مجموعة الشافية ٨٦/٢.

٢ لم يرد العَزْو في (اللسان) إلى (ثعلب) بالتصريح، وإنما إلى أبي العباس. فيحتمل أن ابن منظور أراد (المبرد)، ويحتمل أنه أراد (ثعلبًا)، والأول قد نفاه محمد عضيمة في حاشيته على (المقتضب) (٢٠١/٢). فبقي – على الترجيح الاحتمال الثاني وهو ثعلب، وهو ما أثْبَتُّهُ آنفًا.

٣ انظر: لسان العرب مادة (رجل).

إما:	١.جمع ل:	راجِل أو رَجُل أو رَجْل	بمعنى	-راجل -ذكَر -رجّالة
و إما:	٢.اسم جمع ل:	رَاجِل أو رَجُل أو رَجْل	بمعنى	-راجل -ذكَر

فالمسئلة إذن مختلف فيها بين النحاة. وإذا نظرنا إلى النحاة القائلين بأنّ رَجْلَة اسمُ جمع ، فإننا نجد أنّ سيبويه نفسَهُ على رأسهم؛ فهو إذ يقول بأنّ (ثلاثة رَجْلَة) قد قالتها العرب، واستغنت بـــها عن ثلاثة أرجال، فإنه قد قال أيضًا[١] "وكذلك النَّفَر والرَّهْطُ والنِّسْوَةُ، وإنْ عُنيَ بِهِنَّ أدنى العدد. وكذلك الرَّجْلَةُ والصُّحْبَة هما *بمنـــزلة النِّسْوَة*، وإن كانت الرَّجْلَةُ لأدنى العدد، *لأنـــهما ليسا مما يُكَسَّرُ عليه الواحد*". فهذا تصريح من سيبويه على عَدّ رَجْلَة اسمَ جمع، كصُحْبَةٍ، ونِسْوَةٍ وقَوْمٍ ورَهْطٍ؛ ولذا فإنّ مراد سيبويه هو أنّه استغني باسم الجمع (رَجْلَة) عن صيغة (أَرْجَال) في القلة ولذا فقد قال الرضيُّ موافقا

---

١ انظر: الكتاب ٤٩٤/٣؛ وفي شرح التسهيل لابن مالك (٣١٠/٢) أن العرب قالت: (خمسة رجلة)؛ وقد عدها ابن مالك من أسماء الجموع، وذكر نحو هذا في" عمدة الحافظ " ٥٢٢-٥٢٣؛انظر: كذلك: المقرب لابن عصفور ٣٨٦.

سيبويه[1]: "وقالوا (ثلاثة رجلة) وهو *اسم جمع قائم مقام* (رجال)". واسمُ الجمع هو جمعٌ في المعنى[2]. وعلى هذا نستطيع أن نوجه كلام المبرّد في المقتضب، وأبي علي الفارسي في الإيضاح. قال ابن منظور[3]: "قال سيبويه: (*ولم يُكَسَّرْ* – أي رَجُل بمعنى الذكر – على بناءٍ من أبنية أدنى العدد) يعني أنهم لم يقولوا أرْجَال؛ قال سيبويه: (وقالوا: ثلاثة رَجْلَة، جعلوه بَدَلاً من أرجال)". وهذا وحده كافٍ بإسقاط دعوى أن (فَعْلَة) بناء قلة عند سيبويه. ولو كانت خديجة الحديثي استقصت معظم ما ذكره النحاة و اللغويّون بخصوص (رجلَةْ)، و اختلاف مذاهبهم فيها، فبَحَثَت بشموليةٍ أكثر و بنظرة أدق، للفت نظرها تشعّبُ آرائهم و مذاهبهم، و لبحثت المسئلة بشكل أفضل و أعمق، و لما تسرعت في عدّ رَجْلَة صيغة قلّة سماعية عند سيبويه.

---

١ انظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٣٦٥.

٢انظر: المصدر السابق ٣/٣٧٢.

٣ انظر: لسان العرب: مادة (رجل).

• قولُ سيبويه إن أبنية القلة أربعةٌ، واتِّباعُ غالب النحاة له في ذلك يحسم المسئلة، ولا سيما عند سيبويه، فهو القائل[1]: "واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل ،....، فأبنية *أدنى العدد أَفْعُلٌ* نحو أكْلُب وأكْعُب، *وأَفْعَال* نحو أجمال وأعْدال، *وأَفعِلة* نحو أَجْرِبَة وأنْصِبَة وأغْرِبَة، و *فِعْلَة* نحو غِلْمة وصِبْية ،....، فتلك *أربعة أبنيةٍ*، فما خلا هذا فهو في *الأصل* للأكثر، وإنْ شَرِكَهُ الأقل". وفَعْلَة – حتما – ليست ضمن أبنية القلة الأربعة عند سيبويه، فهذا كذلك يسقط ادعاء أنها عنده للقلة، وبالتّالي فنسبة ذلك إليه هو دعوى بعيدة عن الصحة، إذْ يعوزها الدليل، ويسقطها كلام سيبويه نفسِهِ. وكذا الشأن عند المبرّد والفارسيّ.

• ذكَرَ بعض النحاة أن القول بعَدِّ رجْلَة جمعا لرَجُلٍ هو قول انفرد به ابن السراج[2]، وذكر بعضهم أن رجْلة جمع نادر أو شاذ لرَجُل، ككمأةٍ جمعًا لكَمْء، وعزاه

---

١ انظر: الكتاب ٣/٤٩٠.

٢ وقد تقدم ذكره، ولكنه رأي مستغرب لابن السراج، فهو قد عَدَّ وزن (فَعْلَة) اسمًا للجمع لا جمعًا للقلة – مخالفًا بذلك إجماع النحاة – بشبهة أنها مسموعة محفوظة ولا تطرد، مع أنها أكثر ورودا من (فَعْلَة) التي سمع منها كَمْأة و رَجْلَة فقط، كما في اللسان والتهذيب، فكان من باب الأولى أن يعدها اسمَ جمع لا جمعا للقلة.

الأزهريُّ إلى أبي الهيثم الرازي[1]. وذكر آخرون أنها جمع نادرٌ لراجِل، وعُزِيَ إلى أبي عمرو الشيباني[2]. ولكن لم يعز أيٌّ من النحاة أو اللغويين أيًّا من هذه الأقوال إلى سيبويه، مما يقوي أنه عَدَّ رَجْلَة اسم جمع لرَجُل.

مما سبق يتبين أن رأي د.الحديثي هو دعوى مجردة عما يعضدها، فَعَدُّها فَعْلَة صيغةً للجمع، ســماعيةً، مفيدةً القلة، ونسبة ذلك إلى سيبويه هو زعمٌ لم أجد له ما يؤيده، فلم يعد عن كونه رأيا مفتقرا إلى دليل واضح مقنع.

---

١ انظر: تهذيب اللغة: مادة (رجل)، ولسان العرب: مادة (رجل).

٢ هذا فيما وقع بين يديّ من مصادر ومراجع، ولا إخالُ خلافَه يعثر عليه في سواها من المصادر المعتمدة، إذ لا يخفى كتاب سيبويه ومذهبه وآراؤه على نحو: المبرد والأخفش والمازني والجرمي والزُّبيدي والزَّجاج والزَّجَّاجي، والأعلم والسيرافي وابن عصفور والأزهري والفارسي وابن جني والجوهري وابن الحاجب وابن يعيش والرضي وابن مالك وأبي حيان وابن عقيل والفيومي وابن منظور وابن هشام والسيوطي والزَّبيدي وغيرهم من النحاة واللغويين، وإلا فلو ثبت ذلك عن سيبويه أو فهمه عنه أحدهم لذكره أو أشار إليه، ولوافقه من يوافقه منهم، وخالفه من يخالفه منهم، وهذا مالم يحصل قطُّ في هذه المسئلة.

ثانيًا: أبنية الكثرة

أ. عددها

هي كثيرة تناهز الأربعين بناء[1]، وعلى التفصيل في أوزانها التصريفية فإنها تناهز التسعين بناء، ما بين شاذ نادر ومقيس مطرد. وقد أورد منها سيبويه في كتابه نحو اثنين وأربعين بناء[2]، خمسة وعشرون منها على صيغة منتهى الجموع[3]. وبعض هذه الصيغ قد اختلف فيها، فبعض النحاة عدَّها جمعا، والبعض الآخر عدّها اسمَ جمع، كصيغة

---

١ ذكر ذلك الحريري في شرحه لملحة الإعراب. انظر: شرحه للملحة ١٢٠.

٢ انظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٩٨-٣١٩،٣١٥-٣٢٨.

٣ منتهى الجموع: هو كل جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدراهم ودنانير. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٤٧٢وقد حده الأشموني بحد جامع مانع فقال: "هو ما كان "أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض، يليها كسرٌ غيرُ عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير مَنْويّ به وبما بعده الانفصال". انظر: شرح الأشموني على الألفية ٣٥٥/٣. وقال الحريري: "هو كل جمعٍ ثالثه ألف بعدها حرف مشدد، أو حرفان مخففان فصاعدا وذلك نحو: دواب ودراهم ودنانير و ،...، و صيارفة". انظر: شرح الملحة للحريري ٢٦٩.

(فِعْلى)، إذ عدَّها جمعٌ من النحاة صيغة شاذة للجمع، فلم تُسْمَعْ جمعا إلا لمفردتين لا ثالثة

لهما – على المشهور – وهما: حَجَلٌ وظَرِبانٌ[1]، ولكنها عند ابنِ السَّرَّاج اسم جمع[2].

ب. أنواعها وأوزانها

وبالنظر إلى أوزان هذه الجموع فإنه يمكننا تقسيمها إلى نوعين: ما لم يكن

لمنتهى الجموع، و ما كان لمنتهى الجموع.

أولاً: ما لم يكن منها لمنتهى الجموع: وأشهرها ثمانٍ وثلاثون صيغة وهي:

١- فُعُل: كتب	٢- فُعُول: بحور	٣- فُعُولَة: فحولة	٤- فِعَل: قِرَب
٥- فِعَال: رجال	٦- فِعَالَة: حجارة	٧- فُعْل: حُمْر	٨- فُعَّل: رُكّع
٩- فُعَّال: جهال	١٠- فُعَل: غرف	١١-فَعِل: مَعِد	١٢- فَعُل: عَبُد
١٣- فُعَال: ظؤار	١٤- فَعِيل:عبيد	١٥- فَعَل:خدم	١٦- فَعَلَة: فسقة

---

١ ممن نص على ذلك أبو علي الفارسي. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٢٧. وقال الأصمعيُ:" حِجْلى لغةٌ في الحَجَل لا جمعٌ". انظر: همع الهوامع ١٠٤/٦. وقال الرضيُّ في شرحه للشافية (٢/ ١٧٣): "واعلمْ أنهم قالوا في جمع ظربانٍ ظِرِبى، أيضا كحجلى في جمع حَجَل، ولم يأت في كلامهم مُكَسَّرٌ على هذا الوزن غيرهما".

٢ انظر: همع الهوامع ١٠٤/٦.

١٧- فُعَلَة: قضاة ١٨- فِعَلَة: قِرَدَة ١٩- فَعَلَة: رجلة ٢٠- فَعْلَى: قتلى

٢١- فِعْلَى: حِجْلى ٢٢- فِعِلَّى: عِبِدّى ٢٣- فُعَّالَى: رُجَّالى ٢٤- فِعْلان: صِرْدان

٢٥- فُعْلان: رُغفان ٢٦-فَعْلان:مَرجان ٢٧- فُعَلاء: عظماء ٢٨- أَفْعِلاء: أصدقاء

٢٩- فِعِلاء: عِبِدَّاء ٣٠- فَعَّالَة: سَيَّافة ٣١- فُعَّل: حُوَّل ٣٢- مَفْعَل: مَرْجل

٣٣- مَفْعَلَة: معبدة ٣٤- فَعْلاء: طَرْفَاء ٣٥- فَعَالَة: جَمَالة ٣٦- فُعْلَة: صُحْبَة

٣٧- فُعْلَى: بُهْمَى ٣٨- مَفْعُولاء: مشيوخاء.

هذا وقد اختُلِفَ في بعض هذه الصيغ، فبعض النحاة عدّها جموع كثرة، و بعضهم عَدَّها أسماء جموع كـــ: مفعلة و فَعْل و فَعْلَة و مفعولاء و مَفعَل

ثانيا: ما كان لمنتهى الجموع وهي الأكثر- على التفصيل- إذ تبلغ نحو إحدى وسبعين صيغة، منها مسموع نادر، ومنها مقيس وإن كان غير مسموع. وهي على الجملة موازنة للصيغ الثلاث التالية: مَفَاعِل، ومَفَاعِيل، ومَفَاعِلَة، ما عدا صيغتين هما: فُعالى، وفَعالى، وذلك نحو: مَلَاوث و مَلَاويث و مَلَاوِثَة في جمعِ المَلَاث وهو الرجل الشريف.

فَمُوَازِنات (مَفاعل) تبلغ نحو ثلاث و عشرين صيغة، وكذا موازنات (مَفاعيل)، وموازنات (مَفاعِلة)، وإن لم تُسمع في جميعها، إلاّ أنها قابلة للقياس، ولا سيما في مذهب

الكوفيين[1]. ومن الصيغ ما جاء على موازنة (مفاعيل) ابتداء، إلا أنها - قياسا - يمكن جعلها موازنةً (مفاعل) - بحذف الياء - على مذهبهم كذلك،كما أنها تزاد أيضا للفصل بين الحرفين المتماثلين نحو: قَردَد و قراديد،و رِمدَد و رماديد، وفي ذلك مُتَسَعٌ وتيسير على المستعمل العربي. وأما التاء فإنها تزاد في نهاية هذا النوع من الجموع إما لزوما وإما جوازا. فزيادتها لزوما للتعويض عن ياء النسب التي حذفت من المفرد المنسوب حين جُمع جمعَ تكسير، لأن هذه الياء والجمع لا يجتمعان، كالأشاعرة والمغاربة في جمع أشعري ومغربي. أما زيادتها جوازا ففي الحالات التالية:

- لبيان العُجمة إذا كان المفرد أعجميا معَرَّبا، نحو طَيْـلَِـُسان - مثلث اللام ، فيجمع على طيالس وطيالسة، فالتاء في آخره للعجمة.

- للعوض عن ياء (فعاليل) نحو قنادلة في قناديل، وزنادقة في زناديق.

- لحمل الجمع على موازنة المفرد، كصيارفة وصياقلة، جمعي صيرف وصيقل، لحملهما على: طواعِيَة وكراهِيَة.

---

[1] انظر: شرح الأشموني على الألفية ٤/٢١٣.

• للعوض عمـــا حذف، كإطلاقهم كلمة العبادلة على ابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص وابن الزّبير،فكل منهم اسمه عبد الله.

• لتأكيد التأنيث في الجمع، نحو ملائكة في ملائك، جمع مَلَك[1].

ويعلق عباس حسن على رأي الكوفيين في إضافة الياء أو حذفها، مستحسنا لذلك بقوله: "هذا رأي الكوفيين، والسماع الكثير يؤيدهم، والأخذ برأيهم أولى بالرغم من مخالفـــة البصريين الذين يخصون الحكم الســـابق بالضرورة، ويؤولون الأمثلة المسموعة ،....، وبعض أئمة النحاة – كابن مالك – يؤيد الكوفيين، ولكن يستثني صيغة (فواعل) فلا يقول: فواعيل، ولا داعي لهذا الاستثناء ، وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة[2]".

وهذه هي الصيغ الواردة والمقيسة:

١- مفاعل:مدارس ٢- مفاعيل:مفاتيح ٣- مفاعلة:موازجة

٤- أفاعل:أراقم ٥- أفاعيل:أباريق ٦- أفاعلة:أصاغرة

---

١ انظر: الفيصل في ألوان الجموع ٢٨٩-٢٩١.

٢ انظر: النحو الوافي ٤/٦٧٢.

٧- تفاعل:تتافل　　٨- تفاعيل:تصاريف　　٩- تفاعلة:تنابلة

١٠- يفاعل:يحامد　　١١- يفاعيل:ينابيع　　١٢- يفاعلة:ينابعة

١٣- فعالل:خناجر　　١٤- فعاليل:عصافير　　١٥- فعاللة:جهابذة

١٦- فعاعل:سلالم　　١٧- فعاعيل:كلاليب　　١٨- فعاعلة:تبابعة

١٩- فعافل:زعازع　　٢٠- فعافيل: فلافيس　　٢١- فعافلة: سواسوة

٢٢- فعالن:رعاشن　　٢٣- فعالين: بساتين　　٢٤- فعالنة: (رعاشنة) (*)

٢٥- فعانل:قلانس　　٢٦- فعانيل: غرانيق　　٢٧- فعانلة:سباندة

٢٨- فناعل:جنادب　　٢٩- فناعيل:قناعيس　　٣٠- فناعلة: (جنادبة) (*)

٣١- فعاول:جداول　　٣٢- فعاويل:قراويح　　٣٣- فعاولة:جلاوزة

٣٤- فواعل:خوارج　　٣٥- فواعيل:طواحين　　٣٦- فواعلة: صوالجة

٣٧- فعايل:عثاير　　٣٨- فعاييل:جراييل　　٣٩- فعايلة: (عثايرة) (*)

٤٠- فياعل:ضياغم　　٤١- فياعيل:شياطين　　٤٢- فياعلة:صيارفة

٤٣- فعائل:صحائف　　٤٤- فعائيل: شمائيل　　٤٥- فعائلة: (حمائمة) (*)

٤٦- فعالت: (عفارت)(*)	٤٧- فعاليت:عفاريت	٤٨- فعالتة: (عفارتة) (*)
٤٩- فلاعت: (طواغت)(*)	٥٠- فلاعيت:طواغيت	٥١- فلاعتة: (طواغتة) (*)
٥٢- فعالي: جواري	٥٣- فعاليّ: كراسي	٥٤- فعالية:زبانية
٥٥- فعالئ:جرائئ	٥٦- فعالـــيء:جرائيء	٥٧- فعالـــئة:جراشـــئة
٥٨- نفاعل:نراجس	٥٩- نفاعيل:نراجيس	٦٠- نفاعلة:نراجسة
٦١- فعالم: زراقم	٦٢- فعاليم: جراسيم	٦٣- فعالمة:زراقمة
٦٤- فعامل: قطامر	٦٥- فعاميل: قطامير	٦٦- فعاملة: قطامرة
٦٧- فعالع: فعالع	٦٨- فعاليع: فعاليع	٦٩- فعالعة: فعالعة
٧٠- فَعالَى: عذارى	٧١- فُعالَى: سُكارى	

(*) هذه الجموع أثبتُّها على القياس دون السماع، إذ لم أجدها مذكورة في المصادر والمراجع التي بحثت فيها.

جـ. المشهور منها

من تلك الأوزان السابقة لجموع الكثرة، اختار ابن مالك ثلاثة وعشرين وزنا في ألفيته[1]، وكأنه اختار منها الأكثر شيوعا في الاستعمال، ثم اعتمد عليها من جاء بعده من النحاة دون التعرض لتفريعات صيغ منتهى الجموع الغزيرة، اكتفاءً بذكر أحكام بعضها.

وهذه الأوزان الثلاثة والعشرون هي:

١- فُعْل	٢- فُعُل	٣- فُعَل	٤- فِعَل	٥- فُعَلَة
٦- فَعَلَة	٧- فِعَلَة	٨- فَعْلى	٩- فُعَّل	١٠- فُعَّال
١١- فِعال	١٢- فُعُول	١٣- فُعلان	١٤- فِعلان	١٥- فُعَلاء
١٦- أفْعِلاء	١٧- فَواعِل	١٨- فَعائِل	١٩- فَعالِي	٢٠- فَعالَى
٢١- فَعالِيّ	٢٢- فَعالِل	٢٣-شِبْه فَعالِل		

وهذه الصيغ مطردة في أوزان معينة للمفرد، ومسموعة في أوزان أخرى؛ فليس فيها وزن مقصور على السماع، بل كلها مقيسة[2].

---

١ انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٣٨-٥٤٦.

٢ انظر: النحو الوافي ٦٤١/٤.

٤- ظاهرة النيابة الوضعية والاستعمالية

أولاً: مفهوم الظاهرة

لاحظ النحاة في عدد من المفردات ما يلي :

- بعضُها وُضِعَ له بناءان فأكثر للجمع، بعضها للقلة وبعضها للكثرة، نحو:

بَحْر : إذ يجمع على أبْحُرٍ في القلة، وعلى بِحَارٍ وبُحُورٍ في الكثرة،

جَبَل : إذ يجمع على أَجْبُلٍ وأجْبالٍ في القلة، وعلى جِبَالٍ في الكثرة.

وقد تزيد الصيغ الموضوعة للقلة على الموضوعة للكثرة لِلَّفظة الواحدة، وبالعكس، فمن الأول نحوُ جموع ناقة: إذ تجمع على أَنْؤُقٍ وأَنْوُقٍ وأَوْنُقٍ وأَنْيُقٍ وأَيْنُقٍ وأنواق في القلة، وتجمع على نُوقٍ ونِيَاقٍ وأيانقَ في الكثرة. ومن الثاني نحوُ جموع عَبْدٍ: إذ تجمع في القلة على أعْبُدٍ، أما في الكثرة فَتُجْمَعُ على عِبَادٍ وعَبيدٍ، وعُبُدٍ وعُبْدَانٍ وعِبْدَانٍ ومَعابِدَ وعِبِدَّانٍ وعِبِدَّاء وعِبِدَّى ومَعْبَدةٍ ومَعْبُوداءَ. فاللفظة المفردة قد يَرِدُ لها وضعاً جمعٌ للقلة، وجمعٌ للكثرة، ويُستعملان جميعاً، كُلٌّ لما هو له، فالقلةُ في القلةِ والكثرةُ في الكثرةِ.

- قد يستعمل جمعٌ موضوعٌ للقلة في الكثرة، أي مع العدد الكثير، أو لبيان الكثرة، كما قد يستعمل جمع موضوع للكثرة في القلة. وهذا ما عُرِف عند النحاة

بالنيـــابة[1] *الاستعمالية*، لنيابة أحد الجمعين عن الجمع الآخر استعمالاً، وقد ورد بذلك السماعُ كثيراً. ويُعَدُّ هذا الاستعمالُ – عند النحاة – استعمالاً مجازياً لا حقيقــياً؛ إذِ الاستعمالُ الحقيقي يكون باستعمالِ القـــلة في القـــلةِ والكثرةِ في الكثرةِ.

وقد أشار سيبويه إلى هذه المسئلة بقوله: "واعلمْ أنَّ لأدنى العدد أبنـــيةً هي مختصةٌ به، وهي له في *الأصل*، وربما شَرِكه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربما شَرِك الأكـــثرَ "[2].

وقال الرضيُّ : " وقد *يُستَعارُ* أحدهما – أي أحد الجمعين – للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى ﴿**ثلاثة قروء**﴾ مع وجود أقراء"[3]، ففي قوله (وقد يستعار) إشارة إلى التوسع والمجاز.

- بعض المفردات وُضِعَ له بناءٌ واحد للجمع، إما للقلة وإما للكثرة، وحينئذٍ يشترك في صيغة الجمع معنى القلة ومعنى الكثرة، فيستعمل لهما جميعاً، فينوب جمع القلة

---

١ ويُعرف هذا الاستعمال كذلك بالاستغناء المجازي. انظر: ارتشاف الضرب ٤٠٦/١ .

٢ انظر: الكتاب ٤٩٠/٣ .

٣ انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤٦٨/٣ .

عن جمع الكثرة وَضْعاً، وينوب جمع الكثرة عن جمع القلة وضعاً كذلك، ويُعْرَف ذلك عند النحاة *بالنيابة الوضعية*، أو بالاكتفاء والاستغناء والقصر، وكل ذلك وضعاً لا استعمالاً في هذه الحالة. فَمِنَ الاستغناء بالقلة عن الكثرة جمع رِجْلٍ على أَرْجُل، وفُؤَادٍ على أَفْئِدَة، وعُنُقٍ على أعْنَاق، إذ لم يرد لها جمعٌ سوى ما ذكر. ومنَ الاستغناء بالكثرة عن القلة جمعُ رَجُلٍ على رِجال، وقَلْبٍ على قُلُوب[1].

يقول الخضريُّ شارحاً قولَ ابنِ مالكٍ: "(وبعضُ ذي بكثرةٍ وَضْعَاً يَفِي) (كأرجُلٍ والعكسُ جاء كالصُّفِي) " ما نَصُّهُ: " وقوله (والعكس جاء) أي وَضْعَاً، بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة ويستغنوا به عن وضع الآخر، فاستعماله حينئذ مكان الاخر *ليس مجازياً بل حقيقة بالاشتراك المعنوي*، ويسمى ذلك *بالنيابة وضعاً* كأَرْجُلٍ في جمع رِجل – بكسر فسكون – وكرِجَال في جمع رَجُل – بضم الميم – فإنهم لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قلة للثاني، فإن وُجد البناءان للَّفظِ الواحدِ كأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ في فَلْس، وأَثْوابٍ وثِيَاب في ثَوْب فاستعمال أحدهما مكان الآخر مجاز كإطلاق أفْلُس على أحدَ

---

١ انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٣٧-٥٣٨ .

عشرَ، وفلوسٍ على ثلاثةٍ وتُسَمَّى *النيابَة في الاستعمال*"[1]. وقال ابن حمدون[2]: " والحقُّ :أنه عندهم الوضعُ وعندهم الاستعمالُ، *فالوضعُ* أن تكون العَرَب لم تضع أحد البناءين استغناءً عنه بالآخر، *والاستعمالُ* أن تكون العَرَبُ وَضَعَتْ جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها إنما استعملت في القلة والكثرة أحدهما".

هذا، وفي نَظَرِ ابنِ السَّرَّاج، فإن الاستغناءَ ببناءِ القلة عن بناء الكثرة أكثر من الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة[3]. أما الشيخُ مصطفى الغلاييني فهو يرى أن الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة هو الأقيس لأن القليلَ داخلٌ في الكثير[4]، و لأن الغلاييني من القائلين باتفاق الجمعين مبدأ، فتكون القلة – حينها – داخلة في الكثرة.

مما تقدم نخلص إلى إن إطلاق نيابة أحد الجمعين عن الآخر استعمالاً أو وضعاً يكون باعتبار اختلافهما مبدأً ومنــتهًى. أما باعتبار اتفاقهما مبدأ فإن النيابة حينئذ تكون

---

١ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/١٥٦ .

٢ انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية بن مالك ٢/٢٢٣ .

٣ انظر: الاصول في النحو ٢/٤٣٠.

٤انظر: شرح المفصل ٥/١١، و جامع الدروس العربية ٢/٢٩.

للقلة عن الكثرة لا العكس، لأن الكثرة – حينها – تبتدىء من الثلاثة، فتقول : ثلاثة فلوس كما تقول ثلاثة أفلس، فلا نيابة هنا للكثرة عن القلة. فعلى هذا الرأي يُجمع قَلْب على قُلُوب في الكثرة وفي القلة. ويُجمع كذلك بَحْر على بُحُور وبِحَار في الكثرة وفي القلة أيضا، فلا نيابة هنا أصلاً للكثرة عن القلة[1]. فنحن إذن أمام ثلاث حالات:

الحالة الاولى : النيابة *الوضعية*، وفيها يكون استعمالُ أحد الجمعين مكان الآخر استعمالاً *حقيقياً* لا مجازياً، لأنه استعمالٌ وضعيٌ.

الحالة الثانية : النيابة *الاستعمالية*، وفيها يكون استعمالُ أحد الجمعين مكان الآخر استعمالاً مجازياً، وذا باعتبار اختلافهما بدءاً ونهايةً.

الحالة الثالثة: *عَدَمُ النيابة*، وذلك في حالة استعمال جمع الكثرة للعدد القليل دون العشرة على اعتبار اتفاق القلة والكثرة في البداية وهي الثلاثة. وإن كان ثمةَ نيابةٌ– في هذه الحالة – فإنها ستكون نيابة *استعمالية مجازية*، أو *وضعية حقيقية* للقلة عن الكثرة، لا

---

[1] انظر : حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/١٥٩.

العكس، كقولك: عشرات *الأحرف*، فهذه نيابة استعمالية مجازية، ومئات *الأقلام*، فهذه نيابة وضعية حقيقية[١].

ثانياً: تعليل النحاة لها

انتبه النحاة الى ظاهرة النيابة بنوعيها الوضعية والاستعمالية، فاكتفى بعضهم بالإشارة إليها أو بالتنبيه على ورودها، ووقف بعضهم عندها متناولاً بعض جوانبها بالتحليل والتعليل. هذا، وقد نظر بعض الدارسين المحدثين إلى هذه الظاهرة من زوايا مختلفةٍ عن مسالك القدماء، فكانت لهم رُؤًى جديدة، بعضها أبرزَ جوانبَ لغويةً مرتبطةً بهذه الظاهرة، وبعضها كان ذا طابع جَدَليٍّ نقدي لرؤية قدماء النحاة.

---

١ انظر: المصدر السابق ٣/١٥٩.

أ.تعليل بعض النحاة القدماء

و منهم :

- أبو الحسن الورّاق . يقول[1]: "ويكتفون بالقليل عن جمع الكثير، وببناء الكثير عن بناء جمع القليل، وإنما ساغ ذلك لأن الجمع لا غاية له ينتهي إليها إلا ويمكن إضافته، فلما كان معنى الجمع لا ينتهي إلى غايةٍ جاز أن يُنوَى باللفظ الواحدِ القليلُ والكثيرُ، فلذا ساغ ما ذكرناه ".

لم يفرق الورّاق فيما قاله بين نوعي النيابة، ويبدو أنه قَصَدَهما معاً، إذْ ما قاله ينطبق عليهما جميعاً. وقد عبَّرَ عن النيابة بالاكتفاء. أما تعليله للظاهرة: فإنه قد عزاها إلى أمر معنوي وهو اشتراك نوعي الجمع، القلة والكثرة، في معنى الجمع. فالقلةُ جمعٌ والكثرةُ جمعٌ، ومعنى الجمع غير محصور بعدد محدد، فهو مُسَوغ بالتالي – بحسب نظرة الوراق – إلى الاكتفاء بأحد النوعين، إما وضعاً او استعمالاً. و قد اعتمد هذه النظرة غيرُ واحدٍ من النحاة.

---

١ انظر : مُصنّفَهُ : علل النحو ٥٢١.

• أبو البركات الأنْبَاريّ، يقول[1]: " فإن قيل : فلم جاز أن يُكتفَى ببناء القلة عن بناء الكثرة، وببناء الكثرةِ عن بناء القِلةِ؟ قيل: إنما جاز أن يكتفى ببناء القلة عن بناء الكثرة نحو: قَلَم وأقلام ورَسَن وأرْسان، وأُذُن وآذان، وطُنُب وأطناب، وكَتِف وأكتاف، وإبِل وآبال، وأن يكتفى ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو رَجُل وأرْجال، وسَبُع وسِبَاع وشِسْع وشُسُوع، لأن معنى الجموع مشترك في القليل والكثير، فجاز أن يُنْوَى بجمع القلة جمعُ الكثرة لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون، نحو "الزيدون"[2]، وجاز أنْ يجمع الكثرة جمع القلة، كما جاز أن يُنْوَى بالعموم الخصوصُ".

• أبو البقاء العُكْبَريّ: يقول[3]: "وإنما استعمل كل واحد منهما – أي القلة والكثرة – موضع الآخر في بعض المواضع، لاشتراك الجميع في كونه جمعاً، وأن اللفظ لا يدل على الكمية المخصوصة".

١ انظر: أسرار العربية ٣١٠-٣١١ .

٢ وذلك لأن الجمع السالم عند جمهور النحاة للقلة في الأصل، ولكنه يستعمل في القلة والكثرة. انظر: الإيضاح في علل النحو ١٢٢ وألفاظ الشمول والعموم ٥٧-٥٨، والنكت على كتاب سيبويه ٢/٩٩٩، وأسرار العربية ٣١٠، وخاتمة المصباح المنير ٢٦٦.

٣ انظر : اللُّبَاب في علل البناء والإعراب ٢/١٧٩.

ويقول أيضاً شارحاً عبارة ابن جني في اللمع :(وربما اقتصروا في بعض ذلك على جمع القلة، وفي بعض على جمع الكثرة) ما نَصُّهُ[1]:

"يعني أنهم لم يجعلوا لكل ثلاثي بناءَ قلة وبناءَ كثرة، بل اقتصروا في بعضها على جمع القلة، مثل رِجْلٍ، فلم يقولوا في الكثرة رُجُول ولا رِجَالٌ وكأنهم *خَشُوا اللَّبْس* بجمع رَجُلٍ، فاقتصروا على أَرْجُلٍ، واستعملوه في القلة والكثرة. قالوا: أُذُنٌ وآذانٌ، ولم يقولوا آذُنٌ في القلة، أيضاً كما قالوا أفلُس، ولا أُذُونٌ كبُرُود، ولا إذانٌ كَبِراد. وقالوا في القلة والكثرة، رَجُل ورِجَال، ولم يقولوا: أرجالٌ، كما قالوا عَضُدٌ وأعضادٌ، وكأنهم خَشُوا اللَّبْسَ بـــ (بَهْمِ أَرْجالٍ)، وواحدها بَهْمَةٌ رَجَلٌ، وهي التي تُرسَلُ مع أُمِها ترضعها. ولم يقولوا : رُجـــُولٌ في الكثرة واقتصروا على فِعـــالٍ".

فالعُكبريُّ يرى في *نَفْعِ اللَّبس* مُسَبِّباً من مسبِّبات النيابة الوضعية، وذلك كي لا يكون لفظُ الجمعِ الواحدُ مشترَكاً لمفردين مختلفين، إضافةً إلى اعتباره القلة والكثرةَ

---

[1] في القاموس المحيط، مادة بهم: "والبَهْمَةُ أولاد الضأن والمعز والبقر"، وفي مادة رجل "والرَّجَلُ محرَّكة، أن يُترك الفصيلُ يرضَعُ أمَّهُ ما شاء" ... "ورَجَلَ البَهْمُ أمَّهُ رَضَعَها، وبَهْمَةٌ رَجَلٌ ورَجِلٌ".

مشتركين في معنى الجمع، على العموم، دون تخصيص بعدد محصور، وهو التعليلُ ذاته

الذي أولاه النحاةُ اهتمامهم من قبلُ.

ب. تعليل بعض الدارسين والباحثين المعاصرين

وهم فئـــتان :

الفئة الأولى: مَشَتْ على درب القدماء وآثارِهم، فدارت في فلكهم مضيئة بعض

الجوانب بالإيضاح والتمثيل، وقد اخترت منهم د.عباس حسن.

يقول في كتابه النحو الوافي[1]: "وقد كثر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ،

كصيغة "أفعـــال" التي للقلة، فقد أشاعوها في المعنيين، وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً. ومن

الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم، فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً

بسبب شيوعه عندهم، وأما غير الشائع عندهم فنستعمله *مجازاً* لأن استعمال القليل في

موضع الكثير أو العكس *جائز بلاغـــة*، ويكون من قبيل *الـــمجاز المرســـل* الذي *علاقته*

الكلية أو *الجزئية*، واستعماله مطرّد ما دامت شروط المجاز متحققة، ولا يتوقف على

استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها، وأنهم استعملوها مجازاً، إذ لا أهمية

---

١ انظر: النحو الوافي ٤/٦٣٠-٦٣١.

مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات؛ لأن استخدام المجاز قياسيّ بغير قيد إلا قيد تحقيق شروطه. غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أوالعكس وكان هذا الاستعمال كثيراً *شائعاً* فإنه يكون من قبيل *الاستعمال الحقيقيّ لا المجازيّ*[1]، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً كذلك، كاستعمالهم صيغة (**أفْعَالٍ**) في الكثرة، فهو حقيقيٌّ *لنا* أيضاً، بخلاف استعمال (**فُعْلٍ**) – مثلاً – في القلة، فإنه *مجازيّ*".

يرتكز عباس حسن في تحليله على عنصرين أساسيين :

- العنصر الأول: هو عنصر *المجاز*، وتحديداً المجاز المرسل؛ فهو يرى أنه مسوغ – ذو أهمية خاصة – لاستعمال أحد نوعي الجمع موضع الآخر، إذ الدواعي البلاغية لها تأثيرها في أساليب العرب، والمجاز المرسل له ضوابط وقرائنُ خاصة، منها العلاقة الكلية والعلاقة الجزئية؛ لذلك فهو صالح لأن يكون مسوغاً لاستعمال الصيغة الموضوعة للقلة – حقيقةً – في معنى الكثرة، إذ القليل جزء من الكثير، فهذه علاقة الجزئية، وكذلك الشأنُ في استعمال الصيغة الموضوعة للكثرة – حقيقة – في معنى القلة،

---

[1] فقد قال ابن جنّي: "المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة". انظر: الخصائص ٢/٤٤٧.

إذ الكثير شامل للقليل، فهو الكُلُّ والقليل جزؤه، فهذه علاقة الكُلِّية.يقول الأنباري:" و جاز أن ينوى بجمع الكثرة جمع القلة كما جاز أن ينوى بالعموم الخصوص"[1].

- والعنصر الثاني هو *كثرة الاستعمال*؛ فكثرة استعمال العرب للشيء لها شأنها وتأثيرها في كثير من الأحكام النحوية والصرفية والبلاغية؛ فمن ذلك حذف نون (يكن) من قولك :لم يكن ، فتصبح :لم يَكُ، وذلك لكثرة استعمال هذه الكلمة بعينها[2] دون سواها، ففي نحو: لم يخن ولم يَهُن لا تقول العرب: لم يَخُ ولم يَهُ. وفي هذه المسئلة يقول ابن جني[3] في الخصائص: " وإن شَذَّ الشيءُ في الاستعمال وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم يَنْتَـــهِ قياسه الى ما انتهى إليه استعماله ، من ذلك اللغة التميمية

---

١ فالمجاز المرسل عند البيانيين هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح، مع قريـــنة مانعـــة من إرادة المعنى الاصلي، ولعلاقة غير المشابهة بين المعنيين والقرينة هي الأمر الذي يجعله المتكلم دليلاً على أنه أراد باللفظ غير المعنى الموضوع له. وعلاقة المجاز المرسل معناها : أن يكون هناك تلازم وترابط يجمع بين المعنيين ويسوغ استعمال أحدهما في موضوع الآخر. ومن علاقات المجاز المرسل : علاقة الجزئية، وعلاقة الكلية .فعلاقة الجزئية : هي أن يُذكر الجزءُ ويُرادَ الكُلُّ. وعلاقة الكلية : هي أن يُطلَقَ اسمُ الكلِ ويُرادَ جزؤه. فبهذا الاعتبار يكون ذكر القلة وإرادة الكثرة من باب العلاقة الجزئية، ويكون ذكر الكثرة وإرادة القلة من باب العلاقة الكلية. انظر: علم البيان : دراسة تحليلية لمسائل البيان ١٤٤-١٤٥، ١٥٣-١٥٥؛ انظر: أسرار العربية ٣١١.

٢ يقول ابن عقيل: "لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال". انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٥، ويقول ابن الناظم: "وقد تخفف لكثرة الاستعمال". انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٤٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٣٦٠.

٣انظر : الخصائص ١/١٢٤-١٢٥.

في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أسيرَ استعمالاً، وانما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشِرَةً كُلَّ واحد في صدري الجملتين : بالفعل والمبتدأ[1]، كما أن (هل) كذلك، إلا أنكَ اذا استعملت أنتَ شيئاً من ذلك *فالوجه* أن تحمل على *ما كَثُرَ استعماله* وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أنَّ القرآنَ بها نزل" ؟! ويقول السيوطيّ[2]: "*كثرة الاستعمال* اعتمدت في **كثير** من أبواب العربية". ثم ذكرعدة مسائل نحوية المسوغ فيها كثرة الاستعمال منها:

- حذف الخبر بعد لولا.
- نصب غدوةً بعد لدن، دون بكرة وغيرها.
- تقدُّم الظروف وفصلها.
- قول العرب : أيشٍ، ولم أُبَلْ، ولا أدرِ، ولم يكُ.
- حذف الاسم في لا عليكَ.

---

١ أي: الفعل والاسم، فـ (ما) النافية تدخل عليما، كما (هل)، لذلك فهي غير عاملة عمل (كان) عند التميميين، وهذا يوافق القياس، لأن الحروف إنما تعمل مختصة، و(ما) غير مختصة فلا تعمل. أما الحجازيون فقد أعملوها، وعلل ذلك ابو حيان بأن الحجازيين حملوها على (ليس) لاشتراكهما في معنى النفي. انظر: الأشباه والنظائر ٢٧٦/١.

٢ انظر : الأشباه والنظائر ٣٠٥/١-٣٠٨.

- قولهم : اللهِ لأفعلنَّ، بإضمار حرف الجر.

- بناءُ ثمَّ وأينَ على الفتح، وكذلك إنَّ وأخواتها.

- إضمارُ الفعلِ في بابِ التحذير، وبابِ المنادى وباب القسم.

- ترخيمُ صاحب، فقالوا: يا صاحِ.

- اختيار (عَمْر) بفتح العين وسكون الميم في تركيب لعَمْرُ الله، دون عُمْرٍ وعُمُرٍ.

فَلِتلكَ الأهمية البالغة لعنصري *كثرة الاستعمال والمجاز*، اعتمد عليهما عباس حسن في تحليله لظاهرة النيابة الاستعمالية والوضعية. وهو في تحليله هذا لم يخرج عن دائرة قدماء النحاة وقواعدهم وضوابطهم، بل جاء تحليلُه مُتَمِّمًا لها، ومتوافقًا مع الأصول النحوية مما أظهر مدى اتباعه لآراء القدماء واقتناعه بأصولهم و مناهجهم، إذ لم يزد على ما قالوه في هذه المسئلة، وإنما انبرى مؤيدا لهم، متخذا من أصولهم التي أصّلوها عُمُدًا يُعلِي بها صرح تعليلاتهم و تقريراتهم التي بنوها على هذه الظاهرة.

الفئة الثانية: وقفت على أقوال القدماء وقفة المتسائل المشكك حينا، والناقد المعارض حينا آخر، سواء كانت معارضته جزئية أو كلية. ومن هؤلاء اخترت الدكتور محمد خير الحلواني، وما قرره في كتابه: الواضح في النحو والصرف.

بنى د. الحلواني رؤيته لمسئلة القلة والكثرة بالاعتراض –ابتداءً– على تقسيم النحاة الجموع إلى جموع للقلة وأخرى للكثرة، فقال عن ذلك[1]: "*إنّ هذا التقسيم ليس مستقيما في كلام العرب كله، ويعترض عليه بما يلي:...*". ثم أورد خمس نقاط اعترض بها على هذا التقسيم المذكور، وسأقوم بسردها أولا كما أوردت، ثم أناقشها بعد ذلك.

أولاً: آراء الدكتور الحلواني؛ ذكر في اعتراضه ما يلي[2]: "...

- هناك أسماء ليس لها إلا نوع واحد من الجمع، قد يكون جمع قلة، وقد يكون جمع كثرة، مثل رِجْلٍ التي تجمع على أرْجُل،...، وقلب قلوب. وعلى هذا اجتمع في آية واحدة جمع القلة وجمع الكثرة والعدد واحد، قال تعالى: **﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة ٦]**

---

١ انظر: الواضح في النحو والصرف، قسم الصرف ١١٤.

٢ انظر: المرجع السابق ١١٤-١١٦.

فقد اجتمع هنا: وجوه ومرافق ورؤوس، وهي جموع كثرة، وأيدٍ وأرجل، وهما جمعا قلة، والعدد واحد لم يختلف، بل إن جمع القلة هنا يزيد عددًا على جمع الكثرة لأنّ الأيدي والأرجل أكثر من الوجوه والرؤوس.

- لم يكن الفصحاء يراعون هذا في كلامهم، فكثيرًا ما يجتمع عندهم جمع القلة والكثرة في موضع واحد، ويكون للمفرد غيرُ جمعٍ، كما في قول عنترة:

يدعون عنتر والرماحُ كأنـــــها أشْطانُ بئرٍ في لَبَانِ الأدهَـــمِ

فقد شبّه الرماح، وهي كثيرة، بالأشطان، وهي قليلة، مع أنّ رمحاً يجمع على أرماح، وقال امرؤ القيس:

ثيابُ بني عوفٍ طهارى نقيـــةٌ وأوْجُهُهُمْ عند المَشَاهِدِ غُــرَّانُ

فالثياب جمع كثرة، والأوجه جمع قلة، مع أنّ الشاعر يمدح بني عوف، ولا يريد أن يقلل عددهم، ثم إنّه وصف الأوجه القليلة بأنها (غرّان) وهو جمع كثرة. "

وينصرف د.الحلواني بعد ذلك إلى الاستدلال بالقرآن لدعم رأيه بشواهد منه، فيقول: "...

- وفي لغة القرآن دليل آخر، فكلمة "عين" إذا دلت على الباصرة جمعت على أعين في القليل والكثير، وإذا دلت على الينابيع جمعت على "عيون"، كقوله تعالى: ﴿**يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور**﴾ [غافر ١٩]، و﴿**لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعينٌ لا يبصرون بها**﴾ [الأعراف ١٧٩]. ففي الآية الأولى أغنت أل الجنسية عن جمع الكثرة، وفي الثانية استعمل كلمة "قلوب" وهي للعدد الكثير، وأردفها بأعينٍ، وهي للعدد القليل. وكذلك لم يجمع "وجه" إلا على "وجوه" و"ثوب" إلا على "ثياب" في القليل والكثير.

- وكثيرا ما نرى جمع القلة يستعمل في موضع الكثرة، وجمع الكثرة يوضع للقلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿**ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام**﴾ [لقمان ٢٧] إذ استعمل فيه جمع القلة "أفعال" والمقام يستدعي التكثير، وعكسه ما جاء في قوله ﴿**يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾ [البقرة ٢٢٨] فالعدد قليل، و"فعول" من جموع الكثرة.

- على أنّ من النحاة من يذهب إلى أنّ جموع القلة تفيد الكثرة، إذا اقترنت بـــ (أل) التي تفيد الاستغراق، أو إذا أضيفت إلى ما يدل على الكثرة، ويحتجون لذلك ببيت حسان بن ثابت[الطويل]:

لنا الجفَنَات الغُرُّ يلمعن بالضحى وأسيافُنا يقطرن من نجدةٍ دَمَــا

فالأسياف حين أُضيفت إلى الضمير دلت على الكثرة".

كان هذا ما ذكره د.الحلواني في المسئلة، وهو -كما يظهر من خلال نقاط اعتراضه- يرى أنّ استعمال صيغ الجموع عند العرب جاء عشوائيّا، و دونما ضوابط محدِّدة للقلة والكثرة، فأي جمع على أية صيغةٍ كان يحتمل أن يراد به القلة كما يحتمل أن يراد به الكثرة. وهو برأيه هذا يكون قد وقف في واد وإجماع النحاة واللغويين- بمختلف مدارسهم ومذاهبهم- في واد آخر.

ثانيًا: مناقشة آرائه؛ وذلك من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: من خلال النقاط الذي ذكرها:

- النقاط التي أوردها على أنها نقاط اعتراض لم تكن جميعها كذلك:

– فالنقطة الخامسة ليست نقطة اعتراض، وإنما هي تقرير لقاعدة قررها النحاة أنفسهم، وهي إفادة القلة معنى الكثرة إذا أضيفت إلى ما يدل على

الكثرة كالضمائر. وهذه القاعدة وضعوها لتسويغ ورود بعض صيغ القلة في سياق الكثرة،فكيف عدها من نقاط الاعتراض؟!

- والنقطة الثانية تمثل دعوى قائمة بذاتها، تحتاج إلى بينات وشواهد مقنعة وحجج قوية تسندها، لأنها لو صحَّت لنسفت مسئلة انقسام الجمع إلى قلة وكثرة من أساسها، وجميع آراء النحاة المتعلقة بها، ولأهمية هذه المسئلة وخطورة هذه الدعوى المناقضة لها، فقد أفردت لها مناقشة خاصة عقب مناقشة نقاط الاعتراض الأخرى؛ فهي من الأهمية بمكان لأنها تبحث في جوهر مبدأ القلة والكثرة، فهو إما مبدأ صحيحٌ راسخُ الأساس ثابتهُ، يصح بصحته ما تفرع عنه من أحكام وخصائص، وإما مبدأ واهي الأساس أو فاقده، فيترتب على ذلك انهيار ما شيد عليه من المسائل.

- وقوعه في بعض المغالطات والتناقضات، فمن ذلك:

- المغالطة الأولى: قوله بأنّ "كلمة عين إذا دلت على الباصرة جمعت على أعين في القليل والكثير وإذا دلت على ينابيع جمعت على عيون". فهو بهذا يشير إلى دور المعنى في تحديد صيغة الجمع، ففي رأيه العين الباصرة،

الجارحة، تجمع في القلة والكثرة على أعين، وهي عند النحاة للقلة، أما العين النابعة، الجارية، تجمع في القلة والكثرة على عيون، وهي عندهم للكثرة، فهو لا يقول: إن عينا تجمع على أعين في القلة وعلى عيون في الكثرة، وإنما العين الباصرة لها جمع واحد هو أعين في الحالين، والعين النابعة كذلك لها جمع واحد في الحالين. ومراده بهذا الاستشهاد أنه لو كانت هناك صيغة هي للقلة أصالة وأخرى للكثرة أصالة للمفرد الواحد، لكسرت كلمة عين التي بمعنى الباصرة أو التي بمعنى النابعة على صيغتين، على الأقل واحدة للقلة وأخرى للكثرة، وهو ما لم يحصل –وهذا رأيه– اكتفاءً بما ورد في القرآن الكريم! فتعدد صيغ الجمع عنده مرده إلى اختلاف معاني المفرد وليس إلى ما يحمله الجمع من دلالة عددية.

كان هذا بيان فكرته في نقطة اعتراضه الثالثة. ويرد عليه بما يلي:

أولا، كلمة عين التي وردت في آية الأعراف المستشهد بها ليس المراد بها الباصرة حتما، فتوبيخ الله للكافرين ليس لأنهم عميٌ فاقدو الإحساس بالبصر ولا ترى

أعينهم الأشياء المحسوسة، إنما المراد نفي الرؤية البصيرية القلبية لا البصرية عنهم.

فدلالة السياق المعنوية مجازية لا حقيقية.

ثانيا، لِمَ اقتصر على الوارد في القرآن الكريم، وبنى عليه، ولم يوسع الدائرة لتشمل ما ورد من كلام العرب الفصيح، والذي فيه جمع العين الباصرة على عيون في الكثرة ؟ وحسبه بيت جرير السائر في الآفاق [البسيط]:

إنّ *العيون* التي في طرفها حورٌ   قتلـــننا ثم لم يحيين قتـــــلانا !

بل إن ما ورد في القرآن الكريم و في كلام الفصحاء، كبيت جرير، يضعف رأيه و حجته و يقوي مذهب النحاة وحجتهم؛لأن العين الباصرة تجمع على أعين و عيون و ليس على أعين فقط.

ثالثا، ماذا يقول بشأن تعدد صيغ الجمع للمفرد الواحد والمعنى هو نفسه، كما في جموع كلمة أسدٍ أو ناقةٍ أو جَبَلٍ أو رغيفٍ وغيرها من المفردات؟ فأُسود وآساد بمعنىً، وكذلك أَنْوق ونِياق، وجِبال وأَجْبل، وأرغِفة ورُغفان، أما على قاعدة الدكتور فأسودٌ في جمع أسدٍ لها معنى يختلف عن معنى أسد في جمع أسد أيضا! ولكن الأمر ليس كذلك، ممَّا

يؤدي إلى أنّ استنتاجه ليس صحيحا كذلك، وإنما هو استنتاج جاء من استقراء ناقصٍ ضيقٍ.

رابعا، ولمتقدمي اللغويين كلام يخالف رأيه؛ فقد قال ابن منظور في اللسان: "والعين: ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري، أنثى، والجمع: **أعين وعيون**" أي أن العين، بمعنى الينبوع، تجمع في القلة على أعين، وفي الكثرة على عيون. ففي كلام ابن منظور هذا إضعافٌ لما بنى عليه الدكتور رأيه، الذي يملح فيه أيضا منع جمع العين الباصرة على عيون، والعين النابعة على أعين، وهو خلاف كلام اللغويين بله استعمال العرب الفصحاء.

– المغالطة الثانية: في نقطة اعتراضه الأولى يبين د.الحلواني أنه لو كان مبدأ انقسام الجمع إلى كثرة وقلة صحيحا لوردت صيغ للكثرة لبعض الكلمات ككلمة (رجل) التي لم يرد لها جمعٌ سوى (أرجل)، فاستعمل في مقام الكثرة والقلة. فهذا يدل – في نظره– أنه لا وجود لجمع يختص بالقلة وآخر يختص بالكثرة، فالجمع جمعٌ مهما كانت صيغته، فصيغة الجمع – في رأيه– تدل

فقط على معنى الجمع مجردة من أية دلالة عددية، سواء كانت قليلة أم كثيرة

ويرد عليه بما يلي:

أولا، لو كان ورود صيغة واحدة للجمع لبعض الكلمات مسوغا ودليلا على عدم وجود اختصاص لصيغ الجمع بالقلة أو الكثرة، فهل ورود نحو: طلع الشمس، وجاء إلى البيت فاطمة، بتذكير الفعل، مسوغ لأنْ يقول قائل: إنّ وضع علامةٍ لتأنيث الفاعل أمر ليس مستقيما في كلام العرب كله ؟! وهل وجود المجاز يعني انتفاء الحقيقة؟ أم أنّ كثرة استعمال الفرع إلى درجة إهمال الأصل تعني عدم وجود الأصل؟!.

ثانيا، ولو كان الأمر كما ادعى، فكيف يفسر ورود صيغ جمع متعددة ومختلفة لمفرد واحد؟

ثالثا، وبالمقابل، لو كان اعتراضه مسوّغا مقبولا، فماذا يقول في ظاهرة مفردات لم يسمع لها جمع أصلا، ككلمة يَــمّ مثلا؟ من هنا يتبين لنا أنّ قياس الدكتور الحلواني قياس غير سليم ألبتة، واعتراضه واهٍ بعيد عن مقومات الاعتراض المنهجية الناجحة بله المقنعة.

– المغالطة الثالثة: في نقطة اعتراضه الثانية، استدلّ ببيت عنترة شاهدا على عشوائية العرب – التي زعمها – في جمعهم للمفردات، فقال "فقد شبه –عنترة– الرماح وهي كثيرة، بالأشطان وهي قليلة" وفي استدلاله هذا سقطة! فالشّطَن – وهو الحبل – ليس له جمع إلا أشطان، فهو كـ (رجل) و (قلب) و (فؤاد) ليس لها إلا جمع واحد مسموع. فأشطان إذا صالح لأنّ يعبر عن الكثرة، فلا إشكال ولا تعارض، فالرماح الكثيرة شبهها بالأشطان الكثيرة.

وكذلك استدلاله ببيت امرئ القيس يسقط بما أورده في نقطة اعتراضه الخامسة، وهذا بسبب التناقض. يقول امرؤ القيس" وأوجههم" بإضافة "أوجه" إلى الضمير المتصل "هم"، مما يخرج "أوجه" من نطاق القلة إلى نطاق الكثرة، فتكون بذلك منسجمة مع: "ثياب" و"طهارى" و"مشاهد" و "غرّان"، والأعجب نقْله ذلك عن النحاة بقوله: "فالأسياف – في بيت حسان– حين أضيفت إلى **الضمير** دلّت على **الكثرة**"!

وفي قوله: "وكذلك لم يجمع "وجه" –في القرءان الكريم– إلا على "وجوه"، و"ثوب" إلا على "ثياب" في القليل والكثير" محاولة لتأكيد اعتراضه

وزعمه، فماذا يقول في كلمات: بحرٍ وشهرٍ وألفٍ، فإنها –في القرآن الكريم– جمعت في القلة على أبحر وأشهر وآلاف، على الترتيب كما في قوله تعالى ﴿**والبحر يمده من بعده سبعة أبحر**﴾ [لقمان/٢٧]، وقوله ﴿**أربعة أشهر**﴾ [البقرة/٢٢٦]، وقوله ﴿**خمسة آلاف**﴾ [آل عمران/١٢٥]. وكذلك جمعت في الكثرة على بحار، وشهور وألوف على الترتيب كما في قوله تعالى ﴿**وإذا البحار فجرت**﴾ [الانفطار/٣]، وقوله ﴿**إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا**﴾ [التوبة/٩]، وقوله ﴿**وهم ألوف**﴾ [البقرة/٢٤٣]؟ إنّ ورود صيغة للقلة وصيغة للكثرة لهذه المفردات السابقة في القرءان الكريم يؤكد القاعدة التي أجمع عليها النحاة وهي مبدأ القلة والكثرة في الجموع. وكذلك فيها تبيين أن تعدد صيغ الجمع جاء لتعدد الدلالة المعنوية العددية التي تحملها كل صيغة، كما ظهر في سياق ورودها.وذلك كلّه مجتمِعًا يعري اعتراضه الثاني من مضمونه، ويسقط شبهه بل يهدمها من أساسها.

الاتجاه الثاني: المناقشة من الجانب المنهجي:

- ذكر الدكتور الحلواني اتفاق النحاة على انقسام الجموع إلى قلة وكثرة، ثم أعلن اعتراضه عليه، وانطلق يؤيد هذا الاعتراض بالنقاط الخمس المتقدمة. ولكنه لم يذكر التفاصيل التي ذكرها النحاة بخصوص هذه المسألة، وما اشتملت عليه من أحكام بارزة أساسية ومسائل هامة كمسئلة النيابة بقسميها الوضعية والاستغنائية. فهو يسوق تفاصيل فرعية وأمثلة خاصة يعترض بها على مبدأ عام، جامع لعدد من التفاصيل والقضايا الفرعية، وهذا الأسلوب، والحالة هذه، يفقد اعتراضه موضوعيته وإقناعه، لاسيما وما أورده من شواهد وأمثلة لا يشكل أية معضلة أو عقبة عند النحاة، إذ لديهم التخريج العلمي لكل منها ضمن الخصائص والأحكام التي تواضعوا عليها، لذلك فمن لم يكن ذا بصيرة بها فإنه سيظن أن اعتراضات د.حلواني قد تضعضع بنيان القلة والكثرة الذي اتفقوا عليه، دون أن يدور بخلده أنها كزوبعة في فنجان، ناهيك أنّ لها حظًّا وافرا من التخاريج المناسبة. ومما يدل على منحى الدكتور هذا إغفاله ذكر كلمة النيابة أو الاستغناء عند عرضه لهذه المسئلة، فإن كان جادًّا في الاعتراض على النحاة فلم تجنب ذكر قضية النيابة بقسميها، ثم الرد عليها بعد ذلك؟

- تجنب الدكتور كذلك ذكر العلل التي أوردها النحاة في تفسير عدد من الشواهد، القرآنية والشعرية، وما استندوا إليه من أصول نحوية ولغوية. فَهُم في مسئلة جمع رجل وقلب وفؤاد وشطن على أرجل وقلوب وأفئدة وأشطان – علىالترتيب- في القلة والكثرة قد قالوا *بالنيابة الوضعية*، وفي مسئلة جمع العين الباصرة على أعين في القلة والكثرة أحيانا، وكذا جمعها بمعنى النابعة على عيون في القلة والكثرة قد خرجوها على *النيابة الاستعمالية*، مستندين في ذلك إلى أصولٍ عدة: المجاز أحيانا، وكثرة الاستعمال أو الثقل والخفة، أو الحمل على المعنى أو النقيض أو النظير، أو الضرورة أحيانا أخرى. فعلام استند الدكتور في رأيه واعتراضاته؟ لم يذكر لنا شيئا من ذلك، سوى أمثلة مختارة، وملاحظات وشُبَهٍ كان قصارى ما آلت إليه مخالفتها للظاهرة. وهي إن بدت كذلك إلا أنها لا تنفيها، بل قد تكون من باب تأكيد القاعدة بالشذوذ، وبالتالي فليس فيها دعم لآرائه ولا فيها إرباك لقواعد النحاة المقررة في تحليل هذه الظاهرة.

مما سبق، يمكننا أن نلخص القصور المنهجي في اعتراضات د. الحلواني بما يلي:

- لم يورد مذاهب النحاة، وآراءهم وتفصيلاتهم في قضية القلة والكثرة.

- لم يعرض تعليلاتهم وتأويلاتهم وتوجيهاتهم المختلفة للنصوص والشواهد، فيناقشها.

- لم يذكر أصولهم النحوية واللغوية التي اعتمدوها واستندوا إليها في بناء أحكامهم وضوابطهم.

- لم يرجع إلى أصول نحوية أو لغوية يؤسس عليها رده واعتراضاته.وإن كان قد فعل، فإنه لم يذكرها لنا.

- اكتفى بسرد أمثلة وشواهد منتقاة، وملاحظات معينة، قام بالربط فيما بينها جاعلا منها ردا واعتراضا على إجماع النحاة.

كل ذلك أضعف منطقة النقاشيّ، وسلبه من الإقناع والتأثير، فجعله اعتراضا غير مقبول، ولا سيما أنّ إجماع النحاة، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، قد انعقد على قضية من أهم قضايا النحو والصرف واللغة، وهي قضية دلالة صيغ الجمع عموما والتكسير خصوصا على القلة في بعض، والكثرة في البعض الآخر، وهي الدلالة المستقاة أساسًا من انقسام الكميات العددية إلى كميات قليلة، وكميات كثيرة، فلم يكن مستغربا – بالتالي –

التعبيرُ عن الكميات القليلة بصيغ معينة، والتعبير عن الكميات الكثيرة بصيغ أخرى، بل إنّ النحاة فيما قَرَّروه قد بينوا أنّ بعض الجموع تعبر عن الكثرة أكثر من جموع كثرة أخرى، وبعضها متساوٍ في الدلالة العددية والكمية؛ فمثلا: وزن (فُعلان) يدل على كمية كثيرة أكثر من وزن (فعُول) أو (فِعال)، نحو بُلْدَان وبِلاد. فبُلدان أكثر من بِلاد في الدلالة العددية. أما فُعُول وفِعَال فمتساويان في الدلالة نحو: بُحُور وبِحَار[1]. ومن ذلك ما في جمع الجمع من دلالة تفوق دلالة الجمع لمرة واحدة، فهناك إذن: قليل – وربما أقل – وكثير وأكثر من الكثير، وأكثر من الأكثر، والأخير دلالة جمع الجمع. يقول ابن جني[2]: "وليس كذلك مَعْـنَيَا التكسير في أكلُب وأكالِب، وذلك أن معنى أكلب أنها دون العشرة، ومعنى أكالب أنها للكثرة التي أول مرتبتها فوق العشرة، فهذان معنيان اثنان، فلمْ يُنكَر اجتماع لفظيهما *لاختلاف معنييهما*". ويقول ابن يعيش[3]:" وإنما يجمعون الجمع إذا أرادوا *المبالغة* في التكثير، والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد ".

---

١ انظر: شرح المفصل ٢٠/٥.

٢انظر: الخصائص ٢٣٦/٣.

٣انظر: شرح المفصل ٧٤/٥.

ذلك كله يظهر غنى صيغ الجمع بألوان الدلالة المعنوية، ولكن اعتراض الدكتور الحلواني جاء مجرِّدا لها من ذلك، مؤديا باعتراضاته تلك إلى القول بأنّ صيغة القلة مساوية في الدلالة لصيغة جمع الجمع، فأقوالٌ – عنده – مساوية لأقاويلَ، وأكلُبٌ مساوية لأكالبَ، وأسلحة مساوية لأسالح، ومُصران مساوية لمصارين وغير ذلك، وهو ما يجعل كل اعتراضاته تلك دعوى محدثة خطيرة جدا، ولكنها – كما بيَّنَّا– لا عاضدَ لها ولا برهان.

٥. بيان أصالة انقسام صيغ الجمع إلى قلة وكثرة، ووعي العرب لذلك

أولا: بيان نظامية مبدأ الجمع في العربية، وأنه ليس عبثيا أو اعتباطيا

قضية الجمع عند العرب ليست قضية اعتباطية ولا أمرها فوضى وعبث، بل هي قضية خاضعة لنظام معين له أصوله وقواعده وضوابطه، ولذلك عدة دلائل وشواهد، ولكنني أود قبل الشروع في ذكرها أن أبين المعنى الذي أردته من استعمال عبارة (وعي العرب الفصحاء) كي لا يحصل لبس بينه و بين معنى اصطلاحي آخر، كالتخطيط الفكري المسبق المرتكز على عدد من القواعد والنظريات، أو المناهج العقلانية والفلسفية. إنما

أردت بالوعي الإدراك الذهني المباشر لمفهومٍ ما. فالعرب كانت تدرك بأذهانها المعاني المختلفة التي تعبر بها عن مراداتها، ولذلك فقد كانت تختار الألفاظ التي تحقق لها هذا الغرض. هذا المفهوم هو ما عبرت عنه بـــ(وعي العرب الفصحاء)، وهو ما أنا بصدد إثباته فيما يتعلق بجموع القلة والكثرة.

ويعضدني في هذا السياق تعليق لابن جني في هذا الشأن يقول فيه[1]: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها: اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا ،...، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروف الجر ،...، وغير ذلك من حديث التثنية والجـــمع، والإضافة والنسب والتحقير، وما يطول شرحه".

و أذكر فيما يلي أبرز الدلائل على نظامية مبدأ الجمع عند العرب:

---

١ انظر: الخصائص ١/٢٣٧-٢٣٨.

المسبق المرتكز على عدد من القواعد والنظريات، أو المناهج العقلانية والفلسفية. إنما أردت بالوعي الإدراك الذهني المباشر لمفهومٍ ما. فالعرب كانت تدرك بأذهانها المعاني المختلفة التي تعبر بها عن مراداتها، ولذلك فقد كانت تختار الألفاظ التي تحقق لها هذا الغرض. هذا المفهوم هو ما عبرت عنه بـــ(وعي العرب الفصحاء)، وهو ما أنا بصدد إثباته فيما يتعلق بجموع القلة والكثرة.

ويعضدني في هذا السياق تعليق لابن جني في هذا الشأن يقول فيه[١]: "باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها: اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا ،...، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروف الجر ،...، وغير ذلك من حديث التثنية *والجـــمع*، والإضافة والنسب والتحقير، وما يطول شرحه".

و أذكر فيما يلي أبرز الدلائل على نظامية مبدأ الجمع عند العرب:

---

١ انظر: الخصائص ١/٢٣٧-٢٣٨.

أ. حصرُ الجمع في صيغ محددة

ذكر السيوطي في (المزهر)[1] نقلاً عن ابن القطاع أن صيغ الأسْماء عند سيبويه بلغت ثلاثمائة صيغة وثماني صيغ، وأنَّها قد بلغت عنده ألفا ومائتين وعشرا.

ومن بين هذا العدد الهائل من صيغ الأسْماء خصصت العرب صيغا محددة وحــمَّلتها دلالة الجمع. وهذه الصيغ قسمان:

القسم الأول: صيغ تختص بالجمع بالاتفاق، فلا يشاركها فيه المفرد، وهي ما كانت موازنةً مَفاعِل أو مَفاعِيل، أو جاءت على وزن أفْعال، عند الجمهور[2].

القسم الثاني: صيغ مشتركة بين المفرد والجمع، وهي كل ما عدا القسم الأول من الصيغ.

فهذا التخصيص من العرب يدل على نظام متبع مستعمل، فجمعُ مفردٍ ما لا يكون إلاَّ على صيغة من تلك الصيغ، فليس كل صيغة للاسم صالحة لأن تكون للجمع. فالأمر

---

١ انظر: المزهر ٢/٤.

٢ ولا يَرِد على ذلك كلمة سرَاويل، إذ الخلاف فيها كبير بين النحاة واللغويين، فعند بعض هي جمعٌ واحده سِرْوالة مستشهدين بقوله [متقارب]: (عليه من اللؤم سِرْوَالَةٌ)، وعند آخرين هي مفرد يجمع على سراويلات ولكنها عندهم أعجمية الأصول لا عربية، فوزنُها إذن أعجمي، فبذا يرتفع الإشكال. انظر: تَهذيب اللغة ولسان العرب في مادة (سرل).

ليس عشوائيا أو اعتباطيا، بل هذا النظام المتبع يعكس وعيا وإدراكا عند العرب لهذا الأمر، لذلك فمبدأ الجمع له "هوية" محددة، عبر صيغ خاصة تميزه عمّا عداه من الصيغ، وهذه الهوية ليست غائبة عن ذهن العربي ووعيه، بدليل هذا التخصيص.

ب. انتظامُ الانتقال من المفرد إلى الجمع (آلية الجمع)

التغير والانتقال من حالة الإفراد إلى حالة الجمع، أي من الوزن الدال على المفرد إلى الوزن الدال على الجمع ليس أمرًا اعتباطيًا كذلك، وإن تعددت طرق التغير والانتقال من حذف وزيادة وتغيير في الحركات ... إلخ، بل يُلحظ فيها شيءٌ من النظام والضوابط، الأمر الذي سهّل على النحاة وضع قواعد وأقيسة لجمع التكسير. وهناك عدد من الشواهد على نظامية الانتقال من المفرد إلى الجمع، منها النقاط التالية.

i. *التزام* العرب تكسير بعض الأوزان على صيغ محددة خاصة بالجمع

فمن ذلك:

- تكسيرهم أوزانا محددة على *فَعَالل* دوما، وهي:

- أوزان الرباعي المجرد: يقول علي بن سليمان الحيدرة في كتابه "كشفِ المُشْكِلِ في النحو"[1]: "وأمَّا *الرباعي فله خمسة أوزانٍ*"، ومَثَّلَ لها بعد ضبط حركاتِها بـــ: *جَعْفَر وَ زِبْرِج وَ بُرْثُن وَ دِرْهَم وَ قِمَطْر*، على الترتيب"، ثم قال: "فجميع ذلك تزاد فيه ألف ثالثة، ويصير بِها خماسيا، فيقال: جَعَافر، وزَبَارج، وبَرَاثن، ودَرَاهم، وقَماطر".

- أوزان الخماسي المجرد: وهي أربعةٌ: فَعَلَّل كفَرَزْدَق وفِعَلَّلَ كقِرْطَعْب، وفُعَلِّل كقُذَعْمِل، وفَعَلَّلَ كشَرَوْدَ، وذلك بحذف آخره، فيكون جَمعُ أمثلته على الترتيب: فَرازِد، وقَراطِع، وقَذاعِم وشَرَاوِد[2]. هذا وفي حذف الخامس أو غيره تفاصيل ليس هذا موضع بسطها.

---

١ انظر: كشف المشكل في النحو ١٩٥، والفصل في ألوان الجموع ٨٩-٩٠.

٢ انظر: كشف المشكل في النحو ١٩٥-١٩٦.

- أوزان الرباعي المزيد : فإنه يجمع على فَعالِل بحذف زائده، سواء كان الزائدُ حرفًا واحدًا نحو: مُدَحْرِج أو حرفين نحو: مُتَدَحرج، إذ يجمع على دَحَارِجَ *في الحالين*، وهذا إذا لم يكن قبل آخره حرف لين[1].

- أوزان الخماسي المزيد فيه حرف واحد: فيحذف الزائد والخامس الأصلي عند الجمع نحو: قَرْطَبُوس وقَرَاطِب، وخَنْدَريس وخَنَادِر، وقَبَعْثَرى وقَبَاعِث[2].

- تكسيرهم وزن رباعيّ الأصول المزيد على صيغة فعاليل، أو موازناتها، إذا جاء قبل آخره حرفُ لين، وذلك نحو: قِنْدِيل وعُصْفُور، وعِمْلاقِ، وفِرْدَوْسِ، وغُرْنَيْقِ، فتجمع على: قَنَاديلَ وعَصافيرَ وعَمَاليقَ وفَرَاديسَ وغَرانيق[3]. يقول الأنباريُّ في (أسرار العربية): "فإن قيل: فلم جُمِعَ ما كان رباعيا على مثال واحد وهو: مثال فَعالِل؟ *قيل*: لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لمَّا كان *أثقل* مما كان على ثلاثة أحرف أُلزم طريقة واحدة،

---

١ انظر: الفيصل في ألوان الجموع ٩٠.

٢ انظر: المرجع السابق ٩٠-٩١.

٣ انظر: الواضح للزُبيدي ٢٠٧-٢١٠، والنحو الوافي ٤/٦٦٠-٦٦٣.

وزيدت الألف على واحده دون غيرها لأنَّها أخف الحروف لأنَّها قط لا تكون إلا ساكنة.

فإن قيل: فلم حذف آخر ما كان خماسيا في الجمع، نحو: سفرجل وسفارج؟ قيل: إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أتى به على الأصل لكان *مستثقلاً*، فحذف طلبا للخفة، وكان الآخر أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره" [١].

والشاهد لنا فيما سبق أنَّ التزامَ العرب جمعَ مفردات ذاتِ أوزان مُعَيَّنَةٍ على صيغٍ مُحَدَّدة، كفَعَالِلَ وفَعَالِيل ،إنما يعكِسُ نِظامًا مُتَّبَعًا نابِعًا مِن وَعْيٍ وإدْرَاكٍ منهم لما يلي:

لمعنى أن تكون الصيغة صيغة جمع.

وللحروف الأصلية للكلمة، وللحروف الزائدة، وموقعها في الكلمة، فحذفوا بعضها، وقلبوا بعضها، ونحو ذلك، فالانتقال الحاصل هو في حقيقته انتقالان: انتقال من اللفظ (المفرد) إلى اللفظ (الجمع) يرافقه انتقال من معنى الإفراد إلى معنى الجمع.

---

١ انظر: أسرار العربية ٣١١، ولمزيد من التفصيل انظر أقوال العكبري وتعليلاته في شرحه على اللُّمَع ٢/٦١٠-٦١٥.

ii كراهتهم تكسير بعض المفردات كالخماسي الأصول

وعلة ذلك ما يترتب على الجمع من حذف أحد الأحرف الأصول من الكلمة.

ويُعَدُّ هذا من آثار الجمع اللفظية، وهو أمر يعيه العربي الفصيح في منطوقه وملفوظه، ويُعنى به. يقول السيوطي[١]:

" قاعدة: تكسير الخماسي الأصول مستكره

قال في (البسيط): تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي إذْ لا حذف فيه".

iii. منعهم صيغا معينة من التكسير

وهذه الصيغ نوعان: النوع الأول: ما مُنِع من التكسير منعا تامّا، و النوع الثاني: ما منع من التكسير منعا غالبا،و ليس تامّا.

---

١ انظر: الأشباه والنظائر ٢/١٤٩.

• النوع الأول: ما منع من التكسير منعا تامّا: وهي صيغ منتهى الجموع، ما كان منها موازنا مَفاعِلَ أو مَفَاعيلَ، إذْ لم يرد عن العرب تكسيرها، ولا قال بذلك أحد من أئمة النحو واللغة، ولذلك نُعتت بصيغ منتهى الجموع؛ فهذه الصيغ فيها مَزِيَّتان:

الأولى: أنَّها لا نظير لها في المفرد، فلا يأتي مفرد على وزنِها.

الثانية: أنَّها متأصلة في الجمعية وراسخة فيها، والعرب الفصحاء يدركون ذلك، ويعونه في أذهانِهِم. ومما يدل على ذلك:

– أنَّهم كسَّروا ما جاء مجموعا على وزن (أفْعال) كأقْوَالٍ وأنْعامٍ، على صيغة (أفاعيل) كـــ: أقاويلَ وأناعيمَ. والشاهد في هذا أنّ وزن (أفْعال) يشترك مع وزني مَفَاعل ومفاعيل، أو ما وازنَهما، في أنه خاصٌّ بالجمع فلا يأتي مفرد على وِزانه، ومع هذا فهو ليس أصيلا في الجمع مثلهما، لذلك فقد قبل التكسير، فانتهى جمعه إلى وزن أحدهما، وهو أفاعيل، أمَّا مَفاعل ومَفَاعيل فإنَّهما لا

يُكَسَّران، فهما أبعد صيغ الجمع من حالة الإفراد، وأشد الصيغ تمكنا في الجمعية[1].

– أنَّهم منعوا صيغ منتهى الجموع من الصرف. ولذلك دلالة هامة في وعيهم لمعنى الجمع، وأن تكون الصيغةُ خاصة بالجمع، ولأَثَره فيها، فالجمع أمرٌ معنويٌّ، ودلالته معنوية، أما المنع من الصرف فأمر لفظي ظاهر.وهذان الأمران،دلالة الجمع المعنوية والمنع من الصرف، مرتبطان ارتباطا قويا. ولفهم هذا الارتباط القائم بينهما سأقف عند ما ذكره النحاة في تعليلهم لظاهرة المنع من الصرف، وذلك ليس على سبيل الاستطراد بل توضيحا لهذا الارتباط .

يقول النحاة: لم تصرف العرب بعض الأسْماء في الاختيار، فلم تنونْها أو تكسرْ أواخرها لِثِقَلٍ طرأ عليها، فأشبهت بذلك الفعل، إذ الفعل ثقيل، وأثقل من الاسم – معنويًا – فلا يصح أن يصرف. وبيان ذلك: أنَّ الكسرة حركة ثقيلة، والتنوين حرفٌ ساكنٌ مجتلَبٌ، فهو ثقل زائد والفعل ثقيل ثقلا معنويا، فلا يقبل ثقلا لفظيا كالكسرة والتنوين، أي لا ينصرف.

---

١ انظر: الكتاب ٣/٤٠٧-٤٠٨.

أما الاسم المتمكن في الاسمية تمكنًا أمكنَ فإنه أخف من الفعل، لذا فقد قبل الكسرة والتنوين، فكانت هاتان العلامتان من علامات الاسم المميزة له. فإذا طرأ على الاسم أمر أو أمور سبَّبَت له ثقلا يجعله أشبه بالأفعال وأقرب إليها في الثقل فإنه عندها يَنْزل من رتبة المتمكن الأمكن إلى رتبة المتمكن غير الأمكن، فيمنع من الكسر والتنوين، أي الصرف. وهذه الأمور هي علل المنع من الصرف، ولا بد من اجتماع علتين منهما في الاسم حتى يمنعَ- بسبب *تأثيرهما* عليه- من الصرف. وقد يُمنعُ الصرف بتأثير *علة واحدة*، لكنها لقوتِها تقوم مقام علتين، كصيغة منتهى الجموع[1]؛ أي إنَّها في *أصالة* دلالتها على الجمع ورسوخها فيه قد سببت ثقلا معنويا في الاسم، انعكس أثره على اللفظ فأدى إلى منعه من الصرف، فالنحاة يعدّون الجمع ثقيلا من الناحية المعنوية واللفظية، ويدل عليه قول الرضي[2]: *الجمع ثقيل لفظًا ومعنًى*"، فبمقتضى تعليل النحاة المتقدم فإن العرب أدركت هذا الثقل المعنوي للجمع، وما له من أثر لفظي على الاسم، فكان مسوغا لمنعه

---

١ وهذا باتفاق النحاة.

٢ انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٩٠، والأشباه والنظائر ٢/١٤٩.

من الصرف، وهذا الإدراك منهم يعكس وعيهم التام لمعنى كون صيغٍ ما خاصة بالدلالة على معنى الجمع *لأصالتها فيه*.

مما سبق نرى أن مفتاح ظاهرة المنع من الصرف هو قضية لفظية هامة، هي قضية الثقل والخفة. هكذا نظر النحاة إلى الظاهرة وعللوها، ولكنْ قد لا يكفي ما قالوه وعللوه دليلا على وعي العرب لأصالة صيغ منتهى الجموع في الجمعية، ولأثرها اللفظي على الاسم، لذا فسأعضد أقوال النحاة بأمثلة وشواهد مما تستعمله العرب في فصيح كلامها المشتهر، وبما يتفق والأصول النحوية واللغوية، في تحليلٍ أصبو به إلى الوفاء بالغرض.

فمن ذلك:

أولا، تقارب بعض الصيغ في الوزن الصرفي بحيث تكون إحداها للمفرد والأخرى للجمع، وذلك كصيغتَيْ: فُعَالل – بضم الفاء – وفَعالل بفتحها.

فالأولى كقولك: هذا لبنٌ عُكالدٌ، والثانية كقولك: معي دراهمُ، فكلا الوزنين رباعيُّ الأصول، ولكنَّ بينهما فرقًا ظاهرًا :

فالوزن الأول، مضمومُ الفاء، وزنٌ خاص بالمفرد لا يأتي الجمع على وزانه، فهو مصروفٌ أبدًا، أمَّا الوزن الثاني، مفتوحُ الفاء، فهو وزنٌ خاصٌ بالجمع لا يأتي المفرد على وزانه، فهو ممنوع من الصرف؛ ومع أنَّ الضمة أثقل من الفتحة – بالاتفاق – مما يجعل (فُعالل) أثقل لفظا من (فَعالَل)، إلا أن الأخير منع من الصرف دون الأول، وما ذاك إلاَّ لعِلَّةٍ مؤثرةٍ فيه سببت له ثقلا معنويا له تأثير أكبر من تأثير ثقل الضمة اللفظي، وما ذاك الثقل إلاَّ ثقل معنى الجمع في صيغة فَعالل. وقد وعت العرب ذلك وأدركته، فراعت جانب المعنى – معنى الجمع – فقدمت تأثير ثقله المعنوي على تأثير ثقل الضمة اللفظي فمنعته من الصرف؛ لذلك فلسانُها لا يطاوعها أن تقول في الاختيار: هذه دراهمٌ أو نحو ذلك.

ثانيا، صَرْفُ العرب صيغ منتهى الجموع – مما وازن مَفاعل – إذا لحقت بآخرها تاء التأنيث المتحركة، كما في نحو: صَيارِفةٍ ومَلائكةٍ وأكاسرةٍ. فالتاء عنصرٌ لفظي أثَّرَ على معنى الجمعية في هذه الكلمات، ونحوها، فأزال عنها خصوصية أصالتها في الجمعية، لأنَّها جعلتها على وزن يأتي عليه المفردكـ: كَرَاهِيَةٍ؛ فبزوالِ هذه

الخصوصية صَرفَ اللفظ. هذا الأمر يعكس أيضا بوضوحٍ مدى إدراك العرب لمعنى الجمع وخصوصية صيغه، وتمييزهم بينه وبين المفرد، وأثرِ كلٍّ على اللفظ.

ثالثا، تماثل بعض صيغ الاسم في الوزن نفسه، بل في اللفظ ذاته، فينصرف حينا، ويمتنع من الصرف حينا آخر. مثال ذلك كلمة: كراسيّ، وما ماثلها. فالعرب تقول: (كراسيُّ)، غيرَ مصروفة وهو الأشهر، مُرِيدة بِها معنى الجمع، جمع كُرْسِيٍّ على صيغة منتهى الجموع فَعَاليّ، وتقول كذلك: (كراسيٌّ)، مصروفةً وهو الأقلُّ شُهْرَةً، مريدةً بِها النسبة إلى كراسيّ – الجمعِ – باستبدال ياء النسبة المشددة بياء الجمع، فانسلخ بذلك اللفظُ من أثر الجمعية، وصار أقربَ إلى الوصف المفرد، إذ تقديرُ (كراسيٌّ): منسوبٌ إلى كَرَاسِيَّ[1]. فإذن اللفظ هو ذاته، لكن المعنى مختلف تماما، وهذا الاختلاف المعنوي الكبير ليس من الإنصاف القول بأنَّ العرب جهلته وما وعته، بل هو خلافٌ أدركته العرب ووعت أسبابه ونتائجه، وشاهدُ ذلك استعمالهم في كلامهم الصرف تارة والمنع تارة أخرى في انسجام تام بين اللفظ وتأثير المعنى المراد.

---

١ انظر: النحو الوافي ٤/٢١٣.

مما سبق يتضح لنا أنه لولا وعيُ العرب للارتباط القائم بين الصيغة الاسمية وبين اختصاصها بمعنى الجمع، لما أدركوا تأثيرها اللفظي الذي يظهر بجلاءٍ تام في ظاهرة المنع من الصرف، فالأصل أن صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف، وقد زال عنها هذا المنع في أكثر من موقع بسبب تغييرات حصلت في دلالتها المعنوية فخففت من وطأة تأثيرها عليها وألغته، فنقلتها من خصوصية تأصُّلِها في الجمع إلى مقاربتها معنى المفرد، وذلك:

إمَّا بتغييرِ ظاهرٍ في الحركات كضمة عُكالدٍ،

أو بإضافة حرف زائدٍ كتاء ملائكةٍ وصَيارفةٍ،

أو بتغيير مُقَدَّرٍ – بتقدير حذف وإضافة – كما في نحو كراسيَّ وكراسيٌّ. فالعرب إذن واعون في كلامهم للآتي:

خصوصيةِ صيغٍ إسْمية معينة – وهي صيغ منتهى الجموع – بأصالتها في الجمعية.

لزومِ هذه الصيغ دوما معنى الجمع، فلا يأتي على وزانِها مفردٌ البتة.

نظاميَّةِ آليَّةِ جمع التكسير عندهم، فانتقالهم من لفظ المفرد إلى لفظ الجمع انتقال منظمٌ واعٍ، وليس عبثيا أو عشوائيا.

● النوع الثاني: ما مُنِعَ من التكسير منعا غالبا، وليس تامّا: وهي بعض الصفات المشتقة، ومنها صيغ المبالغة نحو: **فَعَّال**: كـــ(سَبَّاق)، وَ **فِعِّيل**: كـــ(صِدِّيق وسِكِّيتْ)، وَ **فُعَّال**: كـــ(كُبَّار)، وَ **فُعُّول**: كـــ(قُدُّوس)، وَ **فَيْعُول**: كـــ(قَيُّوم)، إذْ لم يرد تكسيرها عن العرب[1].

وقد لاحظ النحاة ميل العرب إلى قلة تكسير الصفات بشكل عام، وعلة ذلك عندهم مشابَهتها للأفعال[2]. يقول الرضي[3]: "اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تُكَسَّر لمشابَهتها الأفعال وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه، وأيضًا تتصل الضمائر المستكنة بِها والأصل أن

---

١ انظر: شرح المفصل ٥/٦٦ – ٦٧، وجامع الدروس العربية ٢/٣٠-٣١.

٢ من النحاة الذين ذكروا هذا التعليل: الأعلم في "النكت" ٢/١٠٢٧، والعكبري في كتابيه: اللباب ٢/ ١٩٠، والمتَّبع في شرح اللمع ٢/٦١٧-٦١٨.

٣ انظر: شرح الشافية للرضيّ ٢/١١٦-١١٩.

يكون في لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس في التكسير ذلك، فالأولى أن تجمع بالواو والنون ليدل على استكنان ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء ليدل على جماعة غيرهم، ثم إنَّهم مع هذا كله كسروا بعض الصفات لكونِها *أسْماء كالجوامد* وإن شابَهت الفعل، وتكسير الصفات المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل في الثلاثي، إذْ شبهها بالفعل أقل من شبهه، وتكسير اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي؛ لأنَّ الأخيرين أكثر مشابَهة لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه ،...، *واعلم أن الأسْماء أشد تمكنا في التكسير*، والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات فإن كنت في الشعر فاحملها على الأسْماء *وكسرها تكسيرها*، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمعْ إلا جمع السلامة". ويقول ابن يعيش[1]: "وقد تكسر الصفة على ضعف *لغلبة الاسمية*، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها، وقوي التكسير فيها".

---

١ انظر: شرح المفصل ٥/٢٤.

يفهم من كلام الرضيّ المتقدم أن الأصل في جمع الصفات ألاَّ تكسر لقوة شبهها بالأفعال، وهي في هذا الشبه متفاوتة من صفةٍ إلى أُخرى، ولكنَّها قد تجمع جمع تكسير إذا ضعف هذا الشبه وقوي التحاقها بالأسماء وبعدها عن معنى الوصفية، وعلة ذلك *كثرة الاستعمال*، فبعض الصفات اكتسبت شيئا من خصائص الاسمية بسبب كثرة استعمالها في موقع الأسماء، فساغ تكسيرها في استعمال الفصحاء، كما في كلمة عَبْدٍ[1].

وممَّا ورد منها مُكَسَّرًا كلماتٌ قليلة على وزن فَعَّال – وهو للمبالغة – كجَبَّارٍ ودَجَّالٍ وأَكَّار، فقالوا في جمعها: جَبابير، وجَبابرة، ودَجاجلة، وأكاكير، على الترتيب.

فالعلة إذن عائدة إلى المعنى وليس إلى وزن الصفة؛ لأنه ورد ما يوازن هذه الصفات من *الأسماء* وقد سُمِعَ تكسيرُها، ومن ذلك :

– ما وازَنَ (فُعَّال) نحو: عُوَّار وكُلاَّب وخُفَّاش، وجمعها عَواوير وكَلاليب وخَفافيش.

---

١ انظر على الترتيب: الكتاب ٦٢٨/٣، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٢، وشرح المفصل ٢٥/٥، والأشباه والنظائر ١٤٨/٢، وشرح الأشموني على الألفية ١٧٢/٤.

- وما وازن (فَيْعول) نحو: دَيْجور وحَيْزوم وطَيْقور، وجمعها دَياجير وحَيازِيم وطَيافير.

- وما وازن (فِعِّيل) نحو: قِسِّيس وقِمِّيس، وجمعها قَساوِسَة وقَمامِيس.

- وما وازن (فَعَّال) – وهو نادر – نحو: فَتَّاح وفَتاتيح[1].

ويعلل ابن يعيش ورود نحو هذا من جمع صفات المبالغة بأن العرب أجرتها مُجرى الأسماء[2].

هذا التمييزُ بين معنى الوصفية ومعنى الاسمية في الكلمة، وارتباطه بمعنى الجمعية، وأثره بالتالي على صيغة المفرد، وتحديد نوع الجمع الذي تجمع عليه، تكسيرا كان أو تصحيحا، ماثلٌ بوضوحِ تفاصيلهِ في ذهن العرب ووعيهم، كما يُظهر إدراكهم لخصائص الأسماء والصفات والأفعال، والفروق فيما بينها، وأثر هذه الفروق. ومن أدلة ذلك أنَّهم جمعوا نحو أحمر وأحوص بحسب المعنى على:

- حُمْرٍ وحُوصٍ، مريدين بذلك تحقيق معنى الوصفية.

---

١ انظر: الفيصل في ألوان الجموع ١٧٧.

٢ انظر: شرح المفصل ٥/٦٧-٦٨.

– أحامرَ وأحاوصَ، مريدين الاسمية لا الوصفية[1]. وهذا فرق مهم ظهر أثره في الجمع، كما في بيت الأعشى [الطويل][2]:

أتاني وعيـد *الحُـوص* من آل جعفرٍ   فيـا عبدَ عمروٍ لو نَهَيْتَ *الأحَاوِصَا*

فالأعشى – صنَّاجة العرب – وهو من هو، قد جمع لفظ *أحوص* جمعين مختلفين في البيت نفسه، واعيا مؤدى كل واحد منهما؛ فعندما جمعه على (*حُوص*) كان يريد الذمَّ والهجاء *بلمح الصفة* في أحوص؛ لأن معناها: ضيقُ مؤخر العينين، يريد أن فيهم ذلك العيب، فهو يهزأ بِهم إذ يتوعدونه، ثم جمع أحوص على (*أحاوص*) مريدا الاسمية[3]، فالأحاوص: هم بنو الأحوص قوم علقمة بن عُلاثة،الذي هجاه الأعشى في هذه القصيدة، وزعيمهم هو عبد عمرو بن الأحوص. ففي هذا الاستعمال دليل على وقوف العرب عند المعاني، وتمييزهم بينها، فعندما أراد الصفة جمع على ما تقتضيه الوصفية، وعندما أراد

---

١ انظر: الكتاب ٣٩٨/٣.

٢ انظر: ديوان الأعشى الكبير ١٩٩.

٣ يقول الفيومي في (المصباح) مادة (حوص): حَوِصت العين حَوَصا من باب تعب ضاق مؤخرها، وهو عيب، فالرجل أحوص وبه سمي، وجمعه صفة حُوص، واسما أحاوص". انظر كذلك تعليق ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٥، وشرح ابن خروف على الكتاب ١٤٢.

الاسمية – واللفظ هو هو – جمع على مقتضى دلالة الاسمية. يقول سيبويه[1]: "وإذا كَسَّرْتَ الصفة على شيءٍ قد كُسِّرَ عليه *نظيرها* من الأسماء كَسَّرْتَها *إذا صارت اسمًا* على ذلك، وذلك شُجاع وشُجعان مثلُ زُقاق وزُقّان، وفعلوا ما ذكرتُ لك *بالصفة إذا صارت اسمًا* كما قلتَ في *الأحمر: الأحامر*، والأشقر: الأشاقر، فإذا قالوا: *شُقْرٌ* أو شُقْران فإنما يُحملُ على الوصف".و يقول ابن يعيش[2]:" والصفة إذا سمي بها خرجت عن حكم الصفة، وجمعت جمع الأسماء،و لذلك قالوا الأحاوص،فاعرفه ".

وعلَّق السيرافيُّ على قول سيبويه وأمثلته، ولا سيما مثالِ (شُجاع)، إذْ بَيَّنَ الرابط الظاهر بين وعي العرب للفرق الدقيق بين معنى الاسمية ومعنى الوصفية في الكلمة وبين صيغة الجمع المختارة لها، فالعرب – كما يقول السيرافي – جمعت شجاعًا على خمسة أوجه:

ثلاثة منها باعتبار الاسمية، وهي: شُجْعَانٌ وشِجْعانٌ وشِجْعَةٌ، كـ: زُقّانٍ وغِرْبانٍ وغِلْمَةٍ على الترتيب.

---

١ انظر: الكتاب ٣/٤٠٤.

٢ انظر: شرح المفصل ٥/٣١.

واثنان منها باعتبار الوصفية، وهما: شِجاعٌ وشُجَعَاءُ، كــ: ظِرافٍ وظُرَفاءَ.

ثم قال: "فإذا سَمَّيْتَ بشُجاعٍ لم يَجُزْ جمعه على هذين الوَجهين"[1].

فهذا ونحوه من الشواهد والدلائل تصب في تأييد مبدأ نظامية الجمع عند العرب، ووعي العرب التام لها، ولما يترتب عليها من خصائص لفظية ومعنوية.

iv. تمييزهم بين المفرد والجمع اللَّذَيْنِ يشتركان في الوزن نفسه

فالعرب نَطَقَتْ بأسْماءٍ – جاءت على صيغٍ مخصوصة – حَمَّلتها دلالة المفرد تارةً، ودلالة الجمع تارةً أخرى، بوعي تام وظاهر للفرق بين كلا الدلالتين في الصيغة ذاتِها؛ فمن ذلك: صيغة فُعَل وفِعَال – على سبيل المثال – إذْ ورد عليهما المفرد والجمع، فيقال: هذا صُرَدٌ وذاك كِتاب، في الدلالة على المفرد، ويقال: هذه غُرَفٌ وتلك كِعَاب، في الدلالة على الجمع.

وهذا الوعي يظهر بالتمييز بين كلا الدلالتين في كلامهم بعدة طرق منها:

---

١ انظر تعليق السيرافي في هامش "الكتاب" ٣/٤٠٤. هذا، وفي "الصحاح" مادة شجع: "وقال أبو عبيدة: قومٌ شِجْعَة وَ شَجْعَة، وحكى غيرُهُ: قوم شَجَعَةٌ بالتحريك".

• *استعمالُ الضمير*: فمع المفرد يستعمل ضمير المذكر نحو: *إنه* كِتاب، وَ *إنه* صُرَد، ومع الجمع يستعمل ضمير المؤنث نحو: *إنها* كِعاب، وَ *إنها* غُرَف.

• *تمييزُ الأعداد*: ويختلف باختلاف الكمية العددية، قليلها وكثيرها:

– فمع *العدد القليل* يكون التمييز *جـمعًا*، فتقول: هذه خمسةُ كِعابٍ، وخمسُ غُرَفٍ.

– ومع *العدد الكثير* يكون التمييز *مفردًا*، فتقول: عندنا خمسون كتابًا، وخمسون غرفةً.

ومن هنا نلاحظ التالي:

كِعابٌ – مثلاً – فِعَالٌ، هي فرعٌ جاء من أصلٍ – هو كَعْبٌ – بتغييرٍ تَمَّ بالزيادة وتغيير الحركات.

أما كِتابٌ – فعالٌ كذلك – لكنه **أصلٌ** يتفرع عنه فرعٌ هو كُتُبٌ بتغييرٍ بالنقصِ وتغيير الحركات.

فهذه العملية – الآلية – بِشِقَّيْها الذهني المعنوي واللفظيِّ الاستعماليِّ تُظْهِرُ نِظامًا واضحًا في العربيَّةِ لانضباطية الانتقال من المفرد إلى الجمع، وتبين وعي العرب لذلك، إذْ

إنَّهم لم يخْلِطوا في استعمالهم للصيغة الواحدة بين معنى الإفراد ومعنى الجمع، بل كانوا يَعُون بدقةٍ بالغةٍ الفرق بينهما، وما يتميز به كل واحد منهما عن الآخر.

فالعرب – إذن – مُدركونَ للنظام الدقيق لعملية الجمع، بالانتقال من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، كما تبين من الدلائل السابقة موجزةً كما يلي :

– التزامهم تكسير مفردات معينة على أوزان خاصة بالجمع.

– كراهتهم تكسير بعض المفردات، كخماسيّ الأصول.

– منعهم صيغا معينة من التكسير منعا تاما، ومنعهم صيغا أُخَر من التكسير منعا غالبا.

– تمييزهم المعنوي واللفظي بينَ دلالة الإفراد ودلالة الجمع في الوزن نفسه.

جـ . امتناع مجيءِ ثلاثة أحرفٍ أصولٍ بعد ألف التكسير

يقول السيوطيّ[1]: " لا يوجد في الجمع ثلاثة حروفٍ أصولٍ بعد ألف التكسير: قال في (البسيط): لا يوجد في الجمع ثلاثة أحرفٍ أصولٍ بعد ألف التكسير لِئَلاَّ يكون صدرُ الكلمة أقلَّ من عجزها؛ ولذلك يُرَدُّ في التكسير والتصغير الخُماسيُّ إلى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول".

يعكس هذه الالتزام في صيغة الجمع هذه وعي العرب لعدة وأمور، منها:

موقع الحرف الأصلي والحرف الزائد في الكل، وأثرُ كُلٍّ منهما.

مبدأ التوازي والتوازن والتعادل:

إذ اختلاله في اللفظ يؤثر على ثقله وخفته، وأمرُ الثقل والخفة عند العرب أمرٌ هو من الأهمية بمكان.

د. رَدُّ الجمع الأصلَ المحذوف

وهذه الخاصية لا ينفرد بِها جمع التكسير، إذْ يشاركه فيها عدد من أبواب العربية كالتثنية والتصغير والنسب.

---

١ انظر: الأشباه والنظائر ١٤٨/٢.

فإذا أريد تكسير مفردٍ حُذِفَ أحدُ أحرفه الأصول، فإن العرب تستعيده في أذهانِها، ثم تظهره في استعمالها عند الجمع. فهذه الخاصية للجمع تعكس وعيهم لأثره اللفظي في التزام رد الأصل المحذوف، فلو كانت صيغ الجمع حالةً صوتية مجردة من هذه الخاصية، لجمعت العربُ دِيوانًا ودِينارًا على دَيَاوين ودَيَانير بدلاً من دواوين ودنانير، ولكنها لم تفعل، وما ذاك إلا لوعي منها للارتباط القائم بين رد الأصل المحذوف وصيغة الجمع المكسر.

هـ- أثر ظاهرة جمع الجمع في الدلالة على نظامية الجمع

تجمع العرب المفرد على صيغة ما، ثم تجمع صيغة الجمع تلك على صيغة أخرى، وهو ما يعرف بجمع الجمع. وجمهور النحاة على أنَّ هذه الظاهرة سَماعية غير مقيسة ولا مطردة[1]. كما إن غاية مراحل الجمع هذه هي صيغ منتهى الجموع. وعند

---

1 انظر على الترتيب: الكتاب ٦١٩/٣، والأصول ٣٢/٣، والواضح ٢١٠، والتكملة ٤٥٢، وفقه اللغة للثعالبي ٣٠٨، والمخصص ١١٤/١٤، والمقرّب ٥٠٢، وهمع الهوامع ١٢٣/٦-١٢٦، وجامع الدروس العربية ٦٧/٢.

بعض النحاة قد يجمع *الجمع* أكثر من مرة إلى خمس مرات، نحو جموع جـمع جَمَل[1].

وشاهِدُنا في هذه الظاهرة هو أن العرب عندما كسروا صيغة الجمع – كما في أكلُبٍ وأكالبَ مثلاً – كانوا يعون أنَّها صيغةُ جمعٍ لا صيغة مفردٍ، لكنهم في الوقت ذاته عاملوها معاملة المفرد الموازن لها فكَسَّروها كما يُكَسَّرُ المفرد، مع التمييز بينها وبين هذا المفرد الموازن لها *بدليل* استعمال الضمير المؤنث معها؛ لأن الجموع مؤنثة، فهم يقولون: هذا كلبٌ، وهذه كلاب وهذه أكالب، وهو مصير، وهي مصران، وهي مصارين. يقول الفيومي في المصباح المنير[2] في جمع الأَكَمَة: "والجمع أكَمٌ وأكَمَات *مثل* قَصَبَة وقَصَب وقَصَبَات، وجمع الأَكَم إِكام *مثل* جَبَل وجبال، وجمع الإكام أُكُم – بضمتين – *مثل* كِتاب وكُتُب، وجمع الأُكُم آكام *مثل* عُنُق وأعناق".

فالانتقال – في هذا المثال – من أكَمَة إلى آكام مَرَّ – عند الفيومي – بأربع مراحل كما يظهر في المخطط التالي:

---

[1] انظر: المزهر: ٨٩/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشْموني ٢١٤/٤.

[2] انظر: المصباح المنير مادة (أكم)، وكذلك انظر – لمزيد من البيان – جمع كلمة ثَمَرَة، في مادة (ثمر) في كل من: تهذيب اللغة، والصحاح، والمصباح المنير، والقاموس المحيط.

(أكمة) -> [1] أكَم -> [2] إكام -> [3] أُكُم -> [4] آكام .

وكيفما كان الأمر – سواءٌ وافَقْنَا الفيوميَّ ومن نحا نحوه أو خالفناهم – فعملية جمع الجمع تُظْهِرُ لنا دلالتين هامتين:

الأولى: وعي العرب للفرق بين خصائص المفرد وخصائص الجمع، وإن اتحدا في الصيغة ذاتِها، كما يظهر من اختيار نوع الضمير المناسب.

الثانية: وعيهم لآلية الجمع ونظامها، فلولا أن تكسيرهم للمفرد كان له نظام معين ومُدْرَك يتبعونه في استعمالهم، لَمَا حملوا صيغة الجمع المراد تكسيرها عليه فكسروها على مثاله، ولكان تكسيرها عشوائيا. فلمّا كان تكسير الجمع خاضعا لنظام ما، عكس ذلك نظاما معينا في تكسير المفرد، فتكسير الجمع ليس الأصل إنما هو فرع، والنظام ظاهر فيه، فكان من باب الأولى أن يكون تكسير المفرد – وهو الأصل – خاضعا لنظام متبع، يظهر اهتمام العرب به ويدل على وعيهم له، وذوقهم وإدراكهم.

هذا، ولابن جني[1] نظرة أعمق في تحليل هذه الظاهرة، يبرزُ من خلالها وعيَ الذهنية العربية لأبعاد الجمع ودلالات صيغه، فيقول معلقا بعد ذكر عدد من الشواهد على جمع الجمع: "جميع ذلك وما كان مثله – *وما أكثره* – إنما جاز لأنه لا يُنْكَرُ أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه، *وكلاهما مثال الكثرة*؛ ألا ترى أنَّ مائة للكثرة، وألفا أيضا كذلك، وعشرة آلاف أيضا كذلك، ثم على هذا ونحوه. فكأنّ *بيوتًا* مائة، *وبيوتات* مائة ألف، وكأنّ *عِقْبانا* خمسون، *وعقابين* ضعاف ذلك. وإذا كان ذلك علمت *اختلاف المعنيين لاختلاف اللفظين*، وإذا آل بك الأمر إلى هذا ولم تبقَ وراءه مضطرباً. فهذا قول.

وجواب ثان: أنك إنما تكسر نحو *أكْلُب وعِقْبان ونِداءٍ*[2] لمجيء كل واحد من ذلك على *أمثلة الآحاد* وفي طريقها، فلما جاءت هذا المجيء جرت مجرى الآحاد، فجاز تكسيرها كما يجوز تكسيرها؛ ألا ترى أن لذلك *ما جاز صرفها* ـ [أي عندما جمعت مرة ثانية كأكالب وعقابين] ـ وتُرِكَ الاعتداد بمعنى الجمعية فيها لمَّا جاءت مجيء الآحاد؛ فَصرِف كلابٌ *لشبهه* بكتاب، وصرف بيوتٌ لشبهه بـــ: أُتِيٍّ وسُدُوسٍ ومُرُورٍ، وصرف

---

١ انظر: الخصائص ٣/٢٣٧-٢٣٨.

٢ نداءٌ هنا جمع ندًى، كجبل وجبال؛ انظر: الخصائص ٣/٢٣٧، وهذا نقلاً عن الأخفش.

عقبانٌ *لشبهه* بعصيانٍ وضبعانٍ، وصُرِفَ قُضْبَانٌ لأنه *على مثال* قُرطَان، وصرف كلبٌ **لأنه** قد جاء عنهم أَصْبُعٌ وأَرُزٌ ولآسنِمةٌ؛ *ولأنه أيضاً*: لمّا كان جمع القلة أشبه في المعنى الواحدَ؛ لأنّ محل مثال القلة من مثال الكثرة في المعنى محل الواحد في الجمع، فكما كسَّروا الواحد، كذلك كسروا *ما قارَبَهُ* من الجمع، *وهذا كافٍ*".

بعد هذا العرض المتقدم نستطيع القول بثقة: إنَ وصفَ عملية الجمع عند العرب بالعبثية أو عدم النظام، والقولَ بأنَّهم لم يدركوا ما لصيغ الجمع من خصائص وآثارٍ لفظيةٍ *ومعنويةٍ*، لهو دعوى قاصرةٌ غير صحيحة، وغير منهجية، فالأمر ليس كما زعم يوسف الصيداوي في كتابه (الكفاف)[1] بقوله: "جمع القلة وجمع الكثرة *مسئلة عبثية*،...، ولقد مضت القرون إثر القرون والحديث عن جموع القلة والكثرة هو هو حتى لقد *وضع النحاة* لهذا مؤيدات *من عند أنفسهم"!!* فالنقاط الخمس الرئيسية المذكورة فيما تقدم كانت ركائزَ أساسية اعتمدتُ عليها في إبطال هذه الدعوى، وإثبات وعي العرب للجمع وخصائصه،

---

١ انظر: الكفاف ٢/٧٩١. هذا وهجومه على النحاة لم يقتصر على ما قرروه في جمع التكسير، بل تجاوزه إلى كافة أبواب النحو والصرف الأخرى بعبارات تهكمية ساخرة - شحن بها كتابه – تصل أحيانًا إلى حد التجريح والشتم !

ولصيغه وآثارها، وأن العب أرادت بوعي منها أن يكون لتلك الصيغ تلك الخصائص والتأثيرات، فاستعملتها مدرِكة لذلك.

ممّا سبق يظهر جليّا أنّ جمعَ التكسير عند العرب مفهومٌ خاضعٌ لنظام متبع، يدركه العرب الفصحاء بوعي تام منهم. وإثبات هذا الشأن يُشَكِّلُ *المرحلة الأولى* في إثبات وعي العرب لانقسام صيغ الجموع إلى قلة وكثرة ، وأنّ هذا الانقسامَ هو انقسامٌ لغوي أصيل يعيه العرب جيدا، وليس تقسيما اصطلاحيا من وضع النحاة ، أو تقسيما عبثيا منهم أو أجنبيا عن مدارك العرب و مراداتــــها.

ثانيا: بيان انقسام الكميات العددية إلى قليلة وكثيرة، وخصوصية ذلك في العربية

من المعلوم أن الكميات العددية تنقسم – عند العامة والخاصة – إلى كميات قليلة وكميات كثيرة. وهذا أمر مسلَّم به ولا نزاع فيه. وفي العربية تخصيص للكمية القليلة وللكمية الكثيرة. فالعددُ من الثلاثة إلى العشرة عدد قليل، وفوق العشرة إلى ما لا نهاية له عدد كثير. هذا التخصيص في العربية كان تخصيصا مميزا جدا، وله دلالات خاصة كانت أساس انقسام صيغ الجموع إلى صيغ للقلة وأخرى للكثرة.

ولبيان ذلك، لا بد لنا من الوقوف على ملاحظة هامة، وهي: سبب اختيار *العشرة* لتكون فيصلاً بين العدد القليل والعدد الكثير.

إنَّ علَّةَ هذا الاختيار مَرَدُّهَا إلى اتفاق الأعداد من الثلاثة إلى العشرة في عدد من الخصائص والأحكام، تختلف عن تلك المتعلقة بالأعداد فوق العشرة، وأهم تلك الخصائص خاصيتان:

الأولى: نوع تمييز العدد:

يكون تمييز العدد القليل جمعا ولا يكون مفردا، فتقول: خمسة رجالٍ، ولا تقول خمسة رَجُلٍ؛ أما تمييز العدد الكثير فإنه يكون مفردا ولا يكون جمعا، فتقول: أحد عشر رجلا، وخمسون ولدا، ومئة بيت، ولا تقول أحد عشر رجالا، ولا خمسون أولادًا،ولا مئةَ بيوت.

الثانية: نوع الضمير المؤنث:

فمع العدد القليل يتصل ضمير الجمع المؤنث – نون النسوة – مع الفعل، فتقول: ثلاث ليالٍ مضينَ، أفصح من: مضت. أما العدد الكثير فإفراد الضمير أفصح، فتقول: عشرون ليلة مضت أفصح من: مضيْنَ[1].

يقول بدر الدين الزركشي[1]: "فإن قيل: فما السرُّ في هذا حيث كان يؤتى مع الكثرة بضمير المفرد، ومع القلة بضمير الجمع؟ وهلاّ عكس؟

---

١ يقول الخَفَاجي في شرح درة الغواص: " على أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير، فيقولون: لأربعٍ خلون، ولإحدى عشرة خلت. هذا هو الأفصح"، ثم قال: "الأوْلَى النون مع جمع القلة كقولك: الأجذاع انكسرن، والتاء مع جمع الكثرة كالجذوع انكسرت؛ لأن جمع القلة لا يميز إلا الجمع فجيء بالنون للدلالة على الجمع، وجمع الكثرة يجري مَجرى العدد الكثير، وذلك لا يميز إلا بالمفرد فجيء بالتاء التي تكون للمفرد ". انظر شرحه على الدرة ١١٥ – ١١٧.

قلنا: ذكر الفَرّاءُ له سرًّا لطيفا فقال: "لما كان المميز مع جمع الكثرة *واحدًا* – أي مفردًا – وَحَّدَ الضمير؛ لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحدًا ،...، وأما جمع القلة فمميزه جمعٌ لأنك تقول: ثلاثة دراهم، أربعة دراهم، وهكذا إلى العشرة، تمييزه جمع، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعًا وإفرادا، ومن هذا قوله سبحانه ﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [سورة لقمان ٢٧] فأتي بجمع القلة ولم يقل "بحور" لتناسب نظم الكلام، وهذا هو *الاختيار* في إضافة العدد إلى جمع القلة".

فإذن، للعدد القليل سماتُهُ الخاصة، وأحكامُهُ الخاصة التي تميزه عن العدد الكثير.

من هنا نصل إلى قولِ الآتي:

- لمّا كان انقسامُ الكميات العددية إلى قليلة وكثيرة أمرا منطقيا وبديهيا،
- والجمعُ تعبيرا أو عديلاً لهذه الكميات،
- وكانت الكميات القليلة – العدد القليل – لها خصائص وأحكام تميزها عن الكميات الكثيرة،
- وكان جمعُ التكسير مرتبطًا بصيغٍ معلومةٍ محددةٍ،

---

١ انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٣ – ٢٤.

فلم لا يجوز أنْ تكون بعض الصيغ دالة على القلة والأخرى دالة على الكثرة؟ إن رَبْطًا مباشرا بين النقاط الأربع السابقة يصل بنا – منطقيا – إلى هذه النتيجة. ومن هنا انطلق النحاة في تأسيسهم لهذه المسئلة الكبرى، مسئلة القلة والكثرة. هذا من الناحية التعليلية النظرية. أما من الناحية التطبيقية (العملية) فهناك عدة شواهد هامة تدل على أصالة انقسام الصيغ إلى قلة وكثرة، وتعكس وعي العرب الفصحاء لهذا الانقسام.

ثالثا: بيان وعي العرب لأصالة انقسام الجموع إلى قلة و كثرة

و يظهر ذلك من خلال الشواهد و الدلائل التالية:

الشاهد الأول: تصغير صيغ القلة على لفظها، وامتناع صيغ الكثرة عن ذلك:

فالشاهد هنا أن صيغ القلة الأربع: أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلة وفِعْلة تُصَغَّرُ على لفظها مباشرة، فتقول في تصغيرها: أُفَيْعِل وأُفَيْعَال وأُفَيْعِلَة وفُعَيْلَة، على الترتيب.

أما سائر جموع الكثرة فإنها لا تصغر على لفظها، وإنما للعرب في تصغيرها مسلكان:

- إما بردها إلى جمع القلة، ثم تصغيرها؛ هذا إن كان لها جمع قلة معروف.

- وإما بردها إلى مفردها، ثم تصغيرها، إن لم يسمع لها جمع قلة، ثم تجمع بعد ذلك جمع السلامة؛ لأن تصغير الجمع جمعٌ.

فاختصاص صيغ القلة بتلك المزية – التصغير على اللفظ – هو لمعنًى فيها ليس في صيغ الكثرة، وهو قرب دلالتها من دلالة الواحد المفرد، إذ المفرد يصغر على لفظه مباشرة، وهو رمزٌ على القلة. يقول سيبويه[1]: "اعلم أنَّ كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقِّرُ ذلك البناء[2]، لا تجاوزه إلى غيره؛ من قبل أنك إنما تريد *تقليل الجمع*، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه. واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، ...، فأبنية أدنى العدد أفعُلٌ ... وأفعَال ... وأفعِلة ... وفعلة... فتلك *أربعة أبنية*، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل. ألا ترى ما خلا هذا إنما يُحقَّرُ على واحده[3]، *فلو كان شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقر على بنائه كما تحقر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد*، وذلك قولك في *أكلُب*: أُكَيْلِبٌ، وفي *أجمال*:

[1] انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٩ – ٤٩١.

[2] أي: تصغره على لفظه مباشرة.

[3] أي: يصغر بعد رده إلى مفرده، وليس على لفظه.

أجَيْمَال، وفي أجربة: أُجَيْرِبة، وفي غِلْمَة: غُلَيْمَة، وفي وِلْدَة: وُلَيْدة. *وكذلك سمعناها من العرب. فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد*،... وسألتُ الخليل عن تحقير الدُّور فقال: أردُّهُ إلى بناء *أقل العدد*؛ لأني إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردتُ أن أقلله وأُحقِّرَهُ صرتُ إلى بناء الأقل، وذلك قولك: أُدَيْئِرٌ، فإنْ لم تفعل فَحقِّرْهَا على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو لأقل العدد". فهذا ربطٌ ظاهرٌ لسيبويه – مُستَقًى من فِكْر الخليل – بين كون صيغ: أفعُل وأفعال وأفعلة وفعلة صيغا دالة على القلة وبين قبولها التصغير على لفظها؛ لما بينها وبين التصغير من الاشتراك في دلالة التقليل. ويُعدّ هذا الشاهد أحد أقوى الشواهد على انقسام الجمع إلى قلة وكثرة. ويقول العُكْبَرِيُّ في بيان ذلك[1]: "فإنْ صَغَّرت جمع التكسير – الكثرةِ – رددته إلى جمع القلة إن كان له جمع قلة نحو: جِمَال، تقول في تصغيره: أُجَيْمَال، فَتَرُدُّه إلى أجْمَال، ثم تصغِّرُهُ، وإنما كان كذلك *لأن التصغير تقليل فلم يجتمعْ مع ما يدل على الكثرة*[2]". ويقول الرضيُّ[1]: "وإنَّما لم

---

١ انظر: اللُّباب ١٧٧/٢.

٢ لمزيد من الإيضاح انظر على الترتيب : المقتضب ٢٧٩/٢، وألفاظ الشمول والعموم ٦٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٣٢/٥ – ١٣٣، وتهذيب التوضيح ١٥٩/٢، وشذا العرف ١٣٥، وجامع الدروس العربية ٩٣/٢، والنحو الوافي ٧٠٩/٤.

يُصَغَّر جمع الكثرة على لفظه لأن المقصودَ من تصغير الجمع تقليل العدد؛ فمعنى: عندي غُلَيْمَةٌ أي عددٌ *قليلٌ* منهم، *وليس المقصود تقليل ذواتهم*، فلم يجمعوا بين *تقليل العدد* بالتصغير، *وتكثيره* بإبقاء *لفظ* جمع *الكثرة*؛ لكونه ناقصًا". ويقول الأشموني[2]: "ولا يُصَغَّرُ جمعٌ على مثال من أمثلة الكثرة؛ *لأن بنيته تدل على الكثرة، وتصغيره يدل على القلة، فتنافيا*".

الشاهد الثاني: وقوع بعض صيغ القلة، وهي صيغة أَفْعال، وصفًا للمفرد:

وذلك كقولهم: بُرمة أَعْشارٌ، وثوب أَسْمالٌ، وثوب أَقْطاعٌ. يقول ابن خالَوَيْه[3]: "ليس في كلام العرب *واحد* يوصف بجمع إلا قولهم: ثوبٌ أسمالٌ أي خَلَقٌ ،...، وثوب أكباشٌ، غليظٌ، وبرمة أكسارٌ، وقِدْر أعشارٌ، وقميص أخلاقٌ...". ويقول ابن قتيبة[4]:

" باب: ما جاء على بنية الجمع وهو وصفٌ للواحد

---

١ انظر: شرح الرضي على الشافية ١/٢٦٧، و شرح الجاربردي على الشافية و حاشية ابن جماعه عليه ١/٩٢-٩٣.

٢ انظر: شرح الأشموني على الألفية ٤/٢٤٦.

٣ انظر: ليس في كلام العرب ٢٢ – ٢٣.

٤ انظر: أدب الكاتب ٣٨٨.

قالوا: بُرْمَة أعشارٌ، وثوب أسمال وأخلاقٌ، ونعل أسماطٌ،...، وسراويلُ أسماطٌ".

والشاهد في ذلك هو قرب هذه الصيغة من الآحاد، إذ قربها منها يكسبها تخصيصا معينا يميزها عمًّا سواها من صيغ الكثرة، كما أكسبها هذا القرب من المفرد خاصية التصغير على لفظها دون الحاجة إلى ردها إلى واحدها. يقول الرضي[1]: "وحكم جمع *القلة* حكم *الآحاد بدليل تصغيره على لفظه* ،...، وجاز *وصف المفرد* به نحو: برمة أعشارٍ، وثوبٍ أسمال، ونطفة أمشاجٍ، *ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع*[2]".

هذا، وإن اقتصر وصفُ المفرد بالجمع على صيغة أفْعالٍ دون أخواتها الثلاث اللاتي هي للقلة، فهي تشترك مع (أفعال) في سائر الخصائص، فإن لم يرد السماع بمجيئها وصفا للمفرد، إلاَّ أن القياس قد لا يمنعه، ونظير ذلك عند النحاة ما أوردوه من

---

١ انظر: شرح الرضي على الكافية ١/٩٧.

٢ وفي المسئلة خلاف بين النحاة: فبعضهم اعتبر نحو أمشاج وأعشار وأسمال مفردات، وإن جاءت على وزن أفعال، وهؤلاء أقلية، وذلك ظاهر كلام سيبويه والمبرد، كما نقله السيوطي أيضا عن أبي العلاء المعري؛انظر على الترتيب: الكتاب٣/٢٣٠, والنكت٢/٨٢٨، والمقتضب٣/٣٢٩، والمزهر٢/١٠٥. أما جمهور النحاة فعلى اعتبارها جموعا وُصِف بها المفرد. وقد أخذتُ في الاستدلال المتقدم بقول الجمهور. يقول ابن عقيل في (المساعد) ٣/٣٨٨: "وأعشار من وصف المفرد بالجمع، وهو قول الأكثرين". والظاهر أن سبب هذا الخلاف هو إثبات اختصاص صيغ منتهى الجموع بالمنع من الصرف دون سائر الصيغ، وجواز صرف نحو: أفعال، إذِ العلة عند البعض أن صيغ منتهى الجموع لا نظير لها في الآحاد، أما عند البعض الآخر فالعلة هي تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا. انظر تفاصيل المسئلة والخلاف فيها في شرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان عليه ٤/ ٣٥٧ - ٣٥٩.

أسباب بناء الأسماء، وهو الشبه المعنوي بالحرف، فيما أشبه حرفا غير موجود، كتعليلهم بناء أسماء الإشارة، فقالوا: هي مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فما وُضِعَ؛ لأن "الإشارة" معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرفٌ يَدُلُّ عليها، كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت)، وللترجي (لَعَلَّ)[1]. يقول ابن خروف في شرحه على كتاب سيبويه[2]:" باب ما يُكَسَّرُ مما كان للجمع: حكم هذا الباب بعد التسمية كحكمه قبلها، *فأبنية القليل أربعة* تجمع قبل التسمية *قياسًا؛ لأنها أشبهت الآحاد في البناء، والقلة*، ألا ترى إلى قولهم: برمة أعشار وثوب أخلاق، وثوب أكياش، وقالوا: هو الأنعام".

الشاهد الثالث: إبراز العرب معنى الكثرة في صيغ خاصة:

ويظهر ذلك جَلَيًّا في استعمالهم صيغة الكثرة مقرونة بما يدل على أنَّ المقصود بها التكثير كلفظ: كثير، أو جمٌّ، أو كثيرةٍ. وقد ورد ذلك في كلام الفصحاء، في النظم والنثر. وسأبدأ أولا بذكر شواهد المنظوم، ولكن لا بُدَّ من بيان الآتي:

1انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣٢ – ٣٣.

2انظر ما نقله عنه محقق النص، خليفة بديري، في مقدمته لشرح ابن خروف على كتاب سيبويه، الموسوم بـــ: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٨٩ – ٩٩.

- أصلُ المسئلة هو وجودُ فرقٍ بين معنى القلة ومعنى الكثرة، وكذلك بين صيغ القلة وصيغ الكثرة. فالأصل أن تقول: ثلاث أفلُس، وآلاف الفلوس.

- الخروج على الأصل حاصل، سواءٌ كان من باب المجاز أم غيره، ولكنه لا يلغي وجود الأصل، فحتى لو ورد: ثلاثة فلوس، فهذا لا يعني إلغاء أصل الفرق بين صيغ القلة وصيغ الكثرة.

- وجودُ صيغة جمع وحيدة لبعض المفردات، كأَرجل ودراهم في جمع رِجل ودرهم يُحَمِّلُها الدلالة على المعنيين معا، بحسب السياق. فلنا أن نقول: ثلاثة دراهم، وآلاف الدراهم، وثلاثة أرجل وآلاف الأرجل. وهو ما عرف عند النحاة بالنيابة الوضعية، كما تقدم في بداية هذا الفصل من الأطروحة.

وإنما قدمت هذا البيان والتذكير قبل سرد شواهد المنظوم كي لا يعترض معترض بالقول[1]: كيف تستشهد بالمنظوم وقد ورد عن العرب نحو[الطويل]:

فكان نَصيـــري دونَ مَن كنتُ أتقي   **ثلاثُ شُخُــوصٍ** كاعبان ومُعصِــرُ

---

[1] وممَّنْ لم يُسلِّمْ بصحة تقسيم الجموع إلى قلة وكثرة، معترضا بنحو هذا القول أمين ظاهر خير الله في كتابه اللؤلؤ المنضود في دَفْع نُقُود ١٣٤-١٣٥.

في شعر ابن أبي ربيعة[1] ، ونحو[الطويل]:

قبـائلُنـا سبـعٌ وأنـتـم ثلاثـةٌ   ولَلسبْـعُ خيـرٌ من ثلاثٍ وأكثـرُ

للقتّال الكِلابي[2]، مما قد يبطل استدلالك ؟! فأقول:

- في الشاهد الأول ونحوه، يريد الشاعر الإخبار عن العدد، ونوع المعدود من حيث التذكير والتأنيث، وليس التركيزَ على معنى القلة أو الكثرة، وأنا إنما أتحدث عن تركيز الشاعر على معنى الكثرة، واختياره الواعي لصيغة الجمع الدالة على ذلك.

- أمّا الشاهد الثاني ونحوه، فقد يراد به ما أُريد في السابق، وقد يراد به إبراز معنى التكثير، وهو الأظهر، ولكننا عُدْنَا هنا إلى قضية النيابة الوضعية، فقبيلة لا تجمع إلاّ على قبائل ،فلو كان لها جمع قلة لأبرزه الشاعر.

- وأيضا، قد يتعذر على الشاعر – خاصة – استعمال صيغة القلة للدلالة على معنى القلة، أو صيغة الكثرة للدلالة على معنى الكثرة لضرورة الوزن أو ضرورة القافية. فحينئذ – أيضا – يسقط الاعتراض.

---

١ انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٦٦.

٢انظر :الكتاب ٣/٥٦٥.

أولاً: ما ورد في الشعر:

- قال الأُحَيْمِرُ السعدي[1] [الطويل]:

وأن أسأَلَ العبدَ اللئيمَ بَعيرَهُ ... وبُعْرَانُ ربي في البلاد كثيرُ

- وفي (الصّحاح) بلا نسبة[2] [البسيط]:

علام يُعْبِدُني قومي وقد كَثُرَتْ ... فيهم أَبَاعِرُ ما شاءوا وعِبْدَانُ

- ونقل ابن خالويه[3] بالإسناد إلى علي بن عبد العزيز المكي أنه قرأ بخط أبي

عبيد على ظهرِ دفتر له [رجز]:

إني وإن سيقَ إليَّ المَهْرُ ... ألفٌ وعُبدانٌ وذَوْدٌ عَشْرُ

أحبُّ أصهاري إليَّ القَبْرُ

فالسياق يراد به دلالة التكثير، بقرينة قوله " أَلْفٌ "، ودلالة البيت المعنوية.

---

[1] انظر: الشعر والشعراء ٦٧٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٣١٦/١.

[2] انظر: مادة (عبد) في كلٍّ مِنْ: تهذيب اللغة والصحاح ولسان العرب وتاج العروس، وقد نُسِبَ البيت في بعض المصادر للفرزدق، ولكنني لم أجد ذلك في ديوانه.

[3] انظر: ليس في كلام العرب ٥٧.

- وقال عُرْوَةُ بنُ الورد[1] [الطويل]:

أُقَسّمُ جِسمـــي فـــي **جسومٍ كثيرةٍ** وأحســـو قَــرَاحَ الماء والماءُ بــاردُ

- وقال النَّمِرُ بن تَوْلَب[2] [الوافر]:

ولا قَيْــتُ الخُيُــورَ وأخطــأتنـــي **خُطُــوبٌ جَــمَّةٌ**، وعلوتُ قِرْنـــي

- وقال طرفة بن العبد[3] [الطويل]:

رأيتُ **سُعُــودًا** من شعوبٍ **كثيــرةٍ** فلــم أرَ سَعْدًا مثــلَ سعدِ بنِ مالكِ

- وفي لسان العرب[4]، بلا نسبة [الطويل]:

وحَمَّمْتُــهــا قبــل الفــراقِ بطعنةٍ حِفاظــا، **وأصحــاب** الحفاظ **قليلُ**

- وقال العباس بن مرداس السُّلَمِيُّ[5] [الوافر]:

---

١ انظر: ديوان عروة بن الورد (٣٥).

٢ انظر: شعر النمر بن تولب ١١٨، ومادة (خير) في لسان العرب وتاج العروس.

٣ انظر: ديوان طرفة ٧٢، والكتاب ٣/٣٩٦.

٤ انظر: لسان العرب مادة (حمم).

٥ انظر: ديوان العباس بن مرداس ٥٩، ومادة (نزر) في مقاييس اللغة، ولسان العرب.

بُـــغـــاث الطير **أكثـــرها فِراخًـــا** وأم الصـــقـــر مـــقـــلاتٌ نَـــزورُ

- ويقول الأخطل التغلبي[1] يهجو كليبًا – قوم جريرٍ – في البيت المشهور [البسيط]:

قومٌ إذا استنبـــحَ **الأضيـــافُ** كلبَهمُ قالـــوا لأمهمُ بولـــي علـــى النـــارِ

والشاهد فيه استعمال الأخطل لفظة *الأضياف* – في جمع ضيف – دون غيرها من الصيغ؛ فهو – لا ريب – لا يريد أن يهجو كليبا بكثرة الضيوف، وإنما مراده أن يقلل منهم، إذ كثرة الضيوف تدل على الكرم والجود، وهو يريد ذمهم بالبخل وشدة الحرص، فاقتضى المقام أن يستعمل الصيغة التي تحمل تلك الدلالة وتبرزها، فأهمل: الضُّيُوفَ والضّيفان، واستعمل الأضياف؛ كما إن الضرورة لا تحتم عليه استعمال صيغة الأضياف، فالوزن الشعري يستقيم بالضيوف وبالضّيفان. ولو كان قائلا: (قومٌ إذا استنبحَ *الضّيفانُ* كلبَهمُ)، لعيبَ عليه ذلك، ولفقد الرونقَ البلاغيَّ، إذ البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى

---

[1] انظر: نقائض جرير والأخطل لأبي تمام ١٣٥، وشرح النقائض لأبي عبيدة ١١٢٧/٣.

الحال مع فصاحة ألفاظه[1]، والبيتُ هو من البلاغة بمكان، فجاءت لفظة الأضياف في البيت مستقرة في موقعها أيما استقرارٍ، مصيبة كبد المعنى المراد، دالة بجلاءٍ على معنى القلة، مظهرةً وعي العرب لأصالة الفرق بين صيغ القلة وصيغ الكثرة.

ثانيًا: ما ورد في النَّثْر:

وردت عبارةٌ نقلها أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري – وهو الرجل الثقة عند سيبويه – عن فصحاء العرب، وهي قولهم[2]: *أَرْمِدَاءُ كَثِيرَةٌ*". وقد قال ابن عصفور[3]: "وأَرْمِداءُ جمعُ رَماد".وأرمداءُ بوزن أفعلاءَ من جموع الكثرة.

الشاهد الرابع: حادثة اعتراض النابغة الذبياني على بيت حسان بن ثابت: رُوِيَ أنَّ حسان بن ثابت أنشد النابغة – في سوق عكاظ – قصيدة ميمية يفخر بها، فلما قال [الطويل]:

---

١ انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٦.

١ انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ١/١٣٣.

٢ المصدر السابق ١/١٣٣.

لنـــا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمعن في الضحى وأسيافُنـــا يقطـــرن مِن نجـــدةٍ دَمَا

وَلَدْنا بنــي العَنْقَاءِ وابنـــي مُحَـــرَّقٍ فأكـــرِمْ بنـــا خالاً وأكرم بنا ابْنَمَا

قال له النابغة منتقدًا: " أنت شاعرٌ، ولكنكَ أقللتَ جفانكَ وأسيافك ... "، وفي رواية قال له: "ما صنعت شيئًا، قَلَّلْتَ أمركم فقلتَ: جَفَنات وأسياف" [1].

فالشاهد هنا بيّنٌ، إذْ إنَّ انتقادَ النابغةِ حَسَّانًا مبنيٌّ على وعيِهِ لاختلاف صيغ الجمع في دلالتها على القلة والكثرة، وعلى أن وزن أَفْعال هو وزن للقلة، وأن فُعُولاً وفعالاً وزنان للكثرة.

هذا، وقد انقسم النحاة في قضية إثبات هذه الحادثة إلى ثلاثة أفرقة:

الفريق الأول: يثبتها، وهو يمثل الأكثرية[2].

الفريق الثاني: ينفيها، ومنهم: الزجاج وأبو علي الفارسي[1].

---

١ وردت الحادثة في عدة مصادر، أبرزها: الأغاني ٩/ ٢٣٢ – ٢٣٤، والموشح للمرزباني ٦٠ – ٦١، والمقاصد النحوية للعيني ٤/ ٥٢٧ – ٥٢٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٠٦ – ١١٦.

٢ ومنهم: الزجاجي، وابن قتيبة، والمرزوقي من المتقدمين، وبدر الدين العيني، ويس الحمصي العُلَيمي وعبدالقادرالبغدادي من المتأخرين. انظر على الترتيب: الإيضاح في علل النحو ١٢٣، وألفاظ الشمول والعموم ٥٩، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٧ – ٥٢٨، وخزانة الأدب ١٠٦/٨، ١٠٩ – ١١٠.

الفريق الثالث: يتردد بين النفي والإثبات، ومنهم: الأعلم والأنباريُّ والرضيُّ[2].

وقد أخذت بقول الفريق الأول – المثبتين – للأسباب التالية:

الأول: أن الذين أنكروها لم يبرزوا أدلة واضحة مقنعة على ذلك.

الثاني: أن الأصفهاني في (الأغاني) والمرزباني في (الموشح) رَوَيَاها بالإسناد من عدة طرقٍ ينتهي بعضها إلى كبار ثقات اللغويين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي والرِّيَاشي.

الثالث: أن المنكرين والمترددين، كلاهما لا يرى بأسًا في نصرة مذهبه، والرد على خصومه من الاستدلال بشاهد مُتَكَلَّمٍ فيه؛ سواءٌ:

أكان ورد بعدة روايات مختلفة، يناقض بعضها البعض،

أم نُسِبَ إلى عدة شعراء،

أم لم يُعرف قائله! ومع ذلك، تراهم يحتجون به ويجعلون منه عمدة في الاستشهاد، فتنصب عليه الأدلة وتبنى عليه الأحكام والمسائل والقيود والضوابط

---

١ انظر: المحتسب لابن جني ١/١٨٧، وخزانة الأدب ٨/١٠٧، وجامع الدروس العربية ٢/٢٩.

٢ انظر: النكت ٢/٩٩٩، وأسرار العربية ٣١٠، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٦٧.

والشروط... إلخ، فكيف بحادثة قد حظيت باهتمام اللغويين والنحاة، والبلاغيين والأدباء والنقاد[1]، وقد رويت **مسندةً** عن ثقات اللغويين، ولا سيما أحد **القرّاء السبعة** أبي عمرو بن العلاء؟! لذلك مضيتُ قُدمًا، باطمئنانٍ آخذا بمذهب المثبتين. وهنا ملاحظة هامة:

الفريقُ المنكر للقصة، وإن نفى ورودها وطعن فيها وشَكَّكَ، فإنه ما نفى انقسام الجمع إلى قلة وكثرة؛ فالمنكرون إنما بنوا نفيهم لها على وعي حسان بن ثابت وإدراكه لوجود صيغٍ تختص بالقلة، ومنها صيغة أفعالٍ، وأخرى تختص بالكثرة، وأنَّ حسانا شاعر مجيد فصيحٌ، فرأوا أن منــزلته تجل عن وقوعه في مثل هذه الهفوة. ومع ذلك، فحتى لو أخذ أحدٌ بقولهم هذا فإنه سيصل في النهاية – ولو بطريق غير مباشرة – إلى إثبات وعي العرب للفرق بين صيغ القلة وصيغ الكثرة، لأن الفريقين – المنكرين والمثبتين – متفقان على انقسام الجمع إلى قلة وكثرة، وعلى وعي العرب لذلك، وهو عُمْدَة الطَّلَب وزُبْدة الحَلَب.

---

[1] انظر: نقد الشعر لقُدامة ٩٢ – ٩٤، وتحرير التحبير لابن أبي الأصبع ١٤٨، والموشح ٦٠-٦١، والعمدة للقيرواني ٢/ ٥٣، والمثل السائر لابن الأثير ١/ ٣٠٨ – ٣٠٩.

الشاهد الخامس: أقوال بعض النحاة في هذه المسئلة:

وفيها تظهر رؤيتهم لوعي العرب لمعاني الجمع المختلفة، ومنها القلة والكثرة، وذلك عبر ملاحظات دقيقة لهم لعدد من الجوانب اللغوية المختلفة والربط بينها. ومن أبرزهم:

- *الزّجّاجي:* يبين الزجاجي أن الجموع تعبر عن الكميات والأعداد ، وبالتالي تنقسم إلى قلة وكثرة، وأنها تحمل دلائل معنوية مختلفة . ويعلل ذلك بأنّ آحادها – وهي الأصل – كانت تحمل دلائل معنوية مختلفة أيضاً ، ولذا جاءت الجموع – وهي الفرع – مثلها.

يقول في الإيضاح[1]: "والجموع تختلف في الكمية والأعداد في *قلّتها وكثرتها*، كما اختلفت *الآحاد* في أشخاصها وأبنيتها. فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف: *مقاديرها*، وأنواعها، وأجناسها، *وقلّتها، وكثرتها*، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها، وألفاظها، وأجناسها، وأنواعها، وخِلقها. وكما لم تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع". ثم يستدل بعد ذلك ببيت حسان بن ثابت.

---

١ انظر: الإيضاح في علل النحو ١٢١.

• *المرزوقيّ:* يرى المرزوقي أن اختصاص الصيغ الأربع: أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة بالقلة راجع إلى أمرين:

الأول: أنها تكسر تكسير الآحاد، لمناسبة تجمع بينهما وهي إفادة القليل.

والثاني: تصغيرها على لفظها.

يقول في "ألفاظ الشمول والعموم" عند حديثه عن الجمع السالم[1]:" والذي سوّغ أن يكون للكثير ودلّ عليه، وهو أن هذا البناء – أعني الجمع السالم – لم يتناول بالجمع ثانياً كما تُنُوول الأبنية المصوغة لأدنى العدد، وهي أربعة: أفعال وأفعلة وأفعل وفعلة وكسرت تكسير *الآحاد* لمناسبتها لها في إفادة القليل، ألا ترى قولهم: أكرُع وأكارع، وأبيات وأبابيت ،...، كما أن ما وضع لأدنى العدد يصغر على لفظه، وهي هذه الأبنية الأربعة". هذا وفي استدلال المرزوقي الأول نظرٌ، فهو يعلل تخصيص الصيغ الأربع بالقلة بتكسيرها مرة ثانية، وأنها بذلك شابهت الآحاد.

وهذا معناه: أن صيغ الكثرة لا تكسر لا تكسر ثانية، وهو الأمر المخالف لما عيه النحاة. ولما نقل عن العرب من تكسير صيغ الكثرة. وقد بسط ابن يعيش القول في هذه

---

١ انظر كتابه: ألفاظ الشمول و العموم ٥٧.

المسئلة، فقال[1]: " وإنما يجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغة في التكثير، والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع على *تشبيه* لفظ الجمع بالواحد، وقد جاء ذلك في جمع *القلة وفي* جمع *الكثرة*، وهو في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة، فإذا أريد الكثير جمعوه ثانياً،...، وأما بناء الكثرة فقد قالوا فيه: جمال وجمائل، حملوه على شِمال وشمائل لأنه مثله في الزّنة، كأنهم أرادوا اختلاف ضروبها ولم يقصدوا بذلك التكثير، لأن بناء الأصل يفيد الكثرة ،...، وأما مصارين فهو جمع الجمع أيضاً والواحد مصير، وجمعه الكثير مُصران مثل كثيب وكثبان،و جمعوا مصرانا على مصارين كما قالوا: قُرطان وقراطين، فأما حشاشين فالواحد حشّ وهو البستان، والجمع حِشّان مثل ضيف وضيفان، ثم جمع الجمع على الزيادة فقالوا: حَشاشين كما قالوا مصران ومصارين". فابن يعيش أورد ثلاثة جموع كثرةً سُمع تكسيرها ثانيةً وهي: جِمال ومُصران وحِشّان، مُبطلاً بذلك تعليل المرزوقي الأول. ولو كان لا يكسّر من الجموع إلا أبنية قلّة لكانت سائر أبنية الكثرة أبنيةً لمنتهى الجموع، ولكن الأمر بخلاف ذلك.

---

[1] انظر: شرح المفصل ٥/٧٤ – ٧٧.

• *ابن الطّراوة:* يرى ابن الطراوة أن تكسير صيغة المفرد وتحويلها إلى صيغة جديدة هو لتحميلها معاني جديدة، ومن ضمن تلك المعاني: التقليل والتكثير؛ فيقول في كتابه الإفصاح[1]: "زعم – أي أبو علي الفارسي – أنه – أي جمع التكسير – مشبّه بكسر الآنية، ولو قال: بكسر الإناء كان أصوب فيما قصد إليه، وكسره غاية العبث في إفساده، وإبطال اللحمة القائمة فيه بإتلافه، وإنما هو بسطها وتسويتها لقبول المعاني الموجبة إليها من: جمع، وتحقير، *وتقليل*، وتكثير، بالزيادة فيها والنقصان منها".

• *أبو البركات الأنباري:* رؤيته تماثل رؤية الزجاجي وابن الطراوة – يقول في الأسرار[2]: "فلما كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير، وكان المراد به معنىً واحداً، ألزم طريقة واحدة، ولما كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير، ويكون *كثيراً وقليلاً* وليس له نهاية ينتهي إليها، خصّ بأبنية تدل على القلة والكثرة، فلذلك اختلفت أبنيته".

---

١ انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٢٧.

٢ انظر: أسرار العربية ٣١٥.

• *رضي الدين الإستراباذيّ:* يقول في شرحه على الكافية: "واستدلوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت".

فهو إذن يربط بين دلالة القلة وهي من الثلاثة إلى العشرة وبين صيغ التكسير الأربع، وكان تعبيره بـ (غلبة استعمالها) دقيقاً ليخرج بذلك نحو: "ثلاثة قروء" الوارد في قوله تعالى ﴿ **والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾.

وللرضي دليل ثانٍ، فهو يرى أن جمع الكثرة هو الأصل في التكسير وليس جمع القلة؛ لأنه يستعمل في معنى: الجمعية والجنسية، بخلاف جمع القلة، فقال في شرحه على الشافية[1]: "واعلم ان جمع القلة ليس بأصل في الجمع، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة، يقال: فلان حسن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسن حسن الأثواب، وكم عندك من الثوب أو الثياب، ولا يحسن من الأثواب".

---

١ انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٤٦٨.

فيفهم من كلام الرضي أن صيغ القلة تحمل الدلالة العددية فقط، وأن صيغ الكثرة تحمل إلى جانب الدلالة العددية الدلالة على الجنس، لذلك حسن قول: فلان حسن الثياب ولم يحسن: فلان حسن الأثواب. فهناك إذن فرق معنوي رئيس بينهما، الأمر الذي يؤصِّل انقسام الجمع إلى قلة وكثرة.

• *أبو المعالي الجويني، إمام الحرمين*: يرى الجويني أن الفرق بين صيغ القلة وصيغ الكثرة يعود إلى دلالة الاستغراق، فالكثرة تدل على الاستغراق، أما القلة فلا. ودليله على ذلك إجماع أهل اللسان عليه. يقول في كتابه البرهان في أصول الفقه[1]:

" وأما الجموع فجمع القلة لم يوضع للاستغراق قطعاً، *وإجماع* أهل اللسان على ذلك كافٍ مغنٍ عن تكلف إيضاح. واللغة نقل، فليت شعري بم نتعلق إذا عدمناه؟ واما جمع الكثرة فهو في وضع اللسان للاستغراق، فإن العرب استعملته قطعاً مسترسلة على آحاد الجنس ووضعنه لها، ثم إن اتصل بها استثناء بقي مقتضى اللفظ على ما عدا المستثنى، وإن كان مطلقاً فمقتضاه الاستغراق، فإن تقيّدَ بقرينة حالية نزل على حسبها".

---

١ انظر: شرح الكافية للرضيّ ٢/٢٩.

فالجويني جعل طرحه مرتكزاً على نقاط ثلاث هي:

انقسام الجمع إلى قلة وكثرة وضعاً، فالانقسام وضعي وليس طارئاً أو لاحقاً.

وجود دلالة الاستغراق في جمع الكثرة مستفادةً من الوضع، وهو ما يميزه عن جمع القلة، وبالتالي فهي دلالة هامة تؤيد هذا الانقسام إلى قلة وكثرة.

ظهور أثر هذا الاستغراق على دلالة الجنس، وذلك في حال الاستعمال. وهذا أيضاً يؤيد ذلك الانقسام السابق.

والجويني في طرحه هذا ينسجم مع فكر الرضي الاستراباذي في فصل معنى القلة عن معنى الكثرة بوجود دلالتي الاستغراق والجنس في الكثرة حصراً. ولتوضيح هذا المفهوم أُورِد ما ذكره ابن جني في دفاعه عن حسان بن ثابت في قصته المشهورة مع النابغة، مسوّغاً ومعللاً اختيار حسان لفظتي: الجفنات والأسياف بدلاً من الجفان والسيوف، فقال[1]:

"وعذر ذلك عندي أنه قد كثر عنهم وقوع الواحد على معنى الجميع جنساً، كقولنا: أهلك الناس الدينارُ والدرهم، وذهب الناس بالشاه والبعير. فلما كثر ذلك جاؤوا في

---

[1] انظر: المحتسب ١/١٨٧ ــ ١٨٨.

موضعه بلفظ الجمع الذي هو أدنى إلى الواحد أيضاً، أعني الجمع بالواو والنون والألف والتاء، نعم وعُلِمَ أيضاً أنه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسية فلهوا عنه، وأقاموا على لفظ الواحد تارة ولفظ الجمع المقارب للواحد تارةً أخرى، إراحة لأنفسهم. ومثل الجمع بالواو والنون والألف والتاء مجيئهم في هذا الموضع بتكسير القلة، كقوله تعالى: ﴿**وأعينهم تفيض من الدمع**﴾[1]. وقول حسان: وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً، ولم يقل: عيونهم ولا سيوفنا".

فابن جني إذن يرى أن في ذهن العربي ووعيه أمرين عند استعماله صيغ الجموع:

الأول: قصد الكمية أو الدلالة العددية.

والثاني: قصد دلالة الجنس مجردةً من معنى الكمية. وهذا القصد قد يُتوصل إليه بإيراد صيغة الكثرة باعتبارها الأصل في التعبير عن هذه الدلالة، كما قال الرضي، وهذا في حقيقة استعمالها، وقد يُتوصل إليه بإيراد صيغة القلة باعتبار أنها أقرب إلى معنى الواحد، الذي كثر استعمالهم له في التعبير عن معنى الجنس، وهذا الاستعمال للقلة

---

١ التوبة: ٩٢.

استعمال مجازي، ولكن العرب لجأت إليه – كما يقول ابن جني – وآثرت استعماله على استعمال صيغة الكثرة في بعض الحالات – مع أن الكثرة هي الأصل في بيان معنى الجنس – كي لا ينصرف الذهن إلى قصد الدلالة العددية أو الكمية، إذ هي غير مرادة في هذه الأحوال. وبهذه ينتفي التعارض الظاهر بين الجويني أو الرضي وبين ابن جني عندما قال: "وعلم أيضاً انه إذا جيء في هذا الموضع بلفظ جمع الكثرة لا يتدارك معنى الجنسية فلهوا عنه".

إذ مراد ابن جني أنهم لن يتدراكوا معنى الجنسية في جمع الكثرة مجرداً عن معنى الكمية، وليس مراده بأن جمع الكثرة لا يدل على معنى الجنس.

هذا التحليل المشترك لدلالات صيغ جمع التكسير الذي طرحه الجويني الأصولي، والرضي وابن جني اللغويان جاء منسجماً مع طرحٍ حديثٍ لعدد من الباحثين والدارسين في حقل الساميات، وذلك أنهم يرون أن بداية جموع التكسير كانت دلالة صيغه على معنى الجنس، وهو ما اصطلح عليه باسم الجنس، وكذلك على اسم الجمع. يقول

د.رمزي بعلبكي[1]: "نلاحظ أن أوزان جموع التكسير في اللغات الجنوبية هي أوزان سامية، الأمر الذي يستدل منه على أن هذه الأوزان المشتركة كانت في الأصل لغير الجمع. ويبدو أن التفسير الأقرب هو أنها كانت للدلالة على ما يعرف بـِ"اسم الجمع" أو "اسم الجنس" ثم انتقل استعمالها لمجموع الأفراد الواقع تحت ذاك الجنس، فانتقلت نحوياً من الإفراد إلى الجمع ،...، العربية وسعت استخدام بعض الأوزان السامية وطورت دلالتها من اسم الجنس نفسه إلى دلالة الجمع".

ومما سبق نستطيع أن نصل إلى النتيجة الهامة التالية التي توفق بين آراء القدماء وآراء المحدثين، وهي:

يقول المحدثون: صيغ الجمع حملت دلالة الجنس قبل دلالة الجمع، إذن: فدلالة الجنس فيها هي الأصل، ودلالة الجمع هي الفرع.

---

١ انظر: فقه العربية المقارن ١٤٣، والجموع في اللغة العربية ١٧٢، و Wright (١٨٩٠) ص ١٤٨، و O'Leary (١٩٢٣) ص ١٩٣ – ١٩٤.

يقول بعض القدماء: دلالة الجنس تظهر في بعض صيغ الجمع أصالة حقيقة، وفي البعض الآخر مجازاً لا حقيقة. النوع الأول هو صيغ الكثرة، أما النوع الثاني فهو صيغ القلة؛ فإذن نخلص إلى أمرين:

صيغ الجمع – لا محالة – تنقسم أصالة إلى صيغ للكثرة وصيغ للقلة.

صيغ الكثرة هي الأصل، بسبب دلالتها على الجنس حقيقة، أما صيغ القلة هي الفرع.

ومما سبق أيضاً تظهر فائدة الدراسات اللغوية المعاصرة، ولا سيما الأبحاث التي تعنى بالمقارنة بين الساميات، إذ هذه الرؤية الحديثة لدلالات الجمع وخصائصه من نافذة الدراسات السامية أغنت رؤية القدماء، ودعمت أطاريحهم وقواعدهم ولا سيما في قولهم بانقسام الجموع إلى جموع قلة وجموع كثرة.

هذا وإن كان هناك فارق ملحوظ بين الرؤيتين في قضية *الوضع* – كما عند الجويني – إلا أنّ كلتيهما تصبان في خانة واحدة من حيث النتيجة، وهي ظهور دلالة الجنس أصالة في بعض صيغ جمع التكسير ألا وهي صيغ الكثرة، وبالتالي ظهور دلالة الكثرة في بعض، و دلالة القلة في البعض الآخر.

• *ابن يعيش:* اهتم ابن يعيش في "شرح المفصل" ببيان اختصاص جمع القلة بصيغ محدودة، وقد ظهر هذا الاهتمام في أكثر من موضع من كتابه بإيراده شواهد ودلائل تعضد رأية، ومن ذلك قوله معللاً[1]:

"ويدل على أن هذه الأبنية للقلة أمران، أحدهما: أنك تصغرها على لفظها، فتقول في تصغير أقلس أفيلس، وفي أجمال أُجَيمال، وفي أجربة أجيربة، وفي غلمة غليمة، ولو كانت للكثير لرددتها إلى الواحد ثم تجمعها ،...، بالواو والنون إن كانت لمن يعقل وبالألف والتاء إن كانت لغيره. والثاني: أنك تفسر به العدد القليل فتقول: ثلاثة أفلس وأربعة أجمال وخمسة أرغفة وثلاثة صبية ،...، فتمييزك بهذه الجموع العدد القليل دليل على ما قلناه". ثم أضاف دلائل أخرى بقوله: "واعلم أن أبنيه القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليها كثير من أحكام المفرد،...، ومنها جواز وصف المفرد بها نحو: ثوب أسمال وبرمة أكسار، ومنها: جواز عود الضمير إليها بلفظ الإفراد نحو قوله تعالى ﴿**وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه**﴾".

---

[1] انظر: شرح المفصل ٥/١٠ ـ ١١، ١٥، ١٦.

ويقول في موضع آخر[1]: "إن الغرض من المجيء بأبنية القلة أن تضاف أسماء أدنى العدد إليها من نحو: ثلاثة أثواب وخمسة أكلب".

كانت تلك طائفة من أقوال النحاة وتحليلاتهم التي دعموا بها قضية انقسام صيغ الجمع إلى قلة وكثرة. وبعد عرض هذه القضية بتفاصيلها، وما دار حولها من خلافات فإنني أصل إلى قول الآتي:

كان من عدم الإنصاف التسرع بوسم النحاة بأنهم أخطأوا بتقسيم صيغ الجموع إلى قلة وكثرة، وأنهم وضعوا لذلك شواهد من عند أنفسهم، كما قال يوسف الصيداوي. كذلك كان بعيداً عن المنهجية العلمية الضرب بقواعدهم في هذه المسئلة عرض الحائط، وإغفال مناقشتهم لها، إذ لم يقم أي من المعترضين عليهم بتناول ما قالوه في المسئلة، وما ذكروه من أدلة وتحليلات وتفاصيل وأقوال فيفندَها كلها أو بعضها، بحيث يقنعنا بصحة رأيه، وعدم صحة آرائهم. لقد كان اعتراضهم غير مقنع وغير مسند بالأدلة الواضحة التي تخدم غرضهم، فجاء هجوماً صارخاً وسريعاً، وإن تفاوتت حِدَته فيما بينهم، لذلك فقد سعيت لمعالجة هذه القضية الهامة بعرض مقالة الفريقين، وحجج كل، داعماً رأي النحاة

---

١ انظر: المصدر السابق ٥/٢٥.

المتقدمين، مبيناً رجحان كفتهم بما سقته من شواهد ودلائل، بعضها مستقًى من كلام النحاة أنفسهم في القضية ذاتها، وبعضها استنتجته وتوصلت إليه من عدد من قواعد النحو والصرف التي لمست فيها ترابطاً وتواصلاً مع القضية التي أنا بصدد تناولها وتحليلها. لذا أقول في ختام هذا الفصل من الأطروحة – وبكل ثقة واطمئنان – إن انقسام الجمع إلى جمع قلة وجمع كثرة هو انقسام أصيل وسليم، لا عبث فيه ولا خلل، وليس هو صنيعة النحاة ووليد أفكارهم وخيالاتهم، بل هو خصيصة من خصائصه في العربية، وقد وعته العرب وأدركت دلائله المعنوية المختلفة.

الفصـــــل الرابع

توجيه النحاة ورود تركيب ﴿ثلاثة قروء﴾ في الآية القرآنية ﴿والمطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروء﴾ [البقرة/٢٢٨] [دراسة تطبيقية مختصرة]

١. مقدمة

وقع اختياري على تركيب ﴿**ثلاثة قروء**﴾ الوارد في النص القرآني ليكون مادة لدراسة تطبيقية مختصرة على محور القضية الثانية في هذا الفصل، ظاهرة القلة والكثرة؛ وذلك لما له من أهمية كبرى في تسليط الضوء على هذه الظاهرة من نواحيها المختلفة. فتوجيه النحاة لهذا التركيب يمثل تطبيقا عمليا لآرائهم المتشعبة، ومذاهبهم المختلفة في فهم خصائص القلة والكثرة، ونظرتهم لآثارها في استعمال المتكلم العربي. وهذه المذاهب والآراء تعكس مدى مرونة هذه الظاهرة مع البنيان اللغوي العام: نحوًا وصرفًا وبلاغةً، ومعنىً وأسلوبًا وصياغةً، كما تظهر مقدرة النحاة الكبيرة في التحليل والتعليل، ومسالكهم

في توجيه هذا التركيب إلى ما يحتمله من معانٍ وتأويلات تنسجم مع أصولهم التي وضعوها واعتمدوها.

٢. تعدد آراء النحاة في توجيه ورود ﴿ثلاثة قروء﴾

اختلفت آراء النحاة وتعددت في تعليل ورود العدد القليل-ثلاثة- مضافا إلى صيغة جمع الكثرة – فُعُولٍ- التي تمثلها كلمة قروء في قوله تعالى ﴿**ثلاثة قروء**﴾. وهنا كان التساؤل: لمَ لمْ ترد صيغة للقلة يضاف إليها العدد ثلاثة، كأقراء أو أقرؤ، ونحوهما؟ أ لِعدم وجود صيغة للقلة في جمع قَرءٍ أو قُرءٍ[١] أم إنها وجدت لكنها أهملت، أم هي لم تهمل لكنها استغني عنها لدواعٍ ما؟ فإن كان لدواع ما، فما هي تلك الدواعي؟ وما مسوّغها؟ وبما أنه قد ورد في القرآن ﴿**ثلاثة قروء**﴾ بلا خلاف بين القراء فما هو تعليل ذلك؟

للنحاة عدة توجيهات في الإجابة على الأسئلة السابقة، معظمها يستند مباشرة إلى أصول النحو المشهورة التي يلجأون إليها عادة لتعليل ظاهرة ما، أو تفسير شاهدٍ يعارض

---

١ والقَرْءُ -بالفتح- هي الأفصح عند جمهور من اللغويين، ففي (تحرير التنبيه) للنووي-ت(٦٧٦ هـ)- مادة (قرأ): "القَرء بفتح القاف وضمها، والجمهور على الفتح".وفي (تهذيب الأسماء واللغات)له:"والقرء بفتح القاف و ضمها لغتان ،...، أشهرهما الفتح و هو الذي قاله جمهور أهل اللغة واقتصروا عليه".

بوضوح حكما شهيرا أو قاعدة عامة أو أصلا من أصولهم. فإما أن ينتهي الأمر بالحكم عليه بالشذوذ، أو عدّه حالة خاصة، وإمّا أن يجد التخريج المناسب الذي يردّه إلى قاعدته الأم، أو يلقي به في أحضان قاعدة أخرى يتناسب مع خصائصها وشروطها.

هذا، وبعض تلك التعليلات والتوجيهات يستند ابتداءً إلى الدلالة المعنوية للنص من خلال فهم دلالة السياق، ويشكل ذلك قاعدة الانطلاق لتوجيه النص وتفسيره بما يتوافق مع الخصائص النحوية الأساسية لظاهرة القلة والكثرة.

٣. أبرز تلك التوجيهات والتعليلات

يمكننا بعد استقراء معظم آراء النحاة في هذه المسئلة وتتبعها أن نحصرها في قسمين:

القسم الأول: يستند مباشرة إلى الأصول النحوية واللغوية العامة، وهذا تندرج تحته تسعة أقوال لهم، هي:

- القول بالمجاز.
- القول بأثر كثرة الاستعمال

وهذان القولان من باب الاستغناء الاستعمالي، أو النيابة الاستعمالية

- القول بالاستغناء الوضعي.
- القول ببدء (الكثرة) من الثلاثة.
- القول بالعدل (عن أَقْراء إلى قُروء)
- القول بقلة إتيان مميز العدد القليل جمع كثرة.
- القول بإطلاق جواز إتيانه جمع كثرة.
- القول بالإضافة إلى الجنس على تقدير "مِنْ".
- القولُ بحذف المضاف إليه مع تقدير "مِنْ".

القسم الثاني: يستند أساسًا إلى المعنى ومفهوم النص، مع ارتباطه بالأصول والقواعد. وهذا يندرج تحته قولان، هما:

- القول بأنّ المعنى: تربُّص كل مطلقة ثلاثة أقراء.
- القول باختلاف عوائد النساء.

وقد ذيلت هذا القسم برأي لي، أو قل بتحليلٍ جعلته احتمالا قد يوجه إليه تعليل هذا التركيب، معتمدا في ذلك على أمرين:

- الدلالة المعنوية لكلمة قرء.
- قاعدة جواز الحمل على المعنى[1]، وهي من أصول النحاة المشهورة. يقــول السيوطي[2]: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدًا".

٤. عرض آراء النحاة وأقوالهم في توجيه ورود ﴿ثلاثة قروء﴾

أولا: ما يستند منها مباشرة إلى الأصول النحوية واللغوية العامة

انصبّت في هذا الاتجاه معظم توجيهات النحاة و المفسرين؛ فقد كانت هذه الأصول الأساسيّة كالمجاز و كثرة الاستعمال و الحذف و التقدير مفاتيح آرائهم و

---

١ انظر تفاصيل هذين الأصلين والشواهد عليهما في الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٩٦-٢٠٠، ٢٠٦-٢١٢.

٢انظر: المصدر السابق ١/٢٠٨-٢٠٩.

مصابيح آفاقهم فيما ذهبوا إليه. و جملة هذه الآراء و التوجيهات تنحصر في الأقوال التسعة التالية:

أ. القول بالمجاز

وربّما عبروا عنه بــ: التوسع، أو الاستعارة. يقول أبو حيان الأندلسي – وهو اللغوي النحوي المفسر– في تفسيره (البحر المحيط) ما نصه[1]:"وتوجيه الجمع للكثرة في هذا المكان ولم يأت ثلاثة أقراء أنه من باب *التوسع* في وضع أحد الجمعين مكان الآخر، أعني جمع القلة مكان الكثرة، *والعكس*". وقال أيضا في مختصره في التفسير "النهر الماد"[2]: و فعول من بناء جمع الكثرة، وهو هنا من باب *التوسع*، إذ قد ينوب أحد الجمعين – القلة والكثرة – عن الآخر". وهو بهذا يشير إلى مبدأ النيابة الاستعمالية؛ لذلك قال في "الارتشاف"[3]: "وقد **يستغنى** بجمع القليل عن جمع الكثير، وهما مستعملان، نحو قوله تعالى ﴿**ثلاثة قروء**﴾، وهو جمع قرءٍ، وقد جمع في القلة على أقراء *فاستغني* بقروء عنه".

---

١ انظر: البحر المحيط ١٨٦/٢.

٢ انظر: النهر الماد ٢٢٢/١.

٣ انظر : : ارتشاف الضرب ٤٠٦/١.

وهذا استغناء بالكثرة عن القلة بداعي المجاز، كما تقدم. ويقول فخر الدين الرازي – المفسر الأصولي اللغوي المتكلم– في تفسيره[1]: *السؤال الخامس*: لفظ (أنفس) جمع قلة، مع أنهن –أي المطلقات– نفوس كثيرة، والقروء جمع كثرة، فلم ذكر جمع الكثرة مع أنّ المراد هذه القروء الثلاثة وهي قليلة؟ *والجواب*: أنهم *يتسعون* في ذلك، فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر لاشتراكهما في معنى الجمعية".ويقول ابن عقيل في "المساعد"[2]: "والاستعمال –أي الاستغناء بالاستعمال– كـ ﴿**ثلاثة قروء**﴾ جمع قرء وهو –أي قروء– صيغة كثرة. وقالوا في القلة: أقراء، لكن استعمل ما للكثرة في الآية مكان ما للقلة *لقرينة* الثلاثة". وذكر القرينة هنا لأنّ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز لا بد له من قرينةٍ، إما لفظية أو معنوية[3]. يقول الأشموني: "كما يغني أحدهما عن الآخر وضعا، كذلك يغني عنه أيضا استعمالا *لقرينة مجازاً*"، نحو﴿**ثلاثة قروء**﴾".وممن ذكر هذا الرأي من

---

١ انظر : تفسير الرازي ٦/٩٣.

٢ انظر : المساعد ٣/٣٩٥.

٣ انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٢٠٨، ٢٧٥.

النحاة أيضا: ابن السرّاج، وابن مالك، والفيومي، والسيوطي[1]. ومن المفسرين: النسفي، والسمين الحلبي، وأبو السعود العمادي، وشهاب الدين الألوسي البغدادي[2]. وممن عبَّر عن هذا القول بالاستعارة: ابن الحاجب، والرضي، والقرافيّ[3].

ب. <u>القول بالاستغناء الوضعي أو النيابة الوضعية</u>

وهو منقول عن سيبويه، كما في لسان العرب وتاج العروس[4]. يقول ابن منظور[5]: "ولم يعرف سيبويه أَقْراءً ولا أقرُؤًا. قال: استغنوا عنه بفُعُولٍ". وهذا ظاهر كلام

---

١ انظر على الترتيب: شرح الأشموني على الألفية ١٧٢/٤ ، و الأصول في النحو ٤٣٠/٢، وعمدة الحافظ ٥١٩، والمصباح المنير مادة (قري)، وهمع الهوامع ٨٧/٦.

٢ انظر على الترتيب: تفسير النسفي ١١٨، والدر المصون ٤٣٩/٢، وتفسير أبي السعود ١٧٢/١، وتفسير رُوح المعاني للألوسي ١١٥/٢.

٣ انظر على الترتيب: شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢٤/٣، وشرح الكافية للرضي ٤٦٨/٣، ونفائس الأصول ١٩٣٦/٤.

٤ انظر: لسان العرب، وتاج العروس في مادة (قرأ).

٥انظر: لسان العرب مادة (قرأ).

سيبويه في الكتاب[1]:"وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ". وعلّق عليه الأعلم في "النكت" بقوله[2]: "اعلم أنّ واحد القروء قَرء، وقياس أدنى العدد فيه أقرؤ كما يقال: فلس وأفلس، واستغنوا بالكثير وهو قروء، ولم يذكر سيبويه أقراءً على أفعال وقد جاء في الحديث أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة. (دعي الصلاة أيام أقرائك)، فإن كان ذلك مضبوط اللفظ فهو على فعل وأفعالٍ كزند وأزناد". ويحتمل أنّ سيبويه سمع أقراءً ولكنها عنده جمع قرءٍ -بضم القاف- كركن وأركان. أما أقرؤا فالظاهر أنه لم يسمعها أو لم يصح عنده ثبوتها عند فصحاء العرب.

جـ. القول بأثر كثرة الاستعمال

فقد عد بعض النحاة كثرة استعمال إحدى صيغتي الجمع - القلة أو الكثرة- مسوغا لاستعمالها مكان الأخرى. يقول المرزوقي[3]:"لما كان الكثير (أي صيغة قروء) أكثر

1انظر: الكتاب ٣/٥٧٥.

2انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٩٩٧.

3انظر: ألفاظ الشمول والعموم ٦٢.

أكثر في الاستعمال وأشهر في بناء القليل، بدلالة أن سيبويه لم يحك في جمع قرء غير قروء، صار في حكم ما لم يجيء فيه غير بناء الكثير. فكما قيل: ثلاثة رجال، وأربعة مساجد، قيل: ثلاثة قروء، وإذاً كانت أقراءٌ في حكم ما لم يجيء، لقلته[1]. ويقول النسفي[2]: "ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنــزيلاً لقليل الاستعمال منــزلة المهمل". ومثله قال الفخر الرازي وأبو حيان الأندلسي[3].

د. القول ببدء (الكثرة) من الثلاثة

وهذا قول النحاة والأصوليين الذين عدوا القلة والكثرة متفقين مبدأ، فالثلاثة – عليه– مشتركة بين القلة والكثرة، فهي في حد الكثرة، فلا إشكال عندهم البتة في ورود

١أي لقلة وروده واستعماله.

٢انظر: تفسير النسفي ١١٨.

٣انظر: تفسير الرازي ٩٣/٦، والبحر المحيط لأبي حيان ١٨٦/٢-١٨٧.

نحو ﴿ثلاثة قروء﴾. وعلى هذا القول اعتمد الخفاجي في توجيه ورود ﴿ثلاثة قروء﴾، كما في شرحه على "درة الغواص" للحريري[1].

هـ. القول بالعدل عن أقراءٍ إلى قُروء

وهذا القول يستند أساسًا إلى أنّ قرءًا هي بالفتح، لا بالضم، إذ أقراءٌ ليست جمعا قياسيا لقَرء، ففَعْلٌ – عند جمهور النحاة– لا يجمع على أفعال إلا شذوذا، وقياس جمعه في القلة هو أَفعُل. ولكن أقرؤًا –على المشهور– لم تسمع في جمع قَرء، ولا في جمع قُرء، بالضم، وإنما سمع في جمعهما قروء مقيسا، لذلك فقد عدل عن المسموع الشاذ في القياس–أقراء– إلى المسموع المقيس–أقرؤ– فاستعملوه في القلة وفي الكثرة، وهذا يمكننا عده نيابة استعمالية كذلك. يقول المرزوقي[2]: "فإن قيل: فقد قال الله تبارك وتعالى {والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء} فعدل من أقراء وهو لأدنى العدد إلى قروء وهو الكثير، وأنت زعمت أنّ ذلك لا يؤثَر ولا يحسن؟ فالجواب: أنّ أقراء لم يروه

---

[1] انظر: شرح درة الغواص ٢١٢.

[2] انظر: ألفاظ الشمول والعموم ٦١.

سيبويه، وواحدة قرء -بفتح القاف- وقياس (فعل) أن يكون (أفعل). وإن ثبَّتناه لما ورد في الخبر من قوله صلى الله عليه وسلم "أيام أقرائك" فهو مما شذ عن القياس، وإن ورد في الاستعمال كاستحوذ، فكما لا يجوز القياس على استحوذ، فكذلك لا يجوز القياس على ثلاثة قروء".ويقول ابن حمدون[1]: "ومِن تخلُّف كونه- أي مميز العدد القليل- بلفظ قلة، وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودي، إحداهما - وهي المُرادة - أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة، ولكنّ جمع القلة الذي سمعه له شاذ، وجمع الكثرة مقيس، فيضاف إلى المقيس نحو ﴿**ثلاثة قروء**﴾ جمع كثرة لقرءٍ بفتح القاف، وسمع أقراء جمعَ قلة لكنه شاذ،...، نعم إن قيل إنه جمع قرء - بضم القاف- كان مقيسا، لكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات".وذكر نحو ذلك ابن مالك وأبوحيان والسمين الحلبي وابن هشام والأشموني[2]. فحاصل المسئلة أنّ هذا التوجيه يستند إلى أمرين:

١انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١٨٦/٢.

٢انظر على الترتيب: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/٢، والبحر المحيط ١٨٧/٢، والدر المصون ٢ /٤٣٩، وأوضح المسالك ٦٥٨ وشرح الأشموني ٩٣/٤.

* كون قروءٍ وأقراء جمعين مسموعين لقَرءٍ، بالفتح أحدهما شاذ في القياس وهو أقراء، والآخر مقيس مستعمل، وهو قروء.

* عدم ورود السماع بـــ أقرؤ جمعا لقَرء، مما سوغ العدول عن أقراء إلى قروء.

وقد ينتقد هذا التوجيه وينتقض بما نص عليه الجوهري في (الصحاح) وبما نقله ابن منظور عن اللحياني والقرطبي المفسر عن الأصمعي[1]، وهو قولهم (أقرؤ) في الجمع القليل[2]؛ فإن ثبت ذلك، ضعف مسوغ العدل إلى قروء، إذ إنّ أفعلا ليس قياسا في فُعل، وإنما قياس في فعل- بالفتح- عند الجمهور[3]. ولكن، يبدو أنها -أي أقرؤًا- إما لغة غير

---

١ انظر على الترتيب: الصحاح مادة (قرأ)، و المصباح المنير مادة (قري)،والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٣/٣.

٢ انظر: لسان العرب مادة (قرء)، وتاج العروس مادة (قرء).

٣ ففي مذهب الفراء ينقاس أفعُل في جمع فُعل أيضا. انظر: همع الهوامع ٨٨/٦، وانظر أيضا: حاشية الصبان على الأشموني (٩٣/٤-٩٤) في مناقشة هذا التوجيه والاعتراض عليه.

فصيحة، أو هي نادرة الاستعمال، إذ إنها منقولة عن اللحياني فقط، على المشهور، أو وردت جمعا شاذًا لقرء –بالضم– مما يقوي حجة أصحاب هذا التوجيه[1].

و. القول بقلة مجيئ مميز العدد القليل من ثلاثة إلى عشرة جمع كثرة

ويستند هذا القول إلى قاعدة متبعة عند جمهور النحاة في مبحث تمييز العدد القليل؛ يقول الرضي في شرح الكافية[2]: "وإن كان له –أي المعدود– الجمعان معًا، أضيف العدد في *الغالب* إلى جمع القلة، لمطابقة العدد للمعدود قلةً، نحو (ثلاثة أجبال): وقد جاء **﴿ثلاثة قروء﴾** مع وجود أقراء، وليس بقياس". ويقول ابن عصفور في "المقرب"[3]: "وإذا كان للمعدود جمع قلة وجمع كثرة، أضفته إلى القليل نحو (ثلاثة أفلُس)، *و قد يضاف إلى الكثير* نحو *(ثلاثة فلوس)* ". وذلك – أيضا– ظاهر كلام ابن مالك في الألفية[4]:

---

١ لمزيد من التفصيل والإيضاح، انظر نص ابن ولاد في "الانتصار" الذي أورده محمد عضيمة في حاشيته على "المقتضب" ١٥٩/٢.

٢ انظر: شرح الكافية للرضي ٣٧٣/٣.

٣ انظر: المقرب ٣٨٥.

٤ انظر أبيات ابن مالك ضمن شرح ابن عقيل على الألفية ٥١٢.

ثلاثةً بالتاء قُلْ للعشَرهْ   في عَدِّ ما آحاده مذكرهْ

في الضِّدِّ جَرِّدْ، والمميزَ اجرُرِ   جمعًا بلفظ قلةٍ (في الأكثرِ)

فقوله (في الأكثر) إشارة إلى ذلك، وكذا ذكَرَ عددٌ من شراح الألفية، كابن الناظم، وابن عقيل، والمكودي والصبان[1].

ز. القول بإطلاق جواز مجيء مميز العدد القليل جمع كثرة من غير تأويل

وهو قول يكاد يكون شاذا، نقله الفيومي في المصباح المنير، فقال[2]: "وذهب بعضهم إلى أنّ مميز الثلاثة إلى العشرة يجوز أن يكون جمع كثرة من غير *تأويل*، فيقال خمسة كلاب وستة عَبيد، ولا يجب عند هذا القائل أن يقال خمسة أكلُب، ولا ستة أعبُد".

---

[1] انظر على الترتيب: شرح ابن الناظم ٧٢٧، وشرح ابن عقيل ٥١٢، وشرح المكودي ١٨٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٤/٤.

[2] انظر: المصباح المنير مادة (قري).

ح. <u>القول بأنّ ثلاثة قروء من باب الإضافة إلى الجنس</u>

أي أنّ ثلاثة قروء بمعنى ثلاثة من القروء، وإنما عبر عن دلالة الجنس بجمع الكثرة لأنه لا يعبر عنها بالقلة، وإنما بالكثرة، لأنها الأصل. يقول الرضي في شرحه للشافية[1]: "واعلم أنّ جمع القلة *ليس بأصل في الجمع* لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية ***والجنسية*** كما يستعمل له جمع *الكثرة*. يقال: فلان حسَنُ الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسُنُ حسن الأثواب. وتقول: هذا أنبل الفتيان، ولا تقل: أنبل الفتية، مع *قصد بيان الجنس*". وقال سيبويه[2]: "وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قرود ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب *على* غير وجه *ثلاثة أكلب*، ولكن على قوله *ثلاثة من الكلاب*، كأنك قلت: ثلاثة عبدي الله ،...، قال الراجز:

كأنّ خُـصييهِ من التَّـــدلـــدُلِ   ظـــرفُ عجــوزٍ فيه ثنتا حنظَـــلِ

1انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٩٢.

2انظر: الكتاب ٣/٦٢٤.

وقال [الرجز]:

قـــد جـــعـــلتْ مَـــيُّ على الظِّرارِ خـــمـــسَ بـــنانٍ قانـــيءِ الأظفـــارِ

وقال في موضع آخر[1]: "وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب، كما تقول: صوت كلاب، أي من هذا الجنس، وكما تقول: هذا حَبُّ رمان". وعلق عليه الأعلم بقوله[2]:" فجعل سيبويه إضافة خمسة كلاب كإضافة عدد إلى جنس، وثنتا حنظل في معنى ثنتان من حنظل، وكان قياسه أن يقول: حنظلتان، فجاء به *على الأصل*، وحنظل اسم الجنس في الكثير من العدد، وقوّاه سيبويه بقوله: (صوت كلاب)، لأنّه قد أحاط العلم أنّ *صوتا واحدا* لا يكون للكلاب وإنما يريد صوتا من الكلاب؛ أي: من هذا الجنس". وهذا توجيه قوي من سيبويه، لأنّه إن جاز قول هذا صوت كلاب، وهاتان ثنتا حنظل، في المفرد الواحد وفي الاثنين والاثنتين، وهما - لاشك- أقل من الثلاثة، أفلا يسوغ بعدئذ ورود ثلاثة قروء ؟! بل ورودها سيكون من باب الأولى، على تقدير حذف (من) وإضافة

---

[1] انظر: المصدر السابق ٣/٥٦٩.

[2] انظر: النكت ٢/٩٩٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣١٢.

العدد إلى اسم الجنس مباشرة[1]. يقول المبرد[2]: "فإن قلت: ثلاثة حمير، وخمسة كلاب جاز ذلك، على أنك أردت: ثلاثة *من الكلاب*، وخمسة *من الحمير*، كما قال الله عز وجل **﴿يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾**". ومع أنّ الخليل وسيبويه سبقاه إلى هذا التعليل، فقد نسب هذا التوجيهَ إليه عددٌ من النحاة واللغويين والمفسرين كالعكبري، والرضي، وأبي حيان ،والخفاجي[3]. وقد قال أبو حاتم[4]: "والنحويون قالوا في قول الله تعالى **﴿ثلاثة قروء﴾** أراد ثلاثة من القروء" من غير نسبة إلى إمامٍ معين. هذا، وقد اعترض ابن مالك على المبرد في هذا التوجيه، ورفضه، لأنّه رأى فيه إضعافا لقاعدةِ جَعْلِ مميزِ العدد القليل جمعَ قلة، فقال منتقدًا[5]: "وقال المبرد في المقتضب: فإن قلت: ثلاثة حمير وخمسة كلاب، جاز على أنك تريد ثلاثة من الحمير وخمسة من الكلاب، وجعل من ذلك **﴿ثلاثة قروء﴾**. **ولو**

---

١ انظر كلام ابن ولاد منقولا في حاشية محمد عضيمة على "المقتضب" ٢/١٥٨-١٥٩.

٢ انظر: المقتضب ٢/١٥٨-١٥٩.

٣ انظر على الترتيب: إملاء ما منّ به الرحمن ١/٥٣، وشرح الكافية للرضي ٣/٣٧٣، والبحر المحيط ٢/١٨٧، وشرح درة الغواص للخفاجي ٢١٢.

٤ انظر على الترتيب: تهذيب اللغة مادة (قرأ)، وتاج العروس مادة (قرأ).

٥ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٠.

جاز هذا لم يكن معنىً في الحَجْر بجمع القلة؛ لأنّ كلّ جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا وإن كان كما يقال: ثلاثة فلوس وثلاثة دُور على تقدير ثلاثة من فلوس وثلاثة من دور، وإلى هذا أشرت بقولي: (ولا ثلاثة كلابٍ ونحوه، تؤوله بثلاثة من كذا **خلافًا للمبرد)**".

ط. <u>القول بحذف المضاف إليه مع تقدير (مِن)</u>

وهو قول قد تفرع من القول السابق رأي قائل بأنّ ﴿**ثلاثة قروء**﴾ جاء على تقدير حذف مضاف إليه، والمقدر هو: *ثلاثة أقراء من قروء*، فعلى هذا التقدير يزول الإشكال، فثلاثة مضافة إلى جمع القلة أقراء، وتركيب الإضافة هذا مضاف بدوره إلى الجنس المعبر عنه بجمع الكثرة قروء؛ ثم حذف (أقراء) و(من)، فصار التركيب: ﴿**ثلاثة قروء**﴾. فالإضافة هنا إضافة غير مباشرة، ولهذا عدة نظائر في الاستعمال، كقول الشاعر[1] [الرجز]:

---

[1] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٦٢، وشرح قطر الندى لابن هشام ٤٨.

والله ما ليلي بِـنامَ صاحبُهْ   ولا مخالطِ اللّيَانِ جانبُهْ

والتقدير: ما ليلي بـ (ليلٍ مقولٍ فيه) نام صاحبه أو ما ليلي بـ (رجُلٍ) نام صاحبه.

وقال العجاج[1] [الرجز]:

حتى إذا جَنّ الظلامُ واختلَطْ   جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطْ

والتقدير: بمذقٍ (مقولٍ فيه) هل رأيت الذئب قط. يقول الأنباريُّ[2]: "وثلاثة قروء، وتقديره: ثلاثة أقراءٍ من قروء، *فحذف المضاف إليه*، كقول الشاعر [الرجز]:

ما لكَ عندي غيرُ سهمٍ وحَجَرْ   وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

جادَتْ بكَفَّيْ كان مِنْ أرمى البَشَرْ

أي: بكفي (رجلٍ) كان من أرمى البشر. فحذف المضاف إليه وأقام الجملة الفعلية مقامه، وإنما وجب هذا الحذف، لأنّ إضافة العدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، إلى جمع القلة أولى من إضافته إلى جمع الكثرة؛ لما في إضافته إليه من التنافي، وأقراء جمع قلة، وقروء جمع كثرة، فلو أضفناه إلى جمع الكثرة لكان فيه من التنافي ما لا خفاء به، فلذلك،

١انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٤٠٤.

٢انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٣، ١٤٤.

وجب هذا الحذف". وممن أخذ بهذا الرأي أو نقله: المرزوقي، والسمين الحلبي وابن منظور[1]. ونلاحظ أنّ هذا الرأي جاء جامعا وتوفيقيًا بين مسألتين:

الأولى: كون مميز العدد القليل جمع قلة.

والثانية: مسئلة الإضافة إلى اسم الجنس، أو ما يعبِّرُ عن الجنس كالعدد الكثير بدلالة صيغة الكثرة.

ثانيًــا: ما يستند منها إلى المعنى:

وهذا الاتجاه قد سلكه بعض النحاة و المفسّرين واضعين نصب أعينهم الحكم الشرعي المستفاد من الآية، فنظروا فيه ثم توجهوا منه إلى تعليل ورود ﴿**ثلاثة قروء**﴾ بما ينسجم مع المعنى المقصود. ولهم في هذا الاتجاه رأيان نيلتهما برأي وضعته منسجماً مع أصولهم، و مرتكزا على أصل الدلالة المعنوية لكلمة قرء؛ وهي كما يلي:

أ. <u>القولُ بأنّ المعنى هو تَرَبُّصُ كُلِّ مطلقة ثلاثة أقراء</u>

---

[1] انظر على الترتيب: ألفاظ الشمول والعموم ٦١، والدر المصون ٤٣٩/٢، ولسان العرب مادة (قرء).

يقول الحريري في (الدُّرَّة)[1]: "المعنى في قوله تعالى ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ أيْ: ليتربص كل واحدة من المطلقات ثلاثة أقراء، فلما أسندَ إلى جماعتهن ثلاثةً، والواجبُ على كل واحدة منهنَّ ثلاثةٌ، أتى بلفظة قروء لتدل على الكثرة المرادة والمعنى الملموح". وقال كلٌّ من: العكبري وأبي حيان والسمين الحلبي مثل ذلك[2].

وهذا التعليل هو **الراجح** عند الألوسي البغدادي، فقد قال موضحًا لهذا الاختيار[3]: "ولعلَّ النُّكْتَةَ **المرجحة** لاختياره ههنا – أي اختيار قروء عوضًا عن أقراء – أنَّ المراد بالمطلقات ههنا جميع المطلقات ذوات الأقراء الحرائر، وجميعها متجاوز فوق العشرة، فهي مستعملة مقام جمع الكثرة، ولكل واحدة منها [منهنّ] ثلاثة أقراء، فيحصل في الأقراء الكثرة، فحَسُنَ أن يستعمل جمع الكثرة في تمييز ثلاثة تنبيهًا على ذلك". ففي هذا القول إشارة إلى حدوث أمرين في الذهن:

---

١ انظر: درة الغواص ١٠٢.

٢ انظر على الترتيب: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١/٥٣، والبحر المحيط ٢/١٨٧، والدر المصون ٢/ ٤٣٨ – ٤٣٩.

٣ انظر: تفسير روح المعاني للألوسي ٢/١١٥.

- جمع قَرء – أو قُرء – على أقراءٍ في القلة، فيكون مدة تربص المطلقة الواحدة.

- تعميم الأمر بـ(**يتربصن**) على جميع المطلقات. والمطلقات المأمورات بالتربص يتجاوز عددهن العشرة حتمًا فإذن، تربُّصهُنَّ كلُّهُنَّ جُمَعَ هو كثرة كاثرة من الوقت – القَرْءِ – يناسبها التعبير عنها بصيغة للكثرة، لذلك ورد النص بـ﴿**ثلاثة قروء**﴾ دلالة على هذا المعنى الذي يتعلق به تكليف شرعيّ.

ب. <u>القولُ بـ "اختلاف عوائد النساء"</u>

وهذا قولٌ تَفَرَّدَ ابن مالك – من بين النحاة الذين نظرتُ في كتبهم – بذكره ونقله؛ فقال في شرح التسهيل[1]: "*وقد قيل*: إنّ المُسَوِّغَ لوقوع قروء موقع أقْراءٍ اختلافُ عوائدِ النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة". وهذا بحَمْلِ القَرء على معنى الوقت، وقت الطهر أو الحيض، فالنساء في عوائدهن لَسْنَ على نسق واحد، بل مسائلُ الحيض وأحكامُهُ

---

١ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١.

في فقه العبادات متشعبة تشعبًا غزيرًا[1] لتشعب عوائد النساء وحالاتِهِنّ، فكان يناسب الحال – بحسب هذا القول – إيرادُ ما يدل على هذه الكثرة، فجاءت لفظة قروءٍ دالَّةً عليها.

جـــ. القول بالحَمْلِ على نظير المعنى

وهذا رأي وضعتُهُ من باب الاحتمال لا التقرير، إذ هو توجيه يرتكز على أصلٍ مهمٍ و مشهور من أصولهم، ألا و هو *الحمل على نظير المعنى*، وله ما يسوّغُهُ؛ وذلك أن القَرْءَ يتراوحُ معناه بين أصلين[2]، الأول: *الجَمْع*، والثاني: *الوقت*؛ ولفظة (جمع) تُجْمَعُ على صيغة واحدة – من باب النيابة الوضعية – هي جموع. فعلى تقدير أنَّ القَرء بمعنى الجَمْعِ، فإنه – حملاً عليه – يُجْمَعُ على وِزانِهِ أي على فُعُولٍ ، فقيل: قُرُوء، فجاءت ﴿ثلاثة قروء﴾. ونظير ذلك عند النحاة توجيهُهُم جَمْعَ زَنْدٍ وفَرْخٍ على أَزْنَادٍ وأَفْرَاخٍ، و

---

١ انظر: "الإقناع" للخطيب الشِّرْبيني، في الفقه الشافعي ٩٦/١ – ٩٩، و"اللباب" للمَيداني الحَنَفي، في الفقه الحنفي ٦٢/١ – ٦٤.

٢ انظر على الترتيب: معجم المقاييس في اللغة مادتي (قري وقرأ)، وتَهذيب اللغة مادة (قرأ)، ولسان العرب مادة (قرأ).

ذلك في سعيهم لإثبات أنّ صيغة أفعال ليست قياسيّةً في جمع فَعْل؛ يقول العكبريّ[1]: "أنّ فرخًا حُمِلَ على (طير)، وكما يُجْمَعُ طير على أطيار، فكذلك فرخٌ، ....، وزندٌ بِمَنْزِلة (عودٍ)، فكما جُمِعَ عُودٌ على أعواد كذلك زنْدٌ". ومثله ذكر الأنباريُّ، وابن يعيش[2] إذ يقول:" اعلم أن الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما إما من جهة اللفظ وإما من جهة *المعنى*، وقد تقدم من ذلك كثير في *التكسير*". وحَمْلُ القَرء على معنى الجَمْعِ له ما يعضده؛ يقول الأَزْهَرِيُّ[3]: "قال أبو إسحاق[4]: والذي عنديَ في حقيقة هذا أنَّ القَرْءَ في اللغة *الجمعُ*، وأن قولهم: قريتُ الماء في الحوض، وإن كان قد أُلْزِمَ الياءَ[5]، فهو جمعتُ، ....، والقرد يقري، أي: يجمع ما يأكلُ في فيه، فإنما القَرْء *اجتماع* الدم في الرحم، وذلك إنما يكون في الطهر. قلتُ: وقد روينا عن الشافعيِّ بالإسناد المتقدم، في هذا الباب، نحوا مما قاله أبو

---

١ انظر: المتبع في شرح اللمع ٢/٦٠٣.

٢ انظر: أسرار العربية ٣١٥، وشرح المفصّل لابن يعيش ٥/١٦، ٨١.

٣ انظر: تَهذيب اللغة مادة (قرأ)، والزاهر في بيان غريب ألفاظ الشافعي للأزهري كذلك ٢٢٢.

٤ لعله أبو إسحاق الزّجاج، إبراهيم بن السريّ (ت ٣١١ هــ).

٥ كذا في (المقاييس) مادة (قرأ).

إسحاق". وقال ابن فارس في "المقاييس"[1]: " فأما أقرأتِ المرأةُ فيقال إنَّها من هذا أيضًا، وذكروا أنَّها تكون كذا في حال طهرها، كأنَّها قد جـمعَتْ دمها في جوفها فلم تُرْخـه". وقال الأخـفش[2]: "أقرأت المرأةُ إذا حاضت، وما قرأتْ حَيْضَةً أي ما ضَمـَّتْ رحـمها على حيضـة". ويقول الراغب الأصفهاني[3]: "والقرء في الحقيقة اسمٌ للدخولِ في الحيض عن طهر. ولما كان اسمًا *جامعًا للأمرينِ* الطهرِ والحيضِ المتعقبِ له، أُطْلقَ على كُلٍّ واحدٍ منهما؛ لأن كُلَّ اسمٍ موضوعٍ لمعنيين معًا يُطلق على كل واحد منهما إذا انفرد كالمائدة للخِوَانِ وللطعامِ،...، وليس القرءُ اسْمًا للطهر مجردًا ولا للحيض مجردًا بدلالة أن الطاهر التي لم ترَ أثر الدمِ لا يقال لها ذات قرءٍ، وكذا الحائض التي استمر بها الدم والنُّفَسَاءُ لا يقال لهما ذلك ،...، وقول أهل اللغة: إنَّ القرء من قَرَأَ أي جَمَعَ، فإنَّهم اعتبروا *الجمع* بين زَمَنِ الطهر وزمن الحيض حسبما ذكرتُ، *لاجتماع* الدم في الرحم، والقِراءةُ: ضمُّ الحروف والكلمات بعضِها إلى بعضٍ في الترتيل ،...، والقرآن في الأصل

---

١ انظر: المقاييس مادة (قرأ).

٢ نقله عنه ابن منظور في (لسان العرب) مادة (قرأ).

٣ انظر: معجم مفردات القرآن مادة (قرأ).

مصدر نحو: كُفران ورُجحان، قال تعالى ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به "، ونحوه ذكر الحافظ النوويُّ[1]. فهذه النقول عن اللغويين تعضد حمل لفظ القرء على معنى الجمع، وبالتالي تعلل جمعه على قروء، وليس على أقراء. هذا، وأريد في نهاية هذه الدراسة - بعد عرضي للآراء والأقوال السابقة في هذه المسئلة – بيانَ التالي:

لم تكن غايتي من هذا العرض المتقدّم إحصاء آراء متعددة وأقوال متباينة في تفسير مسئلة ما وتوجيه ورودها رغبة في الإحصاء فحسب، إنما هي دراسة أردتُهَا جامعةً لعدة أصول وقواعد: لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية اجتمعت في هذه الآراء والأقوال. فكل قولٍ منها يستند إلى أصل من أصولهم. واجتماعُ هذه الأصول واستعمالُها في إماطة اللثام عن بعض الدقائق اللغوية في نصوص اللغة الفصيحة، سواء الدقائق اللفظية فيها أو المعنوية، يثري فهمنا لمعنى النص، ويظهر مدى غِناه بما يحتمله من دلالات وتأويلات؛ إذْ إنَّهُ يتجلّى لنا – بعد هذا العرض التفصيلي السابق لأقوال النحاة – سِمْطُ الترابط الدقيقِ والمتماسكِ والمنسجمِ بين الأصول والقواعد اللغوية ضمن هيكل البناء

---

١ انظر: تهذيب الأسماء واللغات مادة (قرأ).

اللغوي العام، حيث تصب جميعها في قالب واحدٍ كبير؛ وهي إنْ تباينت شكلاً فإنَّها متحدة أصلاً وغاية. **فالأصل** الذي تنطلق منه: هو صحة اللفظ العربي الفصيح. **والغاية** التي تنشدها: هي درءُ *التناقض* المتوَهَّمِ بينها وبين بعض العبارات والتراكيب الفصيحة، ثم بيان *كيفية الاستعمال الصحيح* لمن أراد أن يحذوَ حذوَ الفصيح.

الفصل الخامس

الخـــاتـــمـــة

في ختام هذا البحث أود أن ألخص النقاط الرئيسية التي تناولتها وكانت محورا لعدد من المناقشات والتحليلات في فصول الأطروحة الثلاث؛ ففي الفصل الأول الذي خصصته لبيان أصالة ظاهرة جمع التكسير في العربية تناولت خمسا من أبرز سماته، وبينتُ ما لها من أثر ظاهر ومهم يعكس رسوخ التكسير في العربية، وأنه بالتالي، ظاهرة عميقة ومميزة فيها. وقد قدمت لذلك بالتعرض لمسئلة ظهور التكسير في الساميات الجنوبية التي تشترك مع العربية في عدد من الخصائص و السمات، خالصا إلى إثبات تفوق العربية عليها في جمع التكسير. مما يدل على أنه خصيصة رئيسية لها.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة تحليلية لإحدى خصائص جمع التكسير الأساسية، وهي قضية جموع القلة وجموع الكثرة، وما حوته من مسائل وأحكام وآراء للقدماء وبعض المحدثين، وما دار حولها من جدل وخلاف، ولا سيما الدعوى التي أطلقها بعض الباحثين المعاصرين، كيوسف الصيداوي ومحمد الحلواني، التي تشكك في مبدأ

القلة والكثرة من أساسه، رافضة له، وبالتالي لما تفرع عنه من مسائل وأحكام؛ الأمر الذي استدعى مناقشة متعمقة وتفصيلية شاملة من مختلف جوانب المسئلة، أردتها حاسمة في إثبات أصالة انقسام الجمع إلى قلة وكثرة، ووعي العرب الفصحاء لذلك، والرد على هذه الدعوى المحدثة ردًّا استغرق مراحل ثلاثة، أوجز فكرتها في التالي:

- الجمع في العربية له نظام خاص و ليس عبثيا.
- الأعداد القليلة و الكثيرة لها أحكام خاصة في العربية، وليست عشوائية؛ أولها وجود فارق أساسي في الاستعمال بين العدد القليل و العدد الكثير يظهَر في تحديد نوع تمييزه.

و لـــمّا كان مبدأ الجمع يدل أساسًا على معنى الكمية و العددية، كان من المتوقع و الطبيعي أن يكون للقلة و الكثرة اعتبار مميز في **نظامه**، يفضي إلى تخصيصهما بأحكام خاصة؛ لذلك فانقسام صيغ الجمع إلى قلة و كثرة ليس انقساما أجنبيا عن نظامية الجمع ولا مستغربا، بل إنه يأتي منسجما مع طبيعة العربية، وهذا ما وعته العرب وأدركته.

وألخص فيما يلي مراحل هذا الرد التفصيلية:

المرحلة الأولى: بيان نظامية الجمع في العربية، وذلك من خلال الشواهد التالية:

- حصر الجمع في صيغ محددة.

- نظامية الانتقال من صيغة المفرد إلى صيغة الجمع، وذلك بدلالة ما يلي:

  - التزام تكسير صيغ مخصوصة على أوزان محددة.

  - كراهة تكسير بعض الصيغ.

  - امتناع تكسير بعض الصيغ، إما منعا تاما، كما في صيغ منتهى الجموع؛ وبيان دلالة المنع من الصرف في ذلك؛ أو منعا غالبا، في بعض الصفات المشتقة.

- امتناع مجيء ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير.

- رد الجمع الأصلَ المحذوف.

- وجود ظاهرة جمع الجمع.

المرحلة الثانية: بيان خصوصية الكميات العددية في العربية، بدليل:

- نوع تمييز العدد.

- نوع الضمير العائد على مميز العدد.

المرحلة الثالثة: بيان وعي العرب لأصالة هذا الانقسام، وذلك من خلال الشواهد والدلائل التالية:

- تصغير صيغ القلة على لفظها.
- وقوع بعضها وصفا للمفرد.
- ورود شواهد من كلام العرب، المنظوم والمنثور، تدل على ذلك.
- حادثة اعتراض النابغة الذبياني على بيت حسان بن ثابت: "لنا الجفنات...إلخ".
- أقوال بعض النحاة المتقدمين، وتعليلهم للمسألة.

هذا وأذكر فيما يلي – بإيجاز – ما توصلت إليه من نتائج وملاحظات جديدة حول الظاهرة لم أر ذكرا لها فيما عدت إليه من مصادر ومراجع:

- الأدلة التي سُقتها على تَجَذُّر التكسير في العربية.
- ملاحظة علاقة قائمة بين حياة العربي الفصيح و تعدد صيغ الجمع المستعملة، كما في جموع: عبد و ناقة و قلم و كتاب.
- تسليط الضوء على أثر جمع التكسير على ألسنة العوام.

- توضيح مذاهب النحاة في الجموع التي لا واحد لها من لفظها.

- بيان اختلاف النحاة في تعيين حد القلة انتهاءً.

- مناقشة القول المنسوب للفراء في صيغ القلة التي انفرد بها.

- مناقشة رأي خديجة الحديثي في عدّها صيغة فَعْلَة كرجلة صيغةً سماعيةً للقلة عند سيبويه.

- الأدلة التي سقتها في بيان نظامية الجمع؛ فهي – متفرقةً– معروفة و مذكورة في بطون الكتب، لكن الجديد هو تحليلها و الربط فيما بينها للوصول إلى نتيجة حاسمة تبين أصالة هذه النظامية.

- ملاحظة الارتباط الدقيق و المباشر بين معنى الجمع ودلالة المنع من الصرف في صيغ منتهى الجموع.

- ملاحظة أثر قضية جمع الجمع في إثبات نظامية الجمع.

- اختيار شواهد خاصة من شعر العرب فيها بيان أصالة الانقسام إلى قلة وكثرة، ووعي العرب له ولا سيما حادثة النابغة وحسان بن ثابت، وبيت الأخطل في هجاء جرير: " قوم إذا استنبح الأضيافُ كلبَهُمُ...إلخ ".

- تجميع آراء النحاة وأقوالهم في مسئلة القلة والكثرة، والربط فيما بينها، ثم الربط بينها وبين نتائج بعض الباحثين المعاصرين في حقل الساميات، الأمر الذي من شأنه تأييد هذه المسئلة.

- تجميع أقوال النحاة و اللغويين و المفسرين في توجيه تركيب ﴿ثلاثة قروء﴾ ثم تصنيفها في أحد عشر قسماً تندرج تحت أحد عشر عنواناً مختلفاً.

- إضافة توجيه لغوي جديد محتمل لورود تركيب ﴿ثلاثة قروء﴾

وقد كانت الأصول النحوية واللغوية كمبدأ الخفة والثقل، والأصل والفرع، والحقيقة والمجاز، والعلاقة بين اللفظ والمعنى أهم المفاتيح التي اعتمدت عليها في مناقشتي، وما توصلتُ إليه من نتائج.

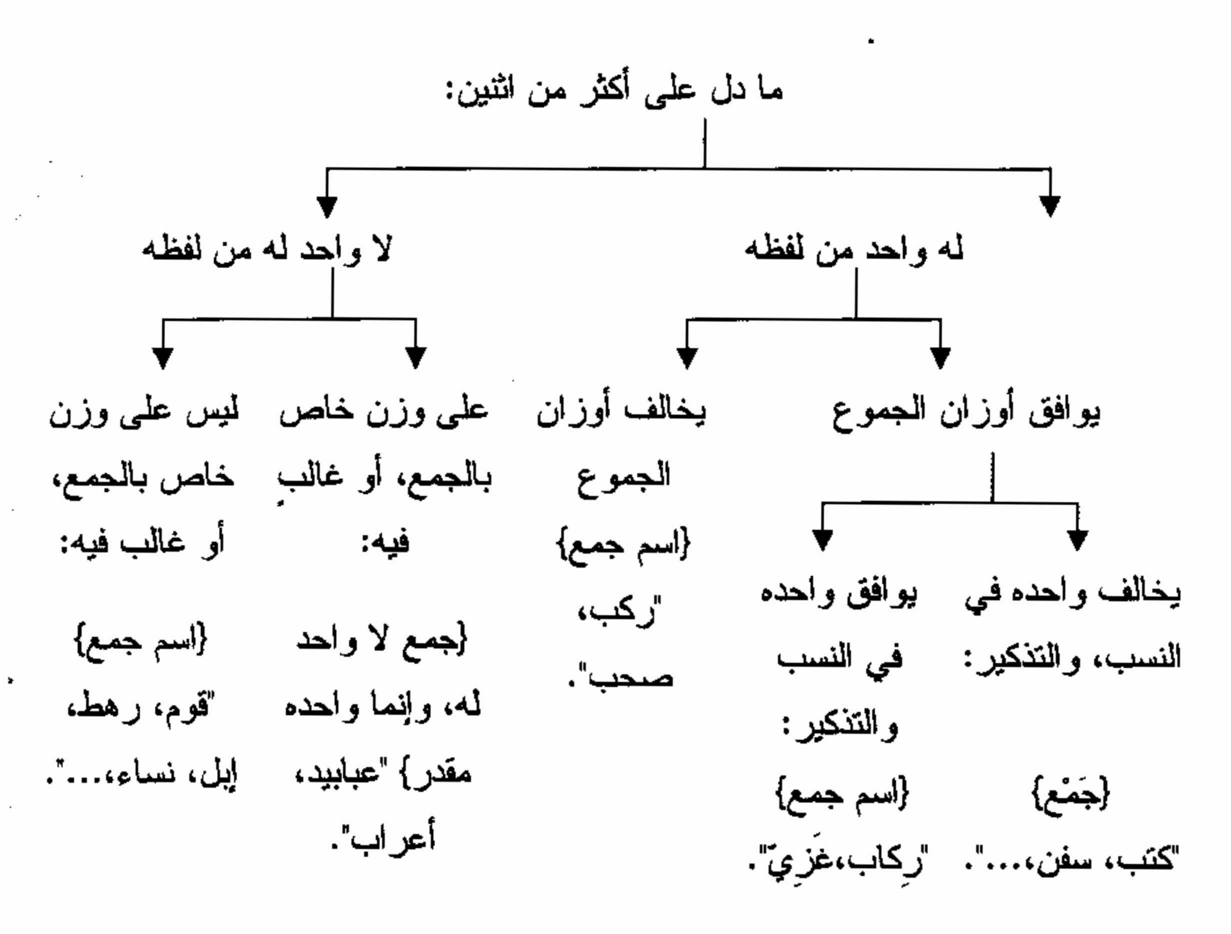
ثم كان الفصل الثالث والأخير الذي جعلتُ منه دراسة تطبيقية على مبدأ القلة والكثرة، و بيانا لأثره في توجيه ورود بعض التراكيب التي قد تطرح بعض التساؤلات والإشكالات كما في الآية ﴿وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة/٢٢٨]؛ فذكرت أحد عشر توجيها للنحاة يبين دقة ملاحظاتهم، وكيفية ربطهم مبدأ القلة والكثرة

بالأصول والقواعد اللغوية المختلفة، ثم خرجتُ بتوجيه جديد محتمل لورود ﴿ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾ أضفتُه إلى ما ذكره النحاة المتقدمون، سالكا مسالكهم، مستقيا مادته من مناهل الأصول والقواعد اللغوية ذاتها التي نهلوا منها، الأمر الذي عكس حيوية هذه القواعد ومرونتها من ناحية، وثبات مبدأ القلة والكثرة وصحته من ناحية ثانية.

وفي الختام فإن رجائي أن أكون بهذه الدراسة الحديثة قد خدمت نفسي بخدمة لغتنا العربية الجليلة، وتراثها العريق المشرق، وذلك بفتح آفاق جديدة للبحث في حقل جمع التكسير ونحوه من أركان العربية وخصائصها التي ما تزال بحاجة إلى غواصين يكشفون عن فرائد دررها وفراقد غررها.

الملحق الأول

بيان الفرق بين كل من: الجمـــع، واســـم الجمـــع



* الجمع: أ) ما دل على أكثر من اثنين وله واحد من لفظه نحو (قلم أقلام)،

ب) أو لا واحد له، وهو على وزن خاص بالجمع نحو (عبابيد)، (فواحده حينئذ مُقَدَّرٌ)، أو على وزن غالب بالجمع (أعراب).

** اسم الجمع: أ) ما دل على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه نحو (قوم، رهط، نُساء).

ب) أو لا واحد له، لكنه مخالف لأوزان الجموع (ركب صحب لراكب وصاحب).

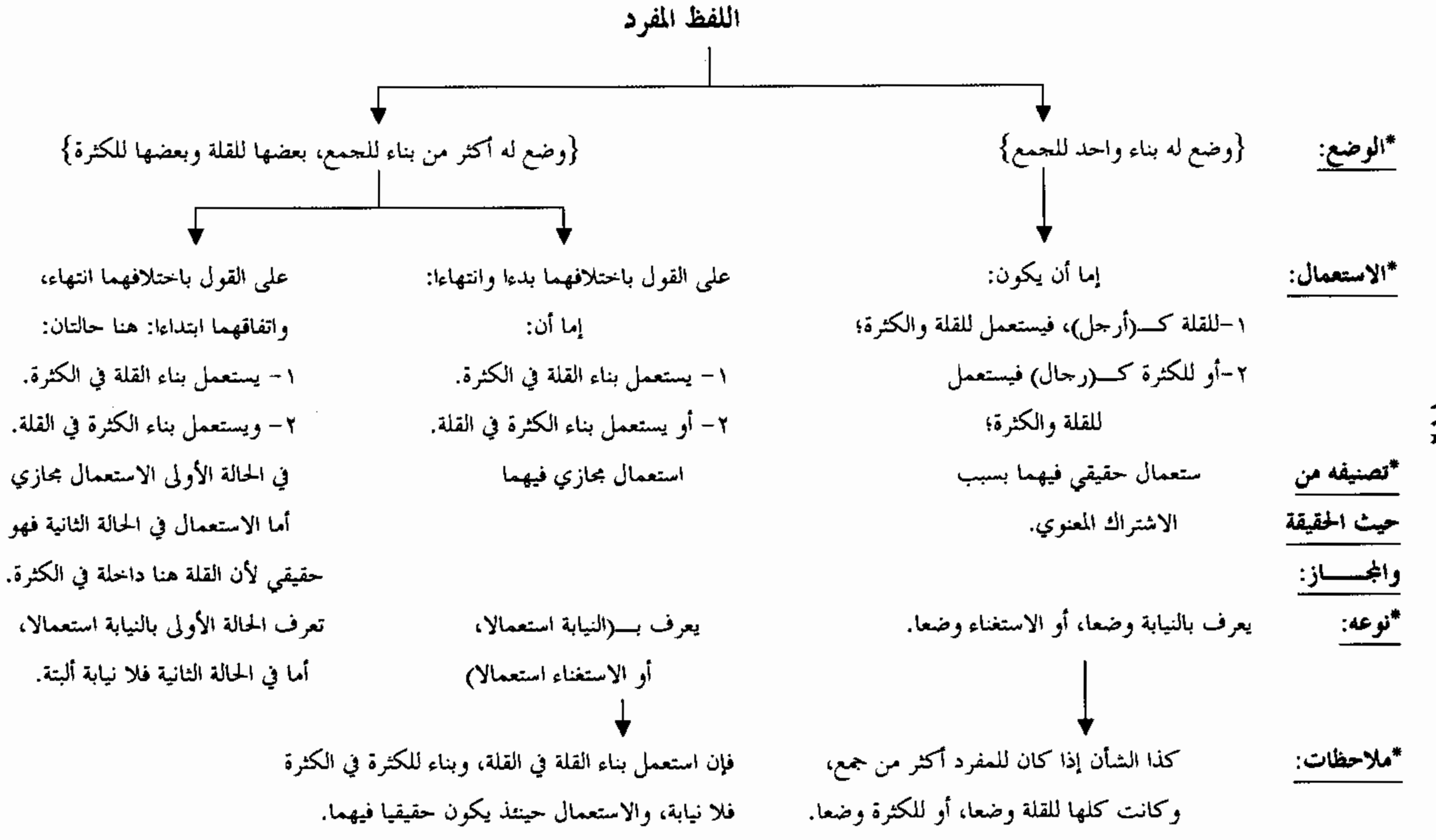
جـ) أو له واحد موافق لأوزان الجموع، لكنه مساوٍ للواحد في:

١. التذكير؛ نحو: غَزِي اسم جمع لغاز، أو

٢. النسب؛ نحو ركاب اسم جمع لركوبة، فيقال في النسب إليه ركابيّ.

الملحق الثاني

مسئلة النيابة بنوعيها؛ الوضعية والاستعمالية



اللفظ المفرد
*الوضع:
{وضع له بناء واحد للجمع}
{وضع له أكثر من بناء للجمع، بعضها للقلة وبعضها للكثرة}
*الاستعمال:
إما أن يكون:
١-للقلة كـــ(أرجل)، فيستعمل للقلة والكثرة؛
٢-أو للكثرة كـــ(رجال) فيستعمل
للقلة والكثرة؛
على القول باختلافهما بدءا وانتهاءا:
إما أن:
١- يستعمل بناء القلة في الكثرة.
٢- أو يستعمل بناء الكثرة في القلة.
على القول باختلافهما انتهاء،
واتفاقهما ابتداءا: هنا حالتان:
١- يستعمل بناء القلة في الكثرة.
٢- ويستعمل بناء الكثرة في القلة.
*تصنيفه من حيث الحقيقة والمجـــاز:
ستعمال حقيقي فيهما بسبب
الاشتراك المعنوي.
استعمال مجازي فيهما
في الحالة الأولى الاستعمال مجازي
أما الاستعمال في الحالة الثانية فهو
حقيقي لأن القلة هنا داخلة في الكثرة.
*نوعه:
يعرف بالنيابة وضعا، أو الاستغناء وضعا.
يعرف بـــ(النيابة استعمالا،
أو الاستغناء استعمالا)
تعرف الحالة الأولى بالنيابة استعمالا،
أما في الحالة الثانية فلا نيابة ألبتة.
*ملاحظات:
كذا الشأن إذا كان للمفرد أكثر من جمع،
وكانت كلها للقلة وضعا، أو للكثرة وضعا.
فإن استعمل بناء القلة في القلة، وبناء للكثرة في الكثرة
فلا نيابة، والاستعمال حينئذ يكون حقيقيا فيهما.

ببليوغرافيا

أولاً: المصادر والمراجع بالعربية

أ . المصادر

الأزهري، *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي*، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٤.

الأزهري، *تهذيب اللغة*، تحقيق رياض زكي قاسم، ط١. بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠١.

الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الشافية*، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية (مصورة عن النسخة المصرية ١٩٣٧-١٩٣٩).

الأستراباذي، رضي الدين. *شرح الكافية*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨.

الأشموني، *شرح الأشموني على الألفية*، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧.

الأصبهاني، شمس الدين. *الكاشف عن المحصول في علم الأصول*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١. بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٩٨.

الأصفهاني، أبو الفرج. *الأغاني*، ط١، بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٥.

الأصفهاني، الراغب. معجم *مفردات القرآن*، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١. بيروت:دار الكتب العلمية ١٩٩٧.

الأعلم الشنتمري، *النكت في تفسير كتاب سيبويه*، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط ١. الكويت: معهد المخطوطات العربية ١٩٨٧.

الألوسي البغدادي *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم*، ط٢. القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٩٢٦.

الأنباري، أبوالبركات. *أسرار العربية*، تحقيق فخر صالح قدارة، ط١. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥.

الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق حسن حمد، ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨.

الأنباري، أبوالبركات. *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق بركات يوسف هبود، بيروت: المكتبة العصرية ، ٢٠٠٠.

الأندلسي، أبو حيان. *ارتشاف الضرب*، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب ، ط١. القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٩٨.

الأندلسي، أبو حيان. *البحر المحيط*. القاهرة : مطبعة السعادة، ١٩١٠.

الأنصاري، زكريا. *شرح الشافية*، ط٣: بيروت: عالم الكتب،١٩٨٤ .

ابن أبي الإصبع، *تحرير التحبير*، تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة: لجنة إحياء

التراث الإسلامي، ١٩٦٣.

ابن أبي ربيعة،عمر. *ديوان عمر بن أبي ربيعة*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

ابن الاثير، ضياء الدين. *المثل السائر*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية ، ١٩٩٥.

ابن الحاجب، *شرح المقدمة الكافية*، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط١ . مكة المكرمة : مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٩٩٧.

ابن السراج ، أبوبكر . *الأصول في النحو* ، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥.

ابن السكيت، *شرح ديوان عروة بن الورد*، تحقيق راجي الأسمر، ط١. بيروت ، ١٩٩٤.

ابن الطراوة، *الإفصاح*، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٢. بيروت : عالم الكتب ، ١٩٩٦.

ابن الناظم، *شرح ابن الناظم على الألفية*، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت : دار الجيل (بلا تاريخ).

ابن جماعة، *حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية*، ط٣. بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٤.

ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، ط١. القاهرة : دار الكتب المصرية ،

١٩٥٢ – ١٩٥٦.

ابن جني، *المحتسب*، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٦ .

ابن حمدون، *حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على الألفية*، ط١. بيروت: دار الفكر ، ٢٠٠١.

ابن خالويه، *ليس في كلام العرب*، تحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، ط١. القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٩٠٩.

ابن خروف، *شرح ابن خروف علىكتاب سيبويه*، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري، ط١ . طرابلس (ليبيا) : كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، ١٩٩٥.

ابن دريد، جمهرة *اللغة*، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط١. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ – ١٩٨٨.

ابن سيده، *المخصص*، ط١.القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٨٩٨– ١٩٠٤.

ابن عبد ربه، *العقد الفريد*، ط . بيروت: دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩٦.

ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح. بيروت : عالم الكتب ، ١٩٩٩.

ابن عصفور، *المقرّب*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١.

بيروت: دارالكتب العلمية، ١٩٩٨.

ابن عصفور، *الممتع في التصريف*، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٣. بيروت:دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٨.

ابن عقيل ، *المساعد على تسهيل الفوائد* ، تحقيق محمد كامل بركات . جدة : دار المدني ، ١٩٨٤.

ابن عقيل ، *شرح ابن عقيل على الألفية*، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط١. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٢.

ابن فارس ، *المجمل* ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، ط١. بيروت: دار الفكر ، ١٩٩٤.

ابن فارس ، معجم *مقاييس اللغة* ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، ط٢. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨.

ابن قتيبة ، *أدب الكاتب* ، تحقيق محمد طعمة حلبي، ط١. بيروت : دار المعرفة ، ١٩٩٧.

ابن قتيبة ، *الشعر والشعراء* ، ط٢. بيروت : دار الثقافة ، ١٩٦٩.

ابن مالك ، *تسهيل الفوائد* ، تحقيق محمد كامل بركات. القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧.

ابن مالك ، *شرح التسهيل* ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، ط١.

بيروت : دار الكتب العلمية ، ٢٠٠١.

ابن مالك ، *شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ* ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد : مكتبة العاني ، ١٩٧٧.

ابن منظور ، *لسان العرب* ، تحقيق علي شيري، ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي ، ١٩٨٨.

ابن هشام ، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* ، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، ط١. بيروت : دار إحياء العلوم ، ١٩٩٩.

ابن هشام ، *شرح قطر الندى* ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢. بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٩٧.

ابن يعيش ، *شرح المفصل* . القاهرة : المطبعة المنيرية (بلا تاريخ).

أبو تمام، *نقائض جرير والأخطل*، تحقيق أنطوان صالحاني.بيروت:المطبعة الكاثوليكية ،١٩٢٢.

أبو عبيدة ، *شرح نقائض جرير والفرزدق* ، تحقيق محمد إبراهيم حُوَّر ووليد محمود خالص، ط١. أبو ظبي : المجمع الثقافي ، ١٩٩٤ .

أبوحيان الأندلسي، *النهر الماد من البحر المحيط* ، تحقيق بوران الضناوي وهديان الضناوي. بيروت : دار الجنان(بلا تاريخ).

البستاني ، كرم . *ديوان جرير* . بيروت : دار صادر ، ١٩٦٠.

البستاني،كرم. *ديوان طرفة بن العبد*، بيروت : دار صادر ، ١٩٦١.

التفتازاني ، *شرح مختصر التصريف العزي* ، تحقيق عبد العالم سالم مكرم ، ط١ ، الكويت : دار ذات السلاسل ، ١٩٨٣.

الثعالبي ، *فقة اللغة وسر العربية* ، تحقيق فائز محمد وإميل بديع يعقوب، ط٢. بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٩٦.

الجاربردي ، *شرح الشافية* ، ط٣ . بيروت : عالم الكتب ،١٩٨٤.

الجبوري ، يحيى . *ديوان العباس بن مرداس* . بغداد : وزارة الثقافة و الإعلام ، ١٩٦٨.

الجوهري ، *الصحاح* ، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، ط١ . بيروت : دار الفكر ، ١٩٩٨.

الجويني ، أبو المعالي . *البرهان في أصول الفقه* ، تحقيق عبد العظيم الديب، ط٢. القاهرة : دار الأنصار ، ١٩٨٠.

الحريري ، *درة الغواص* ، ط٢. القسطنطينية : مطبعة الجوائب ، ١٨٨١.

الحريري ، *شرح ملحة الإعراب* ، تحقيق بركات يوسف هبود، ط١. بيروت : المكتبة الغصرية ، ١٩٩٧.

حسين ، محمد . *ديوان الأعشى الكبير* . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢.

الحيدرة ،علي بن سليمان . *كشف المشكل في النحو*، تحقيق هادي عطية مطر، ط١.

عمان: دار عمار ، ٢٠٠٢.

الخضري ، *حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية*، ط٦. القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٢٦.

الخفاجي،شهاب الدين . *شرح درة الغواص* ، ط٢. القسطنطينية : مطبعة الجوائب ، ١٨٨١.

الرازي ، فخر الدين . *التفسير الكبير* ، ط١. القاهرة : المطبعة البهية ، ١٩٣٨.

الزَّبيدي ، *تاج العروس* ، ط١. القاهرة : المطبعة الخيرية ،١٨٨٨-١٨٨٩ .

الزُّبَيْدِي، *الواضح* ، تحقيق عبد الكريم خليفة، ط١. عَمان : الجامعة الأردنية (١٩٧؟).

الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، تحقيق مازن المبارك، ط٦. بيروت : دار النفائس، ١٩٩٦.

الزركشي ، بدر الدين . *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ . القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٨.

السمين الحلبي ، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* ، تحقيق أحمد محمد الخرَّاط، ط١. دمشق : دار القلم ، ١٩٨٦ – ١٩٩٤.

سيبويه ، *الكتاب* ، تحقيق عبد السلام هارون، ط١. بيروت : دار الجيل (بلا تاريخ).

السيوطي ، *الأشباه والنظائر في النحو* ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي ، ط١.

بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٩٩.

السيوطي ، *الاقتراح* ، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط١. القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٧٦ .

السيوطي، *المزهر* ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢. القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٣٧-١٩٣٩.

السيوطي، *همع الهوامع* ، تحقيق عبد العال سالم مكرم. الكويت:دار البحوث العلمية، ١٩٧٥-١٩٨٠.

الشربيني ،الخطيب . *الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع* ، بيروت : دار الفكر، ١٩٩٥.

الصبان ، علي . *حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية* ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٧.

الطبري ، ابن جرير . *تفسير الطبري* ، تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤-١٩٥٨.

العكبري ، *إملاء ما منّ به الرحمن* . القاهرة : مطبعة التقدم العلمية ، ١٩٢٨.

العكبري ، *اللباب في علل البناء والإعراب* ، تحقيق غازي مختار طليمات، ط١. بيروت: دار الفكر المعاصر ،١٩٩٥.

العكبري ، *المتبع في شرح اللمع* ، تحقيق عبد الحميد حمد محمد الزّوي ، ط١ . بنغازي : جامعة قاريونس ، ١٩٩٤.

العليمي الحمصي ، يس . *حاشية شرح التصريح على التوضيح* . القاهرة : المطبعة البهية ، ١٨٨٧.

العمادي ، أبو السعود . *تفسير أبي السعود* ، تحقيق محمد عبد اللطيف، القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، ١٩٥٢.

العيني ، بدر الدين . *المقاصد النحوية*، ط١.القاهرة : المطبعة الميرية ، ١٨٨١.

الفارسي ، أبو علي . *التكملة* ، تحقيق كاظم بحر المرجان . بغداد ١٩٨١.

الفيروزآبادي ، *القاموس المحيط* ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط٦. بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٨.

الفيومي، *المصباح المنير* . بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧.

قدامة بن جعفر، *نقد الشعر* ، تحقيق عبد المنعم خفاجي. بيروت : دارالكتب العلمية(بلا تاريخ).

القرافي المالكي، *نفائس الأصول في شرح المحصول* ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض وقرظة عبد الفتاح أبو سنة، ط٢. مكة المكرمة:مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٧.

القزويني ، *الإيضاح في علوم البلاغة* ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، ط١. بيروت : المكتبة العصرية ، ٢٠٠١.

القيرواني ، ابن رشيق . *العمدة في محاسن الشعر* ، تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد، ط٤. القاهرة : ١٩٦٤

القيسي ،نوري . شعر *النمر بن تولب*. بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٦٨.

المــبرِّد ، *المقتضب* ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت:عالم الكتب، ١٩٦٣-١٩٦٩.

المرزباني ، *الموشح* ، تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة :١٩٩٥.

المرزوقي ، *ألفاظ الشمول والعموم* ، تحقيق خليل إبراهيم العطية، ط١. بيروت : دار الجيل ، ١٩٩٤.

المكودي ، *شرح المكودي على الألفية*، ط١. بيروت : دار الفكر ، ٢٠٠١.

الميداني، عبد الغني . *اللباب في شرح الكتاب* ، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط٤. بيروت: دار الكتاب العربي ، ١٩٩٩.

النحاس ، أبوجعفر . *إعراب القرآن* ، تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢. بيروت : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٥.

النسفي ، أبي البركات . *تفسير النسفي* ، تحقيق عبد المجيد طعمة حلبي ، ط١. بيروت : دار المعرفة ، ٢٠٠٠.

نقرة كار ، *شرح الشافية* ، ط٣ . بيروت : عالم الكتب ،١٩٨٤.

النووي ، *تحرير ألفاظ التنبيه* ، تحقيق عبد الغني الدقر، ط١. دمشق : مكتبة مصطفى

البابي الحلبي ، ١٩٨٨.

النووي ، *تهذيب الأسماء واللغات* . القاهرة (بلا تاريخ).

الوراق ، أبو الحسن . *علل النحو* ، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١. الرياض : مكتبة الرشد ، ١٩٩٩.

ب. المراجع

أبو السعود ، عباس . *الفيصل في ألوان الجموع* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١.

آل ياسين ، محمد حسين . *أبحاث في تاريخ العربية ومصادرها* ، ط١. بيروت : عالم الكتب ، ١٩٩٧.

بعلبكي ، رمزي منير. *فقه العربية المقارن* ، ط١. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٩.

الحديثي ، خديجة . *أبنية الصرف في كتاب سيبويه* ، ط١. بغداد : مكتبة النهضة ، ١٩٦٥.

حسن ، عباس . *النحو الوافي* ، ط٣. القاهرة : دار المعارف : ١٩٧٤.

حلمي ، باكيزة رفيق . *الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية* (رسالة دكتوراه). بغداد : مطبعة الأديب ١٩٧٢.

الحلواني ، محمد خير . *الواضح في النحو والصرف* – قسم الصرف ، ط٢. دمشق :

دار المأمون ، ١٩٧٨.

الحملاوي ، أحمد . *شذا العرف في فن الصرف* ، تحقيق محمد أحمد قاسم، ط١. بيروت : المكتبة العصرية ، ٢٠٠٠.

الحموز ، عبد الفتاح . *ظاهرة القلب المكاني في العربية* ، ط١. عمان – بيروت : دار عمان و مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٦.

خلوصي ، صفاء . *فن التقطيع الشعري* ، ط٣. بيروت : ١٩٦٦.

خير الله ، أمين ظاهر . *اللؤلؤ المنضود في دفع نقود* . بيروت : ١٩٢٩.

ديره ، المختار أحمد . *دراسة في النحو الكوفي* ، ط١. بيروت : ١٩٩١.

الزركلي ، خيرالدين *.الأعلام* ، ط٥. بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٠.

السامرائي ، إبراهيم . *فقه اللغة المقارن* ، ط٣. بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٨٣.

سقال ، ديزيريه. *الصرف وعلم الأصوات* ، ط١ . بيروت : منشورات مريم، ١٩٩١.

الشيخ ، أحمد محمد *.أبنية الأسماء في اللغة العربية* ، ط١. بنغازي : جامعة السابع من أبريل ، ١٩٩٦.

الصيداوي ، يوسف*.الكفاف* ، دمشق – بيروت : دار الفكر و دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٩.

طحان ، ريمون– طحان ، دنيز بيطار . *فنون التقعيد و علوم الألسنة* ،ط١ . بيروت :

دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٣ .

طربيه ، *أسما الممنوع من الصرف*: معجم ودراسة، ، ط١. بيروت : مكتبة لبنان ، ٢٠٠١.

علي ، محمد سالم – المراغي ، أحمد مصطفى . *تهذيب التوضيح* ، ط٣. القاهرة :المكتبة التجارية (بلا تاريخ).

الغلاييني ، مصطفى . *جامع الدروس العربية* ، مراجعة محمد أسعد النادري، ط٣٦. بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٩٩.

الغلاييني ، مصطفى . *نظرات في اللغة والأدب* . بيروت :مطبعة وزنكوغراف طبارة ، ١٩٢٧.

فيّود ، بسيوني عبد الفتاح .*علم البيان: دراسة تحليلية* ، ط٢. القاهرة – الإحساء : مؤسسة المختار و دار المعالم الثقافية ، ١٩٩٨.

الهاشمي ، أحمد . *جواهر البلاغة* ، ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٨.

وافي ، علي عبد الواحد .*فقه اللغة* ، ط٥. القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٦٢.

يعقوب ، إميل بديع . *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية* ، ط١. بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٦.

ثانيا. المراجع الأجنبية

Hetzron, R. ed, *The Semitic Languages*. London: Rowtledge, 1997.

Kinberg, N., *A Lexicon of Al-Farra''s Terminology in His Qur'an Commentary*. Leiden: Brill, E.J. 1996.

Moscati, S., A. Spitaler, E. Ullendroff and W. Von Soden, *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages: Phonology and Morphology*, 1st edn. Wieshaden: Otto Harrassowitz, 1964.

O'Leary, de Lacy, *Comparative Grammar of the Semitic Languages*. London: Kegan, Paul, 1923.

Wright, W. *Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages*. London: Cambridge University Press, 1890.